



# الموضوع

## أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر - ( 2001 - 2015 )

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص : نقود و مالية

إشراف الأستاذ(ة):

■ خنشور جمال

إعداد الطالب(ة):

■ فنايزية مريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل و أشكره على توفيقه لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بحظيم الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف "الدكتور خنشور جمال" على

توجيهاته و حسن تعاونه و رعايته لهذه الدراسة

كما أتقدم بأرقى و أئمن عبارات الشكر و العرفان للأساتذة و الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة

المناقشة الذين تكبدوا عناء تقييم هذا العمل

كذلك أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز

هذا البحث

و نخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور: محبة فريد

الأستاذ الدكتور: مناصرة

الأستاذ الدكتور: دردوري لحسن

الأستاذ الدكتور: مزبان سعيد

الأستاذ الدكتور: عز الدين فؤاد

الأستاذ الدكتور: بن بوزيد سليمان

الأستاذة الدكتورة: محياري أمال

الأستاذة الدكتورة: بوستة زكية

الأستاذة الدكتورة: دهبينة ليثة

الأستاذة الدكتورة: معيزي أعلام

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة.. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة و نور العالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم "

إلى من حله الله بالصيبة و الوفاق.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إنتظار..

أرجو من الله أن يمد في عمرك...والذي العزيز

إلى من ربّني و أنارني دربي.. إلى ملائقي في الحياة.. إلى معني الحنان و التفاني.. إلى من كان دعامتي

سر نجاحي.. إلى أمالي الحبايب...أمي الحبيبة

إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضمكته.. إلى من تطلعني لنجاحي بنظراته الأمل...

هي سنة الحياة.. يعز علينا وداعك.. وتبقي بيننا ذكراك.. أخي محمد أمين رحمه الله

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة و معك سره الدرب خطوة بخطوة و ما تزال ترافقتني حتى

الآن...

إلى شمة متقدة تنير ظلمة حياتي...أختي الحنون سارة

إلى فلذة كبدي..إسلام..إبن أخي

إلى أساتذتي الكرام

إلى جميع الأحباب و الأصدقاء...

إلى كل من سقط من قلبي سموا أمدي هذا العمل...

# الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر و تقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
	قائمة الملاحق
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الفرنسية
أ - ج	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>	
02	<b>تمهيد</b>
03	<b>المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية</b>
03	<b>المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية</b>
03	الفرع الأول: المعنى الضيق للسياسة النقدية
03	الفرع الثاني: المعنى الواسع للسياسة النقدية
04	الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية
04	<b>المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية و اتجاهاتها</b>
04	الفرع الأول: مراحل تطور السياسة النقدية
06	الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية
07	<b>المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية</b>
07	الفرع الأول: نشأة و تعريف البنك المركزي الجزائري
07	الفرع الثاني: وظائف بنك الجزائر
08	الفرع الثالث: مؤشرات إستقلالية البنك المركزي

09	<b>المطلب الرابع: مكونات الكتلة النقدية</b>
09	الفرع الأول: القاعدة النقدية أو الأساس النقدي <b>B</b>
10	الفرع الثاني: الكتلة النقدية بالمعنى الضيق <b>M1</b>
10	الفرع الثالث: الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع <b>M2</b>
10	الفرع الرابع: السيولة الكلية للإقتصاد <b>M3</b>
10	الفرع الخامس: المجمع <b>M4</b>
11	<b>المبحث الثاني: إستراتيجيات و أهداف السياسة النقدية</b>
11	المطلب الأول: إستراتيجيات السياسة النقدية
11	الفرع الأول: الإستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية
12	الفرع الثاني: الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية
14	<b>المطلب الثاني: الأهداف الأولية للسياسة النقدية</b>
14	الفرع الأول: مجتمعات الإحتياجات النقدية
14	الفرع الثاني: ظروف سوق النقد
15	<b>المطلب الثالث: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية</b>
15	الفرع الأول: المجتمعات النقدية
16	الفرع الثاني: معدلات الفائدة
16	الفرع الثالث: سعر الصرف
16	<b>المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية</b>
16	الفرع الأول: تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار
17	الفرع الثاني: تحقيق التشغيل التام
17	الفرع الثالث: تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)
18	الفرع الرابع: تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي
19	<b>المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية</b>
19	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
19	الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم
19	الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة
20	الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الإحتياطي الإجباري
20	<b>المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية</b>
20	الفرع الأول: سياسة تأطير القروض
20	الفرع الثاني: السياسة الإنتقائية للقروض
21	<b>المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية</b>

21	الفرع الأول: الإقناع الأدبي
21	الفرع الثاني: الأوامر و التعليمات
21	الفرع الثالث: الإعلام
22	الفرع الرابع: الرقابة على البيع بالتقسيط
23	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: المقاربات النظرية للنمو الإقتصادي</b>	
25	<b>تمهيد</b>
26	<b>المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه</b>
26	<b>المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي و خصائصه</b>
26	الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
26	الفرع الثاني: خصائص النمو الإقتصادي
27	<b>المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي</b>
28	<b>المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي</b>
28	الفرع الأول: النمو السكاني و نمو القوى العاملة
28	الفرع الثاني: الموارد الطبيعية
29	الفرع الثالث: تراكم رأس المال
29	الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي
29	الفرع الخامس: إنتشار التعليم و العوامل السياسية و الإجتماعية
30	<b>المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي</b>
30	<b>المطلب الأول: أثر تغير عرض النقود على النشاط الإقتصادي</b>
30	الفرع الأول: بعض الدراسات التي تناولت أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي
31	الفرع الثاني: نظرة المدارس الإقتصادية لتأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي
33	<b>المطلب الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي</b>
33	الفرع الأول: دور الأدوات الكمية في تحقيق النمو الإقتصادي
33	الفرع الثاني: دور الأدوات الكيفية في تحقيق النمو الإقتصادي
34	<b>المطلب الثالث: عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية</b>
36	<b>المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي</b>
36	<b>المطلب الأول: النمو الإقتصادي في ظل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004</b>

36	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 و أثره على النمو الإقتصادي
37	المطلب الثالث: توطيد النمو الإقتصادي (البرنامج الخماسي الثاني) 2010-2014
38	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر</b>	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية
41	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990
42	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000
42	الفرع الأول: مرحلة التثبيت الهيكلي 1994
42	الفرع الثاني: مرحلة التعديل الهيكلي
42	المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2015
45	المبحث الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي
45	المطلب الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات
45	الفرع الأول: الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 2001-2015
47	الفرع الثاني: معدل التضخم في الجزائر من سنة 2001-2015
49	الفرع الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر من سنة 2001-2015
50	الفرع الرابع: معدلات الفائدة في الجزائر من سنة 2001-2015
51	الفرع الخامس: الناتج الداخلي الخام في الجزائر من سنة 2001-2015
52	المطلب الثاني: دراسة قياسية للمتغيرات
52	الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات
53	الفرع الثاني: دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة
71	الفرع الثالث: تقدير نموذج الإنحدار و دراسته
78	خلاصة الفصل الثالث
80	الخاتمة العامة
85	قائمة المراجع
91	الملاحق





قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	01
47	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	02
49	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	03
50	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	04
51	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	05
54	نتائج إختبار LPIB - ADF Dickey- Fuller	06
55	نتائج إختبار DLPIB - ADF Dickey- Fuller	07
57	نتائج إختبار LM2 - ADF Dickey- Fuller	08
58	نتائج إختبار DLM2 - ADF Dickey- Fuller	09
61	نتائج إختبار LINF - ADF Dickey- Fuller	10
62	نتائج إختبار DLINF - ADF Dickey- Fuller	11
64	نتائج إختبار LINT - ADF Dickey- Fuller	12
65	نتائج إختبار DLINT - ADF Dickey- Fuller	13
68	نتائج إختبار LCHAN - ADF Dickey- Fuller	14
69	نتائج إختبار DLCHAN - ADF Dickey- Fuller	15
72	أهم النتائج الإحصائية للنموذج	16
74	أهم النتائج الإحصائية للنموذج الثاني	17
76	قرارات إختبار Durbin - Watson	18

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	01
18	الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري)	02
47	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	03
49	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	04
50	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	05
51	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	06
52	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015	07
56	منحنى تطور LPIB و DLPIB	08
56	Correlogram du DLPIB	09
59	منحنى تطور LM2 و DLM2	10
60	Correlogram du DLM2	11
63	منحنى تطور LINF و DLINF	12
63	Correlogram du DLINF	13
66	منحنى تطور LINT و DLINT	14
67	Correlogram du DLINT	15
70	منحنى تطور LCHAN و DLCHAN	16
70	Correlogram du DLCHAN	17

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
B أو M <sub>0</sub>	القاعدة النقدية أو الأساس النقدي	La base monétaire
M <sub>1</sub>	الكتلة النقدية بالمعنى الضيق أو المتاحات النقدية	La disponibilité monétaire
M <sub>2</sub>	الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع	La masse monétaire
M <sub>3</sub>	السيولة الكلية للإقتصاد	Liquidité à l'économie
PSRE	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	Programme de soutien a la relance économique
PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو	Programme complémentaire de soutien a la croissance
PCCE	برنامج توظيف النمو الإقتصادي	Programme de consolidation de la croissance économique
T INF	معدل التضخم	Taux d'inflation
T INT	معدل الفائدة	Taux d'intérêt
T CHN	معدل الصرف	Taux de change
PIB	الناتج الداخلي الخام	Produit interieur brut
DF	ديكي - فولر	Dickey- Fuller
ADF	ديكي - فولر مطور	Augmented Dickey- Fuller
DW	دارين - واطسن	Durbin- Watson
T <sub>c</sub>	ستودنت المحسوبة	Student Calculé
T <sub>T</sub>	ستودنت الجدولية	Student Tabulé
F <sub>c</sub>	فيشر المحسوبة	Fisher Calculé

<b>Fisher Tabulé</b>	<b>فيشر الجدولية</b>	<b>F<sub>T</sub></b>
<b>Augmented Dickey- Fuller Calculé</b>	<b>ديكي - فولر مطور محسوب</b>	<b>ADF<sub>C</sub></b>
<b>Augmented Dickey- Fuller tabulé</b>	<b>ديكي - فولر مطور الجدولي</b>	<b>ADF<sub>T</sub></b>
<b>Coefficient De Determination</b>	<b>معامل التحديد</b>	<b>R<sup>2</sup></b>
<b>Sommes Des Carrées Résiduelles</b>	<b>التباين غير المفسر</b>	<b>SCR</b>

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
91	نتائج إختبارات جذر الوحدة للسلاسل محل الدراسة بإستخدام ADF	1
101	نتائج المعادلة التقديرية بين المتغيرات	2
101	نتائج المعادلة التقديرية بين الناتج الداخلي الخام و سعر الصرف	3

### الملخص:

تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عملية التنمية من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية و من ثم في تحسين الناتج الداخلي الخام و رفع معدلات النمو، و على هذا الأساس فإن تحسين أدوات السياسة النقدية على غرار معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، و الكتلة النقدية تعتبر جد هامة يتوجب أن تركز عليها السياسة الاقتصادية بما ينعكس بالإيجاب على النشاط الاقتصادي ككل.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، و ذلك من خلال دراسة نموذج إقتصادي قياسي و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة المربعات الصغرى.

و لقد توصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت مرفوضة إحصائيا ما عدا سعر الصرف، ذلك لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الناتج الداخلي الخام، طريقة المربعات الصغرى.

### Résumé:

La politique monétaire joue un rôle clé dans le processus de développement grâce à sa contribution efficace à la revitalisation de la vie économique et à l'amélioration du PIB et l'augmentation des taux des croissances, et sur cette base, l'amélioration des moyens de la politique monétaire tels que le taux d'intérêt, taux de change, taux d'inflation, et la masse monétaire est considérée très importante, la politique économique doit être fondée sur elle, cela reflète positivement sur l'activité économique globale.

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de la contribution de la politique monétaire pour stimuler la croissance économique en Algérie au cours de la période 2001-2015, à cet effet en étudiant le modèle économique standard et pour atteindre cet objectif nous utilisons la méthode des moindres carrés ordinaires.

L'étude a conclu que les outils de la politique monétaire en Algérie au cours de la période d'étude ont été rejetés statistiquement à l'exception du taux de change, parce que l'économie Algérien dépend essentiellement du secteur des hydrocarbures.

**Mots clés:** politique monétaire, produit intérieur brut, la méthode des moindres carrés ordinaires.

# المقدمة العامة



لقد عرفت الثورة الصناعية في أوج إزدهارها تطورا إقتصاديا ملحوظا على المستوى العالمي، مما فتح المجال للمنافسة بين دول العالم ككل، و يرجع هذا الإزدهار إلى قوة و نجاعة السياسة الإقتصادية المتبعة و التي ينطوي في ظلها العديد من السياسات أهمها نظريا و فعليا السياسة النقدية، و التي تعتبر المحور الرئيسي في مهام البنك المركزي التي ينتهجها بغاية إرساء إنماء إقتصادي فعال، و ذلك من خلال الإعتماد على أدوات السياسة النقدية للتأثير على المعروض النقدي و حجم الإئتمان، مما ينتج عنه زيادة في مستويات الإستثمار و التوظيف و بالتالي ضبط و كبح التضخم إلى جانب تخفيض معدل البطالة.

و إلى جانب تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، و التوازن في ميزان المدفوعات، يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة.

و لتأكيد أهمية السياسة النقدية نجد أن العديد من الدراسات أظهرت وجود علاقة إرتباط موجبة بين تطور الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي، و أن التغير في معدل النمو الإقتصادي سببا في التغير في معدل النمو الحقيقي للنشاط الإقتصادي، و قد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات عبر مختلف المدارس الإقتصادية، حيث جاءت النظرة الكلاسيكية للسياسة النقدية على أنها مجرد سياسة محايدة يقتصر دورها في خلق النقود من أجل تنفيذ المعاملات، ظل الفكر الكلاسيكي سائدا حتى حدوث الأزمة الإقتصادية 1929 و ما تمخض عنها من نقص في الطلب الفعلي، فظهر حينها قصور في التحليل الكلاسيكي، و من هنا ظهر كينز و الذي أكد على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، فزيادة الإستثمار طبقا لآلية السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة الدخل، لذلك فإن زيادة كمية النقود تؤثر في حجم النشاط الإقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي، لتحنتل السياسة النقدية بعد ذلك مكان الصدارة في الفكر النقدي، و الذي أكد على الدور الكبير للنقود في النشاط الإقتصادي، حيث أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى الزيادة نفسها في الناتج القومي الصافي.

و بإعتبار النمو الإقتصادي المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي ككل، و معيار للتفريق بين الدول المتقدمة و النامية، هنا سعت الجزائر إلى تحقيقه من خلال جملة من الإصلاحات الإقتصادية الهادفة لدعم النمو الإقتصادي، و إعتماها على السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود.

كما عرفت الجزائر أيضا توسعا في منح الإئتمان، و الذي يحتاج إلى التسيير الأمثل حتى يتم الإستفادة منه في تحقيق النمو الإقتصادي، خاصة و أن القروض الإقتصادية يمكن أن تؤدي إلى رفع الإستثمار و بالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي.

إشكالية الدراسة:

من خلال التطورات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:  
إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية التي عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة؟

و بهدف معالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تؤثر الزيادة في حجم الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام؟
- 2- ما هي طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم و الناتج الداخلي الخام؟
- 3- هل تساهم معدلات الفائدة في التغير في معدلات النمو الاقتصادي؟
- 4- هل توجد علاقة بين سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام؟

### فرضيات الدراسة:

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية و الأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضية العامة التالية:  
أدت الإصلاحات الاقتصادية على مستوى السياسة النقدية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- زيادة الكتلة النقدية تؤدي بدورها إلى زيادة الإستثمار و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.
- 2- ارتفاع معدلات التضخم يسبب تراجع في الناتج الداخلي الخام.
- 3- معدلات الفائدة تؤثر على الناتج الداخلي الخام.
- 4- توجد علاقة بين سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع و أهميته خاصة وأن الجزائر لازالت في مرحلة الإصلاحات الهيكلية خاصة على مستوى القطاع المصرفي، كما تتبع أهمية البحث من التحديات التي واجهتها الجزائر خلال فترة الدراسة، و التي فرضت عليها تصحيح سياستها النقدية لمواكبة التطورات العالمية، حيث سعت الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الاقتصادي و ذلك بتسطير مجموعة من البرامج التنموية و تشجيع الإستثمارات.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على موضوع السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.
- تحديد أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.
- إبراز دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الناتج الداخلي الخام.

منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و محاولة الوصول لكافة تطلعاتها كان لزاما إعتقاد مجموعة من المناهج المستعملة في البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية و من بينها:

- **المنهج التاريخي:** و ذلك من خلال تناول المسار التاريخي لتطور السياسة النقدية.
  - **المنهج الوصفي:** الأسلوب الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم العامة.
  - **المنهج التحليلي:** الأسلوب التحليلي مستعمل لربط السياسة النقدية بالنمو الإقتصادي من خلال المعطيات و الإحصاءات من الديوان الوطني للإحصاءات، تقارير البنك المركزي النشرات الإحصائية الثلاثية، البنك العالمي.
  - **المنهج القياسي:** حيث تم الإعتقاد على الأساليب القياسية حتى يتم التوصل إلى نتائج فعلية من شأنها أن تفسر العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي في الجزائر.
- مجتمع الدراسة:** تمت دراسة السياسة النقدية و أثرها على النمو الإقتصادي على مستوى الإقتصاد الوطني الجزائري.

**فترة الدراسة:** حددت فترة الدراسة من 2001 إلى 2015 تزامنا مع الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و توجيه السياسة النقدية لخدمتها لتحقيق النمو الإقتصادي.

**وسائل جمع البيانات:**

لإتمام هذه الدراسة تم الإعتقاد على المراجع التالية:

كتب، مذكرات، ملتقيات، مجلات، تقارير، الجريدة الرسمية، المحاضرات، المواقع الإلكترونية.

**النموذج الإحصائي المستخدم:** نموذج الإقتصاد القياسي.

**البرنامج الإحصائي المستخدم:** Eviews9.

**محددات الدراسة:**

أهم العراقيل التي واجهتها الدراسة تتمثل في:

- نقص الدراسات التي تدرس العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي.
- صعوبة جمع البيانات الإحصائية و تضارب قيمها الإحصائية بين البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصاءات.
- نقص المراجع فيما يخص النمو الإقتصادي.
- ضيق الوقت المحدد لإعداد الدراسة.

### الدراسات السابقة:

**الدراسة الأولى:** أحمد محمد صالح جلال، رسالة ماجستير بعنوان: دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، 2006، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم السياسات النقدية و المالية التي نفذتها السلطات النقدية بهدف علاج التضخم في الإقتصاد اليمني و تقييم مدى فعاليتها بإستخدام المنهج الوصفي الذي تناول الإطار النظري للدراسة، المنهج التاريخي من خلال عرض العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية خلال فترة الدراسة لتحقيق النتائج التالية: الحد من التوسع في حجم الإقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة، و إعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقية غير تضخمية من خلال إصدار أذون الخزانة بمساهمة كل من السياسة النقدية و المالية.

**الدراسة الثانية:** معط الله أمال، رسالة ماجستير بعنوان: آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، 2015، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور متغيرات السياسة المالية في زيادة حجم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل و كذا المتغيرات التي تؤثر عليه سلبا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي بإستعراض أدوات السياسة المالية، نظريات و نماذج النمو الإقتصادي إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و النمو الإقتصادي لتحقيق النتائج التالية: الأثر الإيجابي و المعنوي لأدوات السياسة المالية على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل و التي من شأنها أن تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي.

**الدراسة الثالثة:** بقيق ليلي إسمهان، أطروحة دكتوراه بعنوان: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية دراسة قياسية، 2015، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر لإستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي تعترضها و تقليصها، من أجل تفعيل السياسة النقدية بإستخدام المنهج الوصفي التاريخي و التحليلي من خلال الإطار النظري للسياسة النقدية و المراحل المختلفة لتطورها و تحليل البيانات و المنحنيات و نتائج الدراسة القياسية خلال مراحل التطور لتحقيق النتائج التالية: دور القناة النقدية و قناة القروض المقدمة للإقتصاد في إيصال آثار السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي.

### أهم ما يميز الدراسة:

تختلف هذه الدراسة و التي جاءت بعنوان: " أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر - (2001-2015)" عن الدراسات السابقة في كون هذه الدراسة تمت على مستوى الإقتصاد الوطني الجزائري للفترة الممتدة من 2001-2015، في حين أن الدراسة الأولى تمت على مستوى الجمهورية اليمنية للفترة 1990-2003 كما أن المتغير الثاني لها تجسد في مكافحة التضخم في البلدان النامية و إضافة دور السياسة المالية في حين أن هذه الدراسة ركزت على أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي، و اختلفت عن الدراسة الثانية في المتغير الأول و الذي تمثل في آثار السياسة المالية للفترة 1970-2012 عكس هذه

الدراسة التي ركزت على السياسة النقدية للفترة من 2001-2015 ليطمئنا في تحقيق النمو الإقتصادي، كما إختلفت عن الدراسة الثالثة و التي جاءت بعنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية و هذا عموما بدون تحديد فترة زمنية عكس هذه الدراسة التي إمتدت من سنة 2001 -2015 لإبراز أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية.

هيكل الدراسة: لقد تمت معالجتنا لموضوع:

أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر- (2001- 2015) من خلال خطة عمل متضمنة لمقدمة عامة، ثلاثة فصول و خاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان " الإطار النظري للسياسة النقدية " وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتناول الأول: ماهية السياسة النقدية، و الثاني: إستراتيجيات و أهداف السياسة النقدية، و الثالث: أدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للنمو الإقتصادي بعنوان " المقاربات النظرية للنمو الإقتصادي " و ذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتناول الأول: ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه، و الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي، و الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث: و يخص هذا الفصل الجانب التطبيقي و يتمثل في الدراسة القياسية لمعرفة أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث قمنا بتحديد أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية كمبحث أول و في المبحث الثاني قمنا بدراسة تحليلية و قياسية من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية و إعطاء نموذج إقتصادي قياسي لإبراز مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي.

ثم ختمنا البحث بخاتمة عامة تضمنت عرض النتائج، التوصيات و آفاق البحث.

## الفصل الأول:

# الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: إستراتيجيات و أهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

### تمهيد:

تعتمد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها و صياغتها على الدقة في تحديد و إختيار الأدوات المثلى التي لها القدرة على التأثير على معالم البيئة الإقتصادية للمجتمع من خلال السلطة النقدية، بالإضافة إلى إعتداد إستراتيجيات معينة و الإدارة الجيدة و الفعالة للسياسة النقدية، و توجيهها نحو المسار الذي يحافظ على الإستقرار النقدي، وبالتالي فإن النجاح في تحقيق أهداف السياسة النقدية مرهون بمدى قدرة تلك السلطات على إختيار الأدوات المثلى للتأثير على المتغيرات النقدية، و توجيه حركة التمويل المصرفي و تعزيز جودة الجهاز المصرفي بما يتفق مع كفاءة الأداء الإقتصادي.

و لدراسة أهم الإستراتيجيات و الأهداف و الوسائل التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي، جاء هذا الفصل بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية و يتضمن المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية**

**المبحث الثاني: إستراتيجيات و أهداف السياسة النقدية**

**المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية**

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تستخدم الدولة السياسة النقدية و التي تعتبر أداة من أدوات السياسات الإقتصادية إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية و التجارية، للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال التأثير على المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالإستثمار، و الناتج و الدخل.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

طراً على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات و لها معنيان:

### الفرع الأول: المعنى الضيق للسياسة النقدية

➤ تعرف السياسة النقدية على أنها "تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع".<sup>1</sup>

➤ كما تعرف على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".<sup>2</sup>

➤ ويوجد تعريف آخر للسياسة النقدية بأنها: "إدارة التوسع و الإنكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة".<sup>3</sup>

➤ و بنفس الإتجاه تم تعريف السياسة النقدية على أنها تشمل "تنظيم عرض النقد (العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة".<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: المعنى الواسع للسياسة النقدية

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

➤ السياسة النقدية هي: "مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير و التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة".<sup>5</sup>

➤ كما تعرف السياسة النقدية بأنها: "تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بقصد التأثير على مقدار و توفير و إستعمال النقد و الائتمان، و كذلك الإقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين الحكومي".<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص63.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، بسكرة، الجزائر، 2005، ص 98.

<sup>3</sup> - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي - دراسة مقارنة -، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007، ص 86.

<sup>4</sup> - زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 186.

<sup>5</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك - الأساسيات و المستجدات -، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 272.

<sup>6</sup> - زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 186.



➤ كما أنها: "تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها و سرعة دورانها، و التأثير في حجم الإئتمان الممنوح و شروطه و النتائج الناجمة عنه، من حيث ما يسمى بخلق النقود".<sup>1</sup>

➤ و عموما فالسياسة النقدية تعرف على أنها: مجموعة من الإجراءات و القرارات التي يقوم بها البنك المركزي بغرض التأثير على المعروض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المسطرة.

### الفرع الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة في ظل أي نظام إقتصادي إنما يتوقف على عدة عوامل أهمها:<sup>2</sup>

- وجود نظام معلوماتي فعال (نوعية البطالة، وضع الميزانية، معدل النمو، ميزان المدفوعات).
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، نظرا لتعارض الكثير من الأهداف.
- هيكل النشاط الإقتصادي (حجم التجارة الخارجية، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات، مكانة القطاع العام و الخاص).

- مرونة الجهاز الإنتاجي.

- وجود نظام سعر صرف مرن.

- درجة الوعي الإذخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية.

- سياسة الإستثمار (المناخ الملائم، التحفيزات المقدمة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية).

- توفير أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.

### المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية و إتجاهاتها

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل في تطورها و سلكت في ذلك إتجاهات عديدة و مختلفة، و سنعرض المراحل في الفرع الأول، على أننعرض الإتجاهات في الفرع الثاني، على التوالي كما يلي:

### الفرع الأول: مراحل تطور السياسة النقدية

بصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية في ما يلي:

➤ **المرحلة الأولى:** تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الإقتصادية، و كان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات، و لكن مع تطور الفكر الإقتصادي و الأحداث الإقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، و التي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج و التأثير في توزيع الدخل.

<sup>1</sup> - مصطفى سليمان، حسن داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 274.

<sup>2</sup> - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 67.

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار و التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي و مكافحة التضخم و الإنكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الإقتصادية الكبيرة و ما خلفته من آثار وخيمة على إقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، و أصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.<sup>1</sup>

➤ **المرحلة الثانية:** شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي و الذي حاول تقديم حلول لأزمة 1929 حيث أعطى دور أكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولاً فالسياسة النقدية ثانياً، و هذا لإعتماد كينز في بنائه لنظريته الإقتصادية على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير، تشكيكه في كفاءة تلامم السوق مع الصدمات و علاجه لداء الإحتكار بقاء التضخم، كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من أزمة الكساد العظيم، و الولوج في أزمات و إختلالات و قفت فيها النظرية الكينزية عاجزة.<sup>2</sup>

➤ **المرحلة الثالثة:** إن التطور الإقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة و بطئها و تأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الإقتصاد الوطني، و بالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، و لكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، و الدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، و ذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي، و تكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، و يزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

عندما إنتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 و ريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة، و كانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الإقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد بطالة، على الرغم أن التضخم قد إنخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.<sup>3</sup>

➤ **المرحلة الرابعة:** إحتدم الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية و النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 100.

<sup>2</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر(1990- 2010)-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016، ص 57.

<sup>3</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 101.

الإقتصادي في المجتمع، و هكذا عاد الفكر الإقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، حيث أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الإقتصادي الأمريكي والتر هيلر، الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأن إستخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة إستخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية و تحقيق الإستقرار الإقتصادي، و لكل منها فعاليتها في الظرف الإقتصادي السائد المناسب لها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: إتجاهات السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بإنتهاج سياسة نقدية معينة و في ظل ظروف معينة بغية تحقيق أهداف إقتصادية مسطرة، و بذلك يكون للسياسة النقدية ثلاثة إتجاهات:

➤ **السياسة الإنكماشية:** تتبعها الدولة إذا مر إقتصادها بظاهرة التضخم و يكون الهدف منها هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، و بالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي و بالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية، و بدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الإقتصادية من خصم أوراقها التجارية و هذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

- دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة، و بالتالي سوف يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل إمتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

- رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي سعر الإحتياطي الإلزامي، سوف يقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، و بالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.<sup>2</sup>

➤ **السياسة التضخمية (التوسعية):** و هي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الإنكماش عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية و تقوم جراء ذلك بما يلي:

- تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي.

- تخفيض سعر إعادة الخصم.

- دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي.<sup>3</sup>

➤ **السياسة النقدية ذات الإتجاه المختلط (المرن):** يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجة وسائل

<sup>1</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010) -، مرجع سابق، ص 57.

<sup>2</sup> - أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 180.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 181.

الدفع "النقود" في مرحلة بدء الزراعة و تمويل زراعة المحاصيل و يقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية

يتولى إدارة السياسة النقدية البنك المركزي و فيما يلي سنعرض تعريفه، وظائفه و مؤشرات إستقلاليته في الفروع التالية بهذا الترتيب:

#### الفرع الأول: نشأة و تعريف البنك المركزي الجزائري

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 1962 و يعود للدولة إمتياز إصدار العملة النقدية من أوراق نقدية و قطع نقدية معدنية، و يفوض ممارسة هذا الإمتياز البنك المركزي دون سواه الذي يدعي في علاقته مع الغير "بنك الجزائر".<sup>2</sup>

و يعرف بنك الجزائر بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير، و يحكمه التشريع الجزائري، و يتبع قواعد المحاسبة التجارية و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية و مراقبة مجلس المحاسبة.<sup>3</sup>

تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية و يقع مقره في مدينة الجزائر كما يمكنه فتح فروع أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.<sup>4</sup>

و يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب و يعينون بمرسوم رئاسي.<sup>5</sup>

#### الفرع الثاني: وظائف بنك الجزائر

يتجلى دور البنوك المركزية في الإقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي تقوم بها و من أهمها:<sup>6</sup>

➤ **أولا: البنك المركزي بنك الإصدار:** يتمتع البنك المركزي بإحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر، فإمتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء و تطور البنوك المركزية.

<sup>1</sup> - نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص 86.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 2.

<sup>3</sup> - الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 9.

<sup>4</sup> - الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 10، 11.

<sup>5</sup> - الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 13.

<sup>6</sup> - بحوصي مجذوب، إستقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03، الملحق الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أبريل 2006، ص 4، 5.

➤ ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي:

- يقدم البنك المركزي العديد من الخدمات للسلطات العامة(الحكومة) كونه بنكا لها و محتكر عملية إصدار النقد و من هذه الخدمات:
- الإحتفاظ بالودائع الحكومية.
- إقراض الحكومة عند الحاجة لذلك سواء في حالة العجز المؤقت الذي يطرأ على الموازنة أو في حالات إستثنائية أخرى.
- وكيل الدولة في معاملاتها المالية و المصرفية سواء داخل أو خارج البلاد.
- تقديم المشورة للحكومة في شؤون النقد و الإئتمان و إقتراح ما يراه مناسبا من إجراءات و سياسات تتطلبها الحالة الإقتصادية في البلاد.
- الحصول من الحكومة على إمتياز إصدار النقد.
- الإشراف و المراقبة على سياسة الدولة المالية و النقدية.
- إدارة خزينة الدولة (الإحتياطات من الذهب و العملات الصعبة).

➤ ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك:

- يمارس البنك المركزي وظيفته هذه من خلال عدة أمور نلخصها فيما يلي:
- تسوية أرصدة البنوك حيث يقوم البنك المركزي بالإحتفاظ بالأرصدة النقدية لديه المتأتية من البنوك التجارية سواء إختياريا أم إجباريا.
- تحديد الأرصدة النقدية للبنوك حيث يتحكم البنك المركزي بسيولة البنوك الخاصة من خلال الأرصدة النقدية و من خلال نسب و قوانين يفرضها على البنوك.
- تقرير حجم النقد المتداول حيث إذا زادت أصول البنك المركزي بمبلغ معين تزداد بذلك الأصول النقدية للبنوك الأعضاء بنفس المبلغ و بالتالي يستطيع البنك المركزي أن يسيطر قدر الإمكان على حجم و كمية النقود المتداولة.

الفرع الثالث: مؤشرات إستقلالية البنك المركزي

- تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة إستقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية:<sup>1</sup>
- طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك و الحكومة و البرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة.
- إمكانية إقصاء المحافظ.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكون، الجزائر، 2003، ص ص

- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: إستقرار الأسعار، إستقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع إستقرار النظام المصرفي، إستقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة، عدم النص على الأهداف...).
- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العمومية.
- طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

#### المطلب الرابع: مكونات الكتلة النقدية

يتم تقسيم الكتلة النقدية إلى مجموعات تهدف إلى التمييز بين مكوناتها وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها، ما يسمح للسلطات النقدية بتتبع نمو و تطور مكونات الكتلة النقدية بالشكل الذي يتوافق مع متطلبات النشاط الإقتصادي، و من أبرز المجموعات النقدية المكونة للكتلة النقدية ما يلي:

#### الفرع الأول: القاعدة النقدية أو الأساس النقدي

يرمز لها ب  $M_0$  أو  $B$ ، تتمثل في النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، و تتكون من الأوراق النقدية مضافا إليها العملة المساعدة، تتصف بالسيولة الكاملة، و تخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار.<sup>1</sup>

و يمكن تجزئتها إلى قسمين و هما:<sup>2</sup>

$$B = E + R$$

بحيث:

$E$  أو  $MF$ : تمثل النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي أي النقود القانونية المتداولة لدى الجمهور.

$R$ : تمثل الإحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية في صناديقها و حساباتها لدى البنك المركزي.

<sup>1</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و بنوك، جامعة الجزائر-3، 2011، ص 82.

<sup>2</sup> - دردوري لحسن، الكتلة النقدية و مقابلاتها، مقياس البنك المركزي و الضبط النقدي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

الفرع الثاني: الكتلة النقدية بالمعنى الضيق

يرمز لها ب  $M1$ ، يعرف هذا المجمع بأنه مجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية، و الذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول مبلغ الودائع تحت الطلب، و التي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية و مراكز الشيكات البريدية.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع

يرمز لها ب  $M2$ ، تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، و تشتمل على  $M1$  مضافا إليها الودائع لأجل و ودائع الإدخار قصيرة الأجل بالبنوك و ودائع التوفير لدى صناديق التوفير، و هي أقل سيولة من  $M1$ .<sup>2</sup>

الفرع الرابع: السيولة الكلية للاقتصاد

يرمز لها ب  $M3$ ، يشمل بالإضافة إلى المجمع  $M2$ ، كل الودائع و سندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية و التوظيف لأجل غير القابلة للتداول.<sup>3</sup>

الفرع الخامس: المجمع  $M4$

يتضمن بالإضافة إلى  $M3$  أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين\* الصادرة عن المؤسسات سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة و الموجودة بيد الأعوان غير الماليين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سابق، ص 82.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 49.

<sup>3</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 55.

\* - الأعوان غير الماليين: أسر، مؤسسات، شركات، رجال الأعمال.

<sup>4</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 55.

### المبحث الثاني: إستراتيجيات و أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، و لقد إتبع البنك المركزي عدة إستراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك عدة إستراتيجيات حديثة للسياسة النقدية، فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء بإختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: إستراتيجيات السياسة النقدية

تنقسم إستراتيجيات السياسة النقدية إلى:

#### الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي إستراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية و وسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن رقابتها و التنبؤ عليها بمؤشرات، و تصحيح إنحرافاتهما، إلا أن الإستراتيجية غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، و قد إستخدم البنك المركزي عدة إستراتيجيات غير كاملة و هي:<sup>1</sup>

#### ➤ أولاً: نظرية القرض التجاري

تمثل إحدى الإستراتيجيات القديمة التي تبنها البنك المركزي و هو إتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض القصيرة الأجل، و تكون متناسبة مع حاجات التجار و تشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة و فتح إتماد و السندات، و ذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض و فوائده، و خلال فترة الكساد العظيم تبين بوضوح أن هناك إستراتيجية غير كاملة و غياب واضح لأهدافها.

#### ➤ ثانياً: مبدأ الإحتياطات الحرة

تعرف الإحتياطات الحرة بأنها الفرق بين إحتياطات البنوك التجارية الفائضة و إقتراضاتها من البنك المركزي، و تكون موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإقتراضات من البنك المركزي.

تم إستخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينات و بداية الستينات و لكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً و من بينها:

- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لأن العلاقة بينها و بين الأفراد أكبر من العلاقة بينها و بين البنك المركزي بمعنى أن هذا الأخير لم يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية منها: المعلومات عن الإحتياطات الحرة غير سليمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم و العملة المتداولة و عوامل أخرى، كما أن مبدأ الإحتياطات الحرة

<sup>1</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مرجع سابق، ص ص 36، 37.



بعيد نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية، و بالتالي فإن هذا المبدأ تعرض لعدة إنتقادات من قبل الإقتصاديين و عليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالإعتماد على مفهوم الإحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

### ➤ ثالثا: أسعار الفائدة

إستخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، و كان الهدف من إستعمال الإحتياطات الحرة هو التأثير على هذا الهدف إما بالإرتفاع أو بالإخفاض، و في الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية و بالطلب و عرض الإئتمان، و بالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة و قياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية و الإسمية و لا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهدافا معينة، و ذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسر الفائدة المناسب للإستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقية المتوقع يتلاءم مع الطلب، و لا نعرف الصلة بينه و بين سعر الفائدة الإسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية.

- الإرتباط بين تغيرات الأسعار و أسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، كما نلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الإستثمار و أن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الإستثمار.

### الفرع الثاني: الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى، بدأت في الستينات عملية ضبط التضخم و مكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية و خاصة بعد أن أثبت الإقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود و مستوى النشاط الاقتصادي.

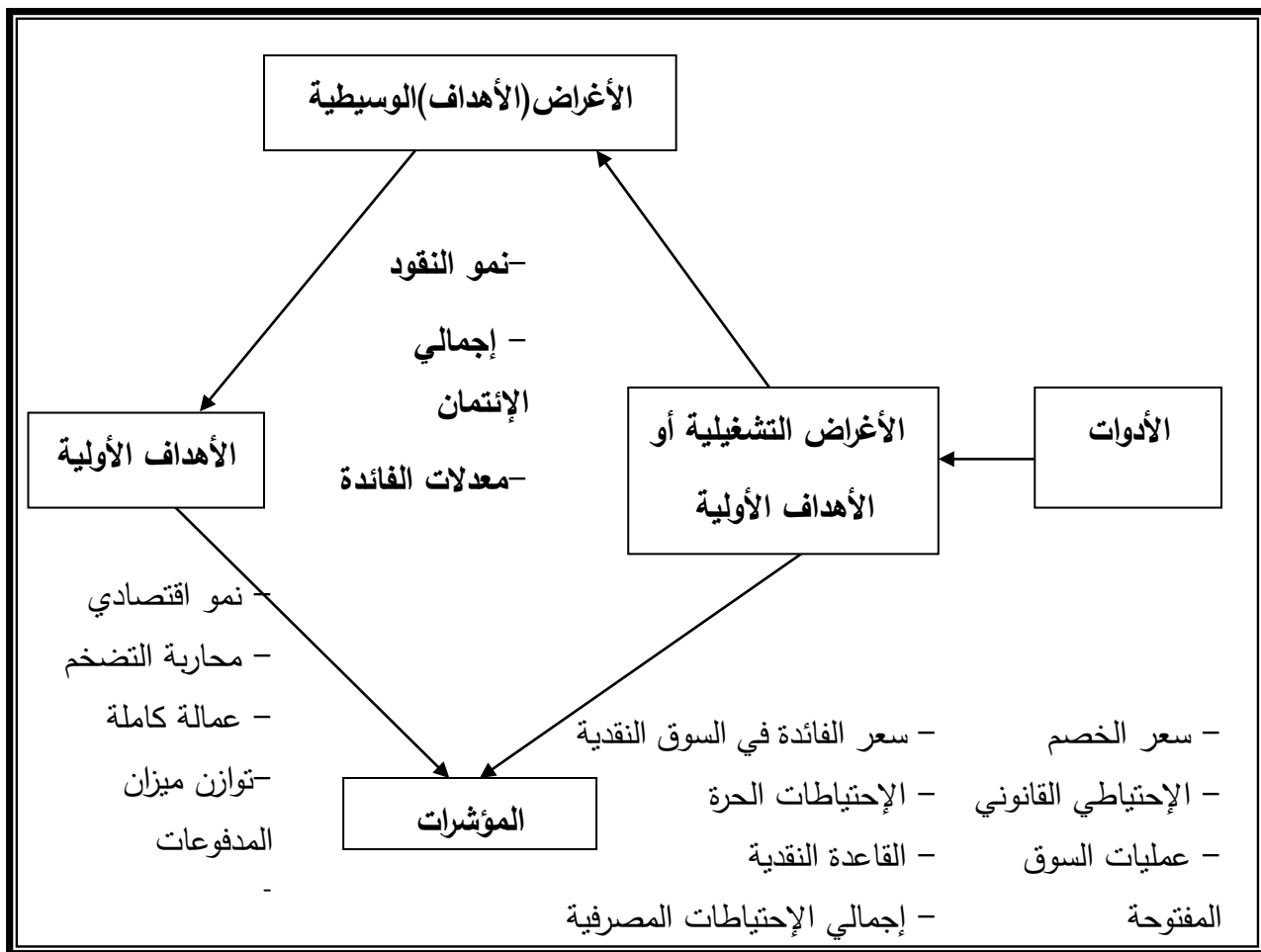
كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في إختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، و محاولة تصحيح و ضبط الفروقات بين التقديرات و الواقع ليتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، و بالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

و يقوم الإقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية كما يقدرن سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن إنخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة إقتراضات البنوك، كما أن إرتفاعه يؤدي إلى إنخفاض تلك الإقتراضات.

و لكن هذه الإجراءات لم تلقى نجاحا كبيرا و تعرضت لانتقادات عديدة، لأن هذه البنوك المركزية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود و لذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها:

- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
  - استخدام مجموع إحتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، و لذلك فقد تم التركيز على إحتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الإحتياطات.<sup>1</sup>
- و الشكل التالي يبين إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

الشكل رقم (1): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، مرجع سابق، ص 123.

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، مرجع سابق، ص 121، 122.

### المطلب الثاني: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، و ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة.

و تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، الأولى و هي مجتمعات الإحتياطيات كفرع أول و تتضمن القاعدة النقدية، مجموع إحتياطيات البنوك، إحتياطيات الودائع الخاصة و الإحتياطيات غير المقترضة و غيرها أما الثانية أي الفرع الثاني، فهي تتعلق بظروف سوق النقد و تحتوي على الإحتياطيات الحرة، و معدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: مجتمعات الإحتياطيات النقدية

تتكون من القاعدة النقدية و تتمثل في النقود المتداولة لدى الجمهور و التي تضم الأوراق النقدية، النقود المساعدة و نقود الودائع، كما تتكون من الإحتياطيات المصرفية و تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الإحتياطيات الإجبارية، الإحتياطيات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الإحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطيات الإجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى.

أما الإحتياطيات غير المقترضة فهي تساوي الإحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطيات المقترضة (كمية القروض المخصومة).<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: ظروف سوق النقد

تحتوي على الإحتياطيات الحرة و تمثل الإحتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطيات التي إقترضتها من البنك المركزي و تسمى صافي الإقتراض، كما تحتوي أيضا معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، و يعني بشكل عام قدرة المقترضين و موافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان و مدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى، و سعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك.

كما إستعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك لي أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 124.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 124.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 125.

المطلب الثالث: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تنقسم الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: المجمعات النقدية

المجمعات النقدية عبارة عن: "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الإقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه، حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات".<sup>1</sup> و هذه المجمعات في الولايات المتحدة الأمريكية كالتالي:<sup>2</sup>

M1 = أوراق و نقود مساعدة + ودائع تحت الطلب + صكوك السفر + ودائع التوفير القابلة للإستعمال لتسوية المعاملات.

M2 = M1 + حسابات تحت الطلب على الدفاتر + ودائع لأجل بمبلغ أقل من 100.000 دولار + المنح من يوم و لأجل أقل من 100.000 دولار + حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في السوق النقدية بإستثناء الصناديق المخصصة للمستثمرين المؤسسين + الودائع من يوم باليورو دولار للمقيمين الأمريكيين في وكالات البنوك الأمريكية بالخارج.

M3 = M2 + الودائع لأجل بمبلغ يتجاوز 100.000 دولار + المنح لأجل بمبلغ يتجاوز 100.000 دولار + الودائع لأجل باليورو دولار للمقيمين الأمريكيين في وكالات البنوك الأمريكية بالخارج + حصص الصناديق المشتركة للتوظيف في السوق النقدية المخصصة حصريا للمستثمرين المؤسسين.

أما في فرنسا، فهناك أربع مجتمعات نقدية هي :

M1 = وسائل الدفع المستخدمة مباشرة في المعاملات (نقود قانونية) و نقود خطية.

M2 = M1 + التوظيف لأجل على الحسابات أو الدفاتر المقننة + الدفاتر التي يمكننا سحب الأموال منها في كل لحظة: حساب التوفير للسكن...

M3 = M2 + التوظيفات لأجل القابلة للتفاوض أي التوظيفات القابلة للتعبئة و لكنها تتضمن إرتيابا في قيمتها مثل أوراق الحقوق القابلة للتفاوض و المصدرة من قبل المؤسسات المالية + التوظيفات و الدفاتر بالعملة الصعبة.

M4 = M3 + أوراق التوظيف قصير الأجل المصدرة من الخزينة العمومية و المؤسسات.

<sup>1</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010) -، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 68،69.

الفرع الثاني: معدلات الفائدة

تسعى السلطة النقدية أحيانا، إلى إتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية إلا أن المشكل في إعتداد سعر الفائدة كهدف وسيط، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس فقط نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الإرتفاع أو الإخفاض تبعاً للوضع التي يمر بها الإقتصاد (الدورة الإقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ و وسيلة للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: سعر الصرف

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الإقتصادية لدولة ما، و ذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، و يمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الإقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، و قد يكون محاربا للتضخم و هو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، و عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، و معدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الإقتصادية والمالية لحكومة ما.<sup>2</sup>

المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف معينة من أهمها:

الفرع الأول: تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار

يعتبر التحكم في عرض النقود و الإئتمان بغرض تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار من أهم الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، حيث يؤدي الإستقرار في المستوى العام للأسعار إلى تهيئة المناخ الإقتصادي المحفز للإستثمار و الإنتاج، بالإضافة إلى الحد من إتساع التفاوت في توزيع الدخل إلى غير ذلك من الآثار الإيجابية على الإقتصاد.

و من المسلم به إقتصاديا أن عدم التناسب بين معدل النمو في كمية النقود و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى حدوث إختلال واضح بين الطلب الكلي و العرض الكلي الأمر الذي ينصرف في التأثير السلبي على المستوى العام للأسعار، و بالتالي يتعرض الهيكل الإقتصادي لأزمات عنيفة بسبب التقلبات الإقتصادية التي تصيب ذلك الجسد الإقتصادي.

و من ثم نجد أنه من الصعوبة تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، دون التحكم في كمية النقود المعروضة، و بالتالي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال

<sup>1</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، مرجع سابق، ص ص 127، 128.

تبنيتها لأحد الإجماليات النقدية أو القاعدة النقدية كمرتكز إسمي و هو ما يعرف بالإستهداف النقدي، حيث يجب أن تتطوي السياسة النقدية على إستهداف معدل نمو محدد للإجماليات النقدية كنسبة مئوية تلتزم بها السلطات النقدية.

و من هنا يمكن القول بأن السياسة النقدية تسعى من جانبها لتجنب هذه التقلبات السريعة في المستوى العام للأسعار، و حصرها في حدود معينة عن طريق التحكم في عرض النقود، و نشاط أسواق الإئتمان و أسعار الفائدة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تحقيق التشغيل التام

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، و يراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف بتجنب الإقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل إنكماشية في الإنتاج و الدخل و إضطرابات في العلاقات الإجتماعية، و من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

يدل أي وضع لميزان المدفوعات عن مدى ضعف أو قوة الإقتصاد الوطني، فهو يعكس بمختلف مكوناته وضعية الإقتصاد الوطني تجاه باقي العالم، تمثل حالة العجز في هذا الميزان الحالة الغالبة، يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يقلل من حجم الطلب الداخلي فيخفض المستوى العام للأسعار تبعاً لذلك، يترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري (الأساسي) من جهة و يسمح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة، مما يخفض من عجز ميزان المدفوعات في جانب الحساب الرأسمالي.

إن هذه الحالة تنطبق على الإقتصاديات التي تتبع سياسة تحرير و تعويم أسعار الصرف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار و فاعلية السياسة النقدية- تحليل رياضي و قياسي-، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2013، ص ص 71، 72.

<sup>2</sup> - زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 189.

<sup>3</sup> - طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر (1990-2010)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص ص 51، 52.

الفرع الرابع: تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي

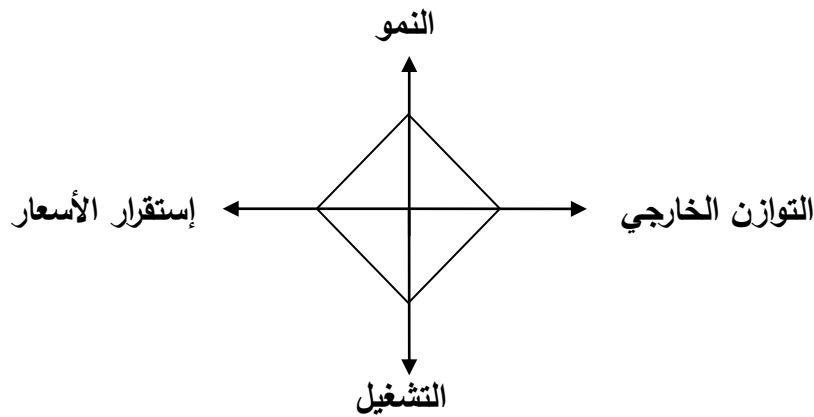
تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق إحدى الأهداف الإقتصادية المهمة، و الذي يحظى بإهتمام كبير من جانب السلطات الإقتصادية في مختلف الدول في الوقت الحاضر، و هو رفع معدل النمو الإقتصادي الذي يعرف بأنه معدل الزيادة التي تطرأ على مستوى الناتج الحقيقي للمجتمع الناجمة عن الإستغلال الكفاء للموارد الإقتصادية، و من خلال زيادة إنتاجية العامل و التقدم التكنولوجي، فإذا كان هدف تحقق معدلات مرتفعة من التوظيف ينصب على تعظيم الإستغلال للموارد الإقتصادية المتاحة فإن هدف النمو الإقتصادي ينصب على تعظيم الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.

و تستطيع السياسة النقدية عن طريق تحقيق الإستقرار النقدي أن تخفض درجة عدم التأكد تجاه الظروف الإقتصادية المستقبلية، مما يشجع على الإدخار النقدي، و بالتالي يتحقق معدل النمو الإقتصادي المستهدف.

كما يتوجب على السياسة النقدية التنسيق مع العوامل غير النقدية كتوفر الموارد الطبيعية و الفنون التكنولوجية و الأيدي العاملة الكفوة و الظروف السياسية و الإجتماعية الملائمة، لتحقيق هذا المعدل المستهدف إضافة إلى السياسات الإقتصادية الأخرى الملائمة، و غير المناقضة للأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها.<sup>1</sup>

و يمكن ترجمة الأهداف النهائية في الشكل التالي الذي يمثل "المربع السحري":

الشكل رقم (2): الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري)



المصدر: محاضرات الأستاذة معارفي فريدة، مدخل إلى السياسة النقدية، مقياس السياسة النقدية، ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

<sup>1</sup> - أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار و فاعلية السياسة النقدية - تحليل رياضي و قياسي-، مرجع سابق، ص ص 84،

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية، و يقوم بإستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، و يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية، و أدوات كيفية بالإضافة إلى أدوات أخرى و هذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تنقسم الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلى:

##### الفرع الأول: سياسة معدل إعادة الخصم

معدل إعادة الخصم هو: "سعر فائدة يتحصل عليه البنك المركزي، مقابل خصمه لأوراق تجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، و يسمى أيضا سعر البنك".

و لمعدل إعادة الخصم دور في التأثير على المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان، فبرفع البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم مثلا، فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما ينتج عنه إنخفاض في طلب القروض من عملائها لإرتفاع تكلفة الإقتراض، و بالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية و من ثم إنكماش حجم المعروض النقدي (سياسة نقدية إنكماشية)، كما أن هذا الإرتفاع يشجع أصحاب الإيداعات على زيادة ودائعهم للحصول على معدل فائدة مرتفع، إضافة إلى أن تأثيره يمتد ليشمل التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكنه أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.<sup>1</sup>

##### الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

و هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأسهم و الأوراق المالية المستثمرة في السوق المالية، و أدوات الخزينة و السندات و الأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص، مع حرية التصرف في التعامل دون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتها (سياسة نقدية إنكماشية) مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداول، فتتخفف سيولة المصارف التجارية، لأن شراء الأفراد هذه الأوراق يعني سحب المبالغ المقابلة لها من المصارف التجارية مما يحد من قدرتها على منح الإئتمان، أما إذا كان الإقتصاد يعاني من حالة كساد فإن البنك المركزي يقوم بشراء هذه الأوراق المالية (سياسة نقدية توسعية) فيزيد حجم الودائع النقدية لدى المصارف التجارية و تزداد قدرتها على مضاعفة عرض النقود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010)، - مرجع سابق، ص ص 58، 59.

<sup>2</sup> - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي - دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص 176.



الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الإحتياطي الإجباري

نسبة الإحتياطي الإجباري هي: "إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، الذي يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، للتأثير في حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية".<sup>1</sup>

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضا للتحكم في المعروض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان (سياسة نقدية إنكماشية)، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك، و ذلك بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي و على العكس، تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الإئتمان و زيادة العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية).<sup>2</sup>

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية

تنقسم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية إلى:

الفرع الأول: سياسة تأطير القروض

تتمثل هذه السياسة في تدخل السلطة النقدية للتأثير على خلق الكتلة النقدية عن طريق فرض رقابتها على نشاط البنوك التجارية، و توزيع القروض وفق إجراءات إدارية و قانونية يتم بمقتضاها تحديد معايير لتقديم القروض لمدة معينة قد تكون سنة أو أكثر، إن إحترام هذه المعايير يعتمد على بعض العقوبات التي قد تترتب على البنوك التجارية في حالة تجاوزها أو عدم إحترامها لهذه المعايير كفرض إحتياطات إضافية عليها ترتبط بمقدار التجاوزات الملاحظة.<sup>3</sup>

الفرع الثاني: السياسة الإنتقائية للقرض

للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي بإستخدام أدوات إنتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك و منها:<sup>4</sup>

- فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخضم: تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، و هذا حسب الظروف الإقتصادية السائدة إنكماشية كانت أو تضخمية.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على

<sup>1</sup> - بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، -، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> - رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية - في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي -، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 196.

<sup>3</sup> - بقيق ليلي أسهمان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية - دراسة قياسية -، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 35.

<sup>4</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، مرجع سابق، ص 157، 159.

التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف لإنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة و أسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفين و أصحاب الصناعات الصغيرة، و تخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير.

و يمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات الكيفية تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة، ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات الكمية و الكيفية تنقسم السياسة النقدية إلى:

#### الفرع الأول: الإقناع الأدبي

و هي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر و تعليمات رسمية، و تتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع و مدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه و ثقتها في إجراءاته.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: الأوامر و التعليمات

يلجأ البنك المركزي إلى إستخدام أسلوب الأوامر و التعليمات الصريحة، و الذي يعطيه الحق في إصدار القرارات الملزمة و الأوامر و التعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية و المؤسسات المصرفية، و ذلك طبقا لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الإقتصادي الحالي و تنفيذها للحاجات الملحة الضرورية لتحقيق سلامة النظام النقدي ككل.

و تتخذ هذه الأداة صورا متنوعة كتحديد معدل زيادة الإئتمان المصرفي، أو وضع سقفو إئتمانية، كذلك تحديد الأنشطة التي يسمح للمؤسسات المصرفية بتمويلها.<sup>2</sup>

و إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، كرفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، و رفض إمدادها بالإحتياجات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.<sup>3</sup>

#### الفرع الثالث: الإعلام

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الإقتصادية أما الجمهور دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقا لأهداف السياسة الإقتصادية، فتنضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات و الحكومات، كما يقدم البنك المركزي بيانات دورية

<sup>1</sup> - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> - أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية- تحليل رياضي و قياسي-، مرجع سابق، ص 79.

<sup>3</sup> - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي- دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص 186.

تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، ثم يصدر محافظ البنك نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعة من قبله.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: الرقابة على البيع بالتقسيط:

تتسم إقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الإستهلاكي، و خاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، و التي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع و سداد بقية القيم بالتقسيط، و في ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، و ظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الإستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث و السيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الإستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع و تخفيض مدة القسط و ذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 186.

<sup>2</sup>- محمد أحمد صالح جلال، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 65.

## خلاصة الفصل الأول

من خلال إستعراضنا لمختلف العناصر الواردة في الفصل و التي تعد بمثابة المدخل الرئيسي لموضوع بحثنا أردنا من خلاله إبراز:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي، و يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن تصميم و تنفيذ السياسة النقدية.
  - مرت السياسة النقدية بعدة مراحل، حيث كان ينظر لها على أنها محايدة و ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي، ثم جاء الفكر الكينزي حيث تم إدراج السياسة النقدية في المرتبة الثانية بعد السياسة المالية، إلى أن جاء الفكر النقدي الذي أعطى أهمية كبيرة للسياسة النقدية، ليتم التوصل في الأخير إلى التنسيق بين السياستين النقدية و المالية.
  - تقسم الكتلة النقدية إلى مجتمعات بهدف تتبع نمو مكوناتها تماشياً مع إحتياجات الإقتصاد.
  - يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجيات معينة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية فالإقتصادية مروراً بالأهداف الوسيطة و الأولية، من خلال جملة من الأدوات المناسبة لذلك.
  - من خلال إستعراض الأدوات الكمية و الكيفية و أدوات التدخل المباشر للسياسة النقدية، تم التوصل إلى أنه يفضل إقتران الأدوات المباشرة و الأدوات الغير مباشرة من أجل زيادة فاعلية السياسة النقدية التي ترسمها السلطات النقدية في ضوء أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة، من خلال مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف و الأسواق المالية و كذا تحقيق التوازن الخارجي، و معدلات مرتفعة من التوظيف و النمو الإقتصادي.
- بعد التعرف على موضوع السياسة النقدية، سيتم التطرق لموضوع النمو الاقتصادي، و توضيح العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في إطارها النظري.

## الفصل الثاني:

# المقاربات النظرية للنمو الإقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه

المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي

المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على النمو

الإقتصادي

### تمهيد:

يحتل النمو الإقتصادي حيزا كبيرا في الإقتصاد الكلي، كما تسعى مختلف الدول جاهدة في برامجها الإقتصادية لتحقيق معدلات عالية من النمو، تماشيا مع أهداف إقتصادية و إجتماعية أخرى، و هذا ما تسعى إليه برامج الإصلاح الإقتصادي أيضا خاصة الدول النامية، بهدف اللحاق بالدول المتقدمة، و التعرف على محددات النمو الإقتصادي لتحديد العوامل المؤثرة فيه.

كما سيتم تسليط الضوء على دراسة العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي، الأمر الذي أدى إلى بروز وجهات نظر عدة عبر مختلف المدارس الإقتصادية، عن طريق أبحاث و دراسات حول تحديد آلية تأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي و إستعمال أدواتها المختلفة في بلوغ هذا الهدف.

و في هذا الفصل سنحاول الإلمام بموضوع النمو الإقتصادي، و توضيح العلاقة بين هذا الأخير و السياسة النقدية، و تأثره بالإصلاحات الإقتصادية من خلال ثلاثة مباحث أساسية:

### المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه

### المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي

### المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي

### المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي و خصائصه

يعد النمو الإقتصادي أحد الظواهر الإقتصادية التي شغلت و لا تزال تشغل إهتمام الفكر الاقتصادي و على أساسه يتم تصنيف الدول إلى متقدمة أو نامية، بحيث تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق المعدل المرغوب من النمو الإقتصادي ثم العمل على الحفاظ عليه.

#### المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي و خصائصه

لإزالة الغموض عن النمو الاقتصادي و توضيحه، سنقوم في الفرع الأول بتعريفه و الثاني بذكر خصائصه كالتالي:

#### الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

هناك عدة تعريف للنمو الإقتصادي منها:

➤ حسب "françois perroux" يمثل النمو الإقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما: الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية<sup>1</sup>.

➤ حسب "w.A.Lewis" النمو الإقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج<sup>2</sup>.

➤ يعرف "Simon Kuznets" النمو الإقتصادي على أنه: "زيادة قدرة الدولة في الأجل الطويل على عرض مجموعة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، و تعتمد الزيادة في القدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي و التعديلات الإيديولوجية التي يحتاج الوضع إليها"<sup>3</sup>.

➤ كما يعرف النمو الإقتصادي عموماً بأنه: "الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة مطردة و طويلة الأجل في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>4</sup>.

#### الفرع الثاني: خصائص النمو الإقتصادي

يمكن حصر أهم خصائص النمو الإقتصادي في:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 103.

<sup>2</sup>- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص 127.

<sup>3</sup>- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 6.

<sup>4</sup>- أشواق بن قور، تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2000)، دار الرابطة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 63.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص 63.

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.

### المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و في الدخل الفردي، و بالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج و الدخل الفردي:<sup>1</sup>

- **الناتج الوطني:** بإعتباره يعبر عن قيمة السلع و الخدمات الناتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى و إتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الإقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

و في هذا الصدد يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

(1) **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

(2) **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

(3) **معدل النمو السنوي المتوسط:** و يعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في الإعتبار تلك التذبذبات السنوية و يتم حسابه كالتالي:

$$a = (X_t / X_0)^{-t}$$

حيث:

$X_0$ : كمية سنة الأساس.

$X_t$ : كمية سنة المقارنة.

t: طول الفترة.

a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية و لا تأخذ أثر التضخم بعين الإعتبار زد على ذلك إختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

<sup>1</sup> - أشواق بن قنور، تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965 - 2000)، مرجع سابق، ص ص 63،



- **الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان، و يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

- **مقارنة القوة الشرائية:** يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما و مقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول، و من ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

### المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي

و تتمثل في ما يلي:

#### الفرع الأول: النمو السكاني و نمو القوى العاملة

يعتبر النمو السكاني أو الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الإقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، و من ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، و مع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سلبي على النمو الإقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب و توظيف العمالة الإضافية.

و تستطيع أشكال التعليم و برامج التدريب و غيرها من أشكال الإستثمار في الموارد البشرية التأثير على العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى مهارات الإدارة و التنظيم، و كذلك أيضا الإستثمارات المباشرة في المباني و المعدات و الأدوات مثل الكتب، وسائل العرض، الحاسب الشخصي، الأدوات العلمية و المهنية، و كذلك الآلات، و التدريب المتقدم و المناسب للمدربين...إلخ، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الإختلاف في إنتاجية القوى العاملة، و على هذا فإن الإستثمار في الموارد البشرية و خلق رأسمال بشري مشابه لتحسين الجودة و بالتالي الإنتاجية.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

إن وفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري و مهم للنمو الإقتصادي، خصوصا في المرحلة الأولية للنمو، إذا تم إستغلالها بشكل مناسب، فأى بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو و التطور بسرعة، و لكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الإقتصادي، فمثلا من بين تخلف الدول النامية هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الإستغلال و هذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مرجع سابق، ص ص 9، 10.

<sup>2</sup>- أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)-، مرجع سابق، ص 120.

### الفرع الثالث: تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإدخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالمصانع و الآلات تزيد من رصيد المال المادي للدولة، و بالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، و تستكمل هذه الإستثمارات المباشرة بإستثمارات في البنية الإقتصادية و الإجتماعية (الطرق، توفير الكهرباء، المياه و الصرف الصحي...) و التي من شأنها أن تسهل و تكمل الأنشطة الإقتصادية، و يتعاضد رأس المال من خلال عملية الإستثمار الصافي الذي يمثل الفرق بين صافي دخل الدولة و بين ما يستهلك من ذلك الدخل خلال فترة محاسبية محددة.

و بالنسبة لمحتويات تراكم رأس المال فهي تشمل:<sup>1</sup>

- **الرأسمال المادي:** و يشمل رأس المال الثابت و رأس المال المدور في الشركات الخاصة.
  - **الرأسمال البشري:** يتكون من مجموعة من القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد عن طريق تراكم المعرفة الخاصة أو العامة، بالإضافة إلى مستوى التدريب و المؤهلات، و الصحة...
  - **الرأسمال العام:** يشمل البنية العامة للدولة و المجتمعات المحلية (المدارس، الطرق، المطارات...)
  - **الرأسمال التكنولوجي:** هو مخزون من المعرفة العلمية و التقنية التي تستغل في زيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج أو خلق منتجات جديدة، براءات الإختراع، الأسرار التجارية، ثمار البحث و نظام تقاسم المعرفة.
- و هكذا، نجد أن مصدر النمو الإقتصادي يتجسد في تراكم الأشكال المختلفة من رأس المال (التكنولوجيا و الخبرة و الدراية، التعليم و التدريب المهني، و البنية التحتية العامة...) المستخدمة من قبل و مختلف الأعوان الإقتصاديين لذلك يعتمد النمو على تراكم رأس المال.

### الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي يتمثل في: "تحسن مستوى و نوعية التكنولوجيا المتاحة، كإكتشاف أساليب إنتاجية جديدة و سلع غير معروفة سابقا و تصاميم هندسية مبتكرة"، و هناك اليوم شبه إجماع بأن: "التقدم التكنولوجي يشكل واحدا من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الإقتصادي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق".<sup>2</sup>

### الفرع الخامس: إنتشار التعليم و العوامل السياسية و الإجتماعية

من خلال التأكيد على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي، كما أن التعليم يجلب الإقتضبات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الإقتصادي، كما أن الإستقرار السياسي و الإدارة القوية و الفعالة ضروريان و مفيدان للنمو الإقتصادي الحديث، فكلما زاد الإستقرار السياسي في البلد، زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة بالإضافة إلى المواقف أو السلوكيات الإجتماعية، القيم و المؤسسات الإجتماعية، و التي تتغير مع توسع و إنتشار التعليم، إضافة إلى تحول أو إنتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر كلها تساهم في النمو الإقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مرجع سابق، ص 10، 12.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> - أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مرجع سابق، ص 124.

### المبحث الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي

شهدت العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي إهتماما كبيرا من قبل الإقتصاديين، فهناك دراسات تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلى إختلاف وجهات نظر مختلف المدارس الإقتصادية حول تأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي.

#### المطلب الأول: أثر تغير عرض النقود على النشاط الإقتصادي

سوف نوضح في ما يلي بعض الدراسات و المدارس الإقتصادية التي إهتمت بالنمو الإقتصادي و تأثيره بالسياسة النقدية:

#### الفرع الأول: بعض الدراسات التي تناولت أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

يرى ( McCandless et weder 1995 ) أن هناك علاقة إرتباط موجبة بين تطور الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي على المدى الطويل، بالنسبة للدول التي معدل التضخم المتوسط فيها ضعيف.<sup>1</sup> في أواخر الستينات و حسب ( Gramlich ) تم التأكيد على فشل سياسة فرض ضريبة إضافية، أدى ذلك إلى ظهور فكر جديد للنقوديين مؤكدين على أن السياسة النقدية أكثر أهمية لدى الأغلبية عكس السياسة المالية التي لها تأثير على الطلب الكلي.

أما فيما يخص العلاقة بين النقود و الناتج، حسب كل من ( Milton Friedman and Schwartz 1963 )، فالدراسة تبين أن التغير في معدل النمو النقدي سبب في التغير في معدل النمو الحقيقي للنشاط الإقتصادي.

دراسة ( Friedman and Messelman 1963 ) أعطت أثر علاقة مستقرة و ذات دالة إحصائية للعلاقة بين النقود و الناتج من العلاقة بين الإنفاق المستقل و الناتج.

دراسة ( Andersen and Jorden 1968 ) يعملان في بنك الإحتياطي الفيدرالي، طورا نموذج كلي هيكلي (نموذج النقوديين) لدالة الطلب الكلي و المتكون من (11) إحدى عشر معادلة سلوكية، و إختبرا أداء السياسة النقدية و المالية بإستخدام معادلة (St.Louis) الشكل المختزل للنموذج و كانت النتائج على النحو التالي:

$$Y_t = 2,65 + \sum_{i=0}^4 \beta_{1j} M_{t-i} \sum_{i=0}^4 \beta_{2i} G_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$\sum m = 1,127(6,40)$$

$$\sum g = 0,010(0,14)$$

<sup>1</sup> - بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الإقتصادي - دراسة نظرية-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات المالية، جامعة بومرداس الجزائر، 2009، ص 148.

إذ تعكس العلامة . على المتغيرين، معدل النمو للإئفاق الحكومي  $G$  و عرض النقود  $M$ ، و بإستخدام نموذج توزيع (Almon) للتباطؤ الزمني لأربعة فترات إبطاء للمتغيرين، و توصلنا أن السياسة النقدية أكبر و أكثر قابلية على التنبؤ و أسرع تأثيراً على النشاط الإقتصادي.

كما أشار (Gramlich 1971) إلى أن السياسة النقدية أكبر تأثيراً على مستوى النشاط الإقتصادي الحقيقي من السياسة المالية.

أعاد (Carlson 1978) تقدير المعادلة و توصل أن المعادلة المستخدمة من قبل (Benjamin 1977) تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين و عند معالجة هذه المشكلة إحصائياً و إعادة التقدير بشكل صحيح توصلنا إلى أن السياسة النقدية فقط لها تأثير كبير على النشاط الإقتصادي الحقيقي و لم يجد أي تأثير للسياسة المالية.

دراسة (Ajisafe.R and Folorunso.B 2002) تقيس أثر السياسة المالية و النقدية على الناتج الحقيقي في نيجيريا للفترة (1970-1998) و بإستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، و النتيجة الختامية تشير إلى أن السياسة النقدية أكبر تأثيراً على النشاط الإقتصادي الحقيقي في نيجيريا.

دراسة (Md.Habibur Rahman 2005) إختبرت الفاعلية النسبية للسياستين المالية و النقدية على الناتج الحقيقي في بنغلادش للفترة 1975-2001 بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج (VAR) و دالة الإستجابة و تحليل التباين، و كانت النتائج تشير إلى أن السياسة النقدية أكبر و أسرع في التأثير على الناتج الحقيقي.

1974-2008 تمت دراسة على كل من سنغفورة و أندونيسيا بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من نموذج (VAR) و النتائج أشارت إلى فعالية السياسة النقدية في التأثير على النمو الإقتصادي.

دراسة (Virgilio M. Ta H 2009) عن الإقتصاد الفلبيني للفترة 1983-2007 بإستخدام نموذج (FDL) لحساب القوة النسبية للسياستين، و كانت النتيجة النهائية ضعف فاعلية السياسة المالية و قوة تأثير السياسة النقدية على نمو الناتج الحقيقي.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نظرة المدارس الإقتصادية لتأثير السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

#### 1) من منظور التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي

دار جدل بين الإقتصاديين الكلاسيك على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول و بين المستوى العام للأسعار، هذا يعني بأن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار معين تتسبب في إرتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي، و بالتالي يمكن القول أنه ليس بالإمكان الإعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الإقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الإقتصادي هو نتاج التغييرات في المستوى العام للأسعار و ليس في مستوى الإنتاج، و هذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند

<sup>1</sup> - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية و المالية مع تطبيق معادلة (St.Louis) على الإقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، الغزي للعلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 22، السنة 8، ص ص 53، 56.

الكلاسيك، و لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج تم الإعتماد على معادلة كمبرج  $MV=PY$  و بما أن الناتج الإجمالي يتسم بالتوظيف الكامل للموارد أي أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره في المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغيير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود.

أي أن من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الإقتصاد و من هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات.<sup>1</sup>

### (2) من منظور التحليل الكينزي

بدأ كينز تحليله النقدي بنقده للمدرسة الكلاسيكية ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية أساسا على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الإقتصاد القومي بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الإقتصادية سواء العمالة، الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار و الإستثمار و بالتالي تؤثر في الوضع الإقتصادي ككل.

و لقد أقر كينز بأن السياسة النقدية تلعب دور المساعدة للسياسة المالية، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود ستوجه إلى المضاربة في السندات حسب كينز، مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، و بما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند و معدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض، و بالتالي يؤثر كذلك على الإستثمار (علاقة عكسية بين معدلات الفائدة و الإستثمار)، فيزيد المنتجين من المشاريع الإستثمارية و يرتفع الإستثمار و يؤثر ذلك في الطلب الكلي الفعال، فزيادة الإستثمار طبقا لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر تؤدي إلى زيادة الدخل، لذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقا للتحليل الكينزي، و بالتالي فالنقود تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الإقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي.<sup>2</sup>

### (3) من منظور التحليل النقدي

لاحظ الفريدمان بأن عرض النقود له أهمية كبيرة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، أي أن للنقود دور كبير في النشاط الإقتصادي، فأى تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الإقتصادي، و هنا يؤكد الفريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم، يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغير في عرض النقود و بنسبة ثابتة و مستقرة تبعا لمعدل النمو الإقتصادي و الذي بدوره يحقق إستقرارا نقديا و هذا هو دور السياسة النقدية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي - دراسة حالة موريتانيا-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص ص 49، 50.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص- ص 51، 53، 55، 56.

<sup>3</sup> - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي - دراسة حالة موريتانيا-، مرجع سابق، ص 58.

### المطلب الثاني: دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي

للسياسة النقدية أدوات كمية و أخرى كيفية و في الفرعين التاليين سيتم توضيح دور كل منهما في تحقيق النمو الإقتصادي كالتالي:

#### الفرع الأول: دور الأدوات الكمية في تحقيق النمو الإقتصادي

يستعمل البنك المركزي مجموعة من الإجراءات المناسبة لزيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة، بهدف تحقيق نمو إقتصادي من خلال زيادة حجم الإستثمارات و من بين هذه الإجراءات:<sup>1</sup>

- تخفيض معدل إعادة الخصم (زيادة المعروض النقدي)، أي إقبال البنوك التجارية على الإقتراض من البنك المركزي ثم قيامها بمنح قروض للمستثمرين بأسعار فائدة منخفضة (تكاليف أقل)، و بالتالي زيادة حجم الإستثمارات و منه إرتفاع مستوى الدخل الوطني و تحقيق نمو إقتصادي.
- تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني مما يؤدي إلى الزيادة من مقدرة البنوك التجارية على إشتقاق النقود و زيادة حجم المعروض النقدي و من ثم إنخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين على الإستثمار مما يحقق الهدف المنشود.

- دخول البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية و أدوات الخزينة و السندات و غيرها في السوق المفتوحة، و بالتالي زيادة عرض النقود، و منه توفير الأموال اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي.

إلا أن هذه الإجراءات قد لا تكون فعالة لوجود عدد من العوائق منها:<sup>2</sup>

- أن الأدوات الكمية تحتاج توفر سوق نقدية متطورة لتطبيقها، و مثل هذه السوق غير متوفرة لدى الدول النامية.

- قدرة البنوك التجارية على إشتقاق نقود الودائع لتوفرها على إحتياجات نقدية كافية، دون الحاجة إلى الإقتراض من البنك المركزي و بالتالي عدم فعالية سياسة إعادة الخصم.

#### الفرع الثاني: دور الأدوات الكيفية في تحقيق النمو الإقتصادي

تكتسي الأدوات الكيفية أهمية كبيرة في الدول النامية نتيجة لندرة رأس المال، و بالتالي إستعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير و الفلاحة و السكن، و من ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الإئتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة.<sup>3</sup>

أما الأدوات المباشرة فتقوم السلطات النقدية من خلالها بإقناع الأفراد و المؤسسات و المصارف التجارية بضرورة المساهمة في رفع مستوى الدخل الوطني، حيث يقوم الأفراد بزيادة إيداعاتهم لدى البنوك التجارية و التي توفر الأموال اللازمة للمستثمرين الذين بدورهم يقبلون على زيادة حجم إستثماراتهم و تحقيق نمو إقتصادي.

<sup>1</sup> - جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية و المالية- دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 250.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 250.

<sup>3</sup> - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم- الأهداف- الأدوات)، مرجع سابق، ص 164.

- يستطيع البنك المركزي استخدام الأدوات الكيفية و المباشرة لتخصيص الموارد و توجيهها من الأغراض الإستهلاكية إلى الأغراض الإنتاجية، و من القطاعات الأقل أهمية إلى القطاعات الضرورية كما يلي:<sup>1</sup>
- تخفيض حجم الإستهلاك و زيادة توجيه الموارد نحو الإيداع، من خلال زيادة نسبة الفوائد على الأموال المودعة لأجل، و بالتالي تشجيع الأفراد و المؤسسات على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية.
  - فرض أسعار فائدة منخفضة على القطاعات الضرورية مما يشجع المستثمرين على زيادة إستثماراتهم في هذه القطاعات.
  - إقبال البنك المركزي على خصم و شراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوبة مما يؤدي إلى توجيه الإئتمان إلى هذه القطاعات.
- كما يقوم البنك المركزي من خلال الأدوات المباشرة بتقديم النصح للبنوك التجارية بتوجيه الموارد المالية إلى القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للإقتصاد الوطني، و إذا لم تعمل بها يفرض عليها عقوبات، و في نفس الإتجاه ينصح الأفراد و المؤسسات بتوجيه الموارد إلى القطاعات المرغوبة و منه تحقيق نمو إقتصادي.<sup>2</sup>
- ### المطلب الثالث: عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية
- تعاني هذه الدول من إختلال في البنيان الإقتصادي و إختلال في علاقتها الإقتصادية، هذا بالإضافة إلى إختلال هيكل الإئتمان القائم في هذه الدول.
- و من ثم فعند فحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد إقتصاديات الدول النامية لا تحوي عناصر النجاح من ذلك:<sup>3</sup>
- تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية، و هو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم و إستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.
  - ضعف الوعي النقدي و المصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الإحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة و ليست ودائع أو أوراق مالية، و هو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.
  - عدم وجود إستقرار في المناخ السياسي، و تقلب في وضع موازين مدفوعاتها، و تخلف النظم الضريبية مما لا يشجع على الإستثمار الأجنبي، و بالتالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

<sup>1</sup>- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية و المالية- دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي-، مرجع سابق، ص 252.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 253.

<sup>3</sup>- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 131، 132.

- من بين أهداف السياسة النقدية هدف إستقرار الأسعار، و إن كان هذا الهدف يلائم إقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم إقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)، و النتيجة لذلك التضخم (إرتفاع الأسعار) في البلدان النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب و إنما يعد ظاهرة هيكلية و مؤسساتية، لها أبعاد إقتصادية و إجتماعية و سياسية.
- تركز الدخل و العمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع إرتباطها الكبير بالتجارة الخارجية و هذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبات إقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.
- يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود المادية (خاصة النقود الورقية)، أما النقود الكتابية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات (ما عدا العمليات التي تتم بين المؤسسات و الشركات، حيث يتم إستعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول).
- يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية لأسباب عدة منها إنخفاض مستوى الدخل و إنتشار عادة الإكتناز، و عدم إنتشار البنوك و المؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.



### المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي

نتيجة تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية و الذي إنعكس بشكل إيجابي على باقي المؤشرات الإقتصادية الكلية الأخرى قامت الجزائر بخوض تجربة تنموية عبر إتباع جملة من الإصلاحات الإقتصادية الهادفة أساسا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: النمو الإقتصادي في ظل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

**برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE ( Programme de soutien à la relance )** (économique)، خصص لهذا البرنامج مبلغا قدره 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار)، و التي خصصت للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و التنمية البشرية، و بالتالي رفع معدل النمو الإقتصادي و الذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج، و قد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية.<sup>1</sup>

من بين القطاعات المساهمة في النمو الإقتصادي نجد قطاع المحروقات، و الذي ساهم بنسبة 37,8% في الناتج المحلي الخام سنة 2004، مقارنة ب 35,6% سنة 2003 و ذلك لإرتفاع إنتاج البترول و الغاز المميع، في حين ساهم قطاع الفلاحة ب 9,4% سنة 2004 إلا أنها تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الدولة، كما ساهم قطاع البناء و الأشغال العمومية بدرجة كبيرة في النمو الإقتصادي في إطار ترميم السكنات القديمة، بناء سكنات جديدة، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل و التقليل من البطالة. وصلت مساهمة قطاع الخدمات سنة 2004 إلى 20,7% وهذا راجع لتشجيع قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصال، في حين كانت المساهمة الضئيلة لقطاع الصناعة حيث بلغت سنة 2004 نسبة 6,3%، و هذا لضعف و تراجع فروع هذا القطاع كالصناعات الغذائية، و الكيماوية...

#### المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 و أثره على النمو الإقتصادي

**البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC ( Programme complémentaire de soutien à la croissance )**، خصص له مبلغ 8705 مليار دج (حوالي 114 مليار دولار) لإستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار، تحسين مستوى معيشة الأفراد، تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية، رفع معدلات النمو الإقتصادي، دعم التنمية الإقتصادية و تحديث التكنولوجيا الجديدة للإتصال، خلق الثروات و مناصب

<sup>1</sup> - عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)-، مرجع سابق، ص

الشغل، تحديث و توسيع الخدمات العمومية قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.<sup>1</sup>

إنخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النمو الإقتصادي لتبلغ 31% سنة 2009، و هذا بسبب الأزمة العالمية المالية و التي أثرت على أسعار المحروقات فأسعار الصرف، في حين إرتفعت نسبة قطاع الفلاحة سنة 2009 إلى 9,2% مقارنة ب 6,4% سنة 2008، و هذا راجع إلى زيادة إنتاج الحبوب بسبب جهود الدولة في سقي السهوب و تشييد السدود، كما إرتفعت مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية سنة 2009 لتبلغ 10,9%، و هذا راجع لإهتمام الدولة بالبنية التحتية.

بالنسبة لقطاع الخدمات فبلغت نسبة مساهمته 33,37% سنة 2009 مقارنة ب 30,69 سنة 2008 و هذا للإهتمام بمجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال. في الأخير سجل القطاع الصناعي مساهمة ضئيلة سنة 2009 بلغت 5,7% رغم سعي الدولة لتفعيل هذا القطاع.

**المطلب الثالث: توطيد النمو الإقتصادي (البرنامج الخماسي الثاني) 2010 - 2014**

**برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE ( Programme de consolidation de la ) croissance économique)، و يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر بعد الإستقلال بمبلغ يصل إلى 21214 مليار دج ( ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، يشمل إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج و هذا بهدف:**

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و ضرورية لتنميتها الإقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- ترقية إقتصاد المعرفة و هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و دعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الإستثمار و محيطه.
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.
- تنمية القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.
- تنمية الموارد الطاقوية و المنجمية.
- و قد سجل هذا البرنامج معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي، و التي بلغت 3,47% كأقصى قيمة لها سنة 2014.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2012) -، مرجع سابق، ص ص 243، 244.

<sup>2</sup> - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2012) -، مرجع سابق، ص ص 245، 246.

### خلاصة الفصل الثاني

من خلال تطرقنا لعناصر هذا الفصل أردنا توضيح ما يلي:

- النمو الإقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي.
- توصلت بعض الدراسات و النظريات إلى الدور الكبير و المهم للسياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، و الذي يركز في الغالب على الزيادة في كمية الإنتاج أو الدخل القومي، من خلال التأثير على حجم الإنتاج الحقيقي.
- مساهمة كل من الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية و إبراز دورها في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال زيادة حجم الإستثمارات في الإقتصاد بالإضافة إلى تخصيص الإئتمان إلى القطاعات المرغوبة بالدولة.
- تسطير برامج تنموية بهدف تشييد البنية التحتية، التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية.
- و لكي يتم توضيح العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الإقتصادي في إطارها التطبيقي، خصص الفصل الثالث لتحليل أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية و أثرها على النمو الإقتصادي.

## الفصل الثالث:

# دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية

المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو

الإقتصادي

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

### تمهيد:

عرف الإقتصاد الجزائري أزمة إقتصادية سنة 1986 بسبب إنخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو إقتصاد السوق و التخلي عن الإشتراكية، و الذي خلف إرتفاع في معدلات التضخم، البطالة و إرتفاع حجم المديونية الخارجية، عجز الميزانية العامة للدولة، و إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي. هنا قامت الدولة الجزائرية بإصلاحات مالية و مصرفية تبتعتها جملة من الإصلاحات الإقتصادية لتحقيق النمو الإقتصادي، و في نفس الإتجاه تم تغيير مسارات السياسة النقدية في مراحلها المختلفة تماشيا مع برامج الإصلاح الإقتصادي لتحقيق الهدف المنشود ألا و هو النمو الإقتصادي. و لدراسة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية**

**المبحث الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي**

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

### المبحث الأول: أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية

نظرا للظروف و التغييرات التي مرت بها الجزائر، فقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل تبعا لذلك إلى أن تم فصلها عن الخزينة العمومية، و هذا من خلال قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعتبر بداية للإصلاحات الجديدة، و من هنا فقد تم تقسيم مسار السياسة النقدية في الجزائر إلى مرحلتين (1990-2000) (2001-2015)، حيث عرفت هذه المرحلة إصلاحات إقتصادية لإرتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أثر على أداء السياسة النقدية.

### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990

خلال فترة الستينات لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم، حيث كانت الخزينة العمومية على رأس الهرم المصرفي هدفها تجنيد القطاع المصرفي من أجل تمويل المخططات.

أما فترة السبعينات فقد شهدت إصلاحات مالية و مصرفية في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) لتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات كما أجبَر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزة حساباتها الجارية و كل عملياتها الإستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب إختصاص البنك في القطاع.

إنشاء هيئة فنية للمؤسسات المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات المبرمجة.

مع بداية الثمانينات إنطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي، حيث تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري فإنبثق عنهما مصرفان هما على التوالي:

البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR، و بنك التنمية المحلية BDL.<sup>1</sup>

و من مبادئ قانون القرض و البنك 86-12:<sup>2</sup>

- تقليص دور الخزينة العمومية.
- إقامة نظام مصرفي على مستويين، أي الفصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و بين نشاط البنوك التجارية، من خلال الإهتمام بتعبئة الإدخار، منح، ضبط و تسيير القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

كذلك صدور قانون إستقلالية المؤسسات المالية 88-01 و من مبادئه ما يلي:<sup>3</sup>

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، كما يخضع لمبادئ الربحية و المردودية.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية من أجل تحقيق توازن إقتصادي.

<sup>1</sup>- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص 174، 175.

<sup>2</sup>- معيزي أحلام، القانون البنكي الجزائري، مقياس القانون البنكي، محاضرات ألقبت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية و بنوك، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، 2015.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

إلا أن معظم القوانين لم تطبق فعلا و كانت مجرد حبر على ورق، كما أن البنك المركزي لم تكن له فعالية في تطبيق أدوات السياسة النقدية، و لم ترقى المؤسسات إلى الدور المرموق، الأمر الذي إستوجب على السلطات ضرورة إصدار قانون جديد أكثر شمولية و فعالية لتحسين أداء البنوك و تفعيل دور البنك المركزي و هنا ظهر قانون النقد و القرض 90-10.

### المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000

تزامنت مع ظهور قانون النقد و القرض 90-10 و الذي أعاد إعتبار بنك الجزائر، بإسترجاع مختلف وظائفه و إدارته للسياسة النقدية، من خلال إستخدام مختلف الأدوات المباشرة و غير المباشرة للتأثير في المعروض النقدي، و منح مجلس النقد و القرض مهمته كسلطة نقدية، و بالتالي فسنة 1990 كانت نقطة تحول في النظام المالي و النقدي الجزائري، حيث حدثت تطورات في السياسة النقدية أين كان توجهها نحو التوسع لتمويل العجز في الميزانية كمرحلة أولى، حيث تم الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي و الذي وضع شروط مست بالدرجة الأولى السياسة النقدية و منها: تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، زيادة تدفقات رؤوس الأموال، تسقيف القروض الموجهة للمؤسسات العمومية، التقليل من تدخل الدولة في الإقتصاد و تحقيق نمو إقتصادي، عن طريق تفعيل القطاع الخاص، و لتمويل العجز قامت الجزائر بإصدار نقدي في إطار تمويل المخططات و تغطية عجز الميزانية دون وجود تغطية لذلك.

الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم و من ثم إتباع سياسة نقدية إنكماشية، لتجد الجزائر نفسها أمام طلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في إطار برنامج التعديل الهيكلي و الذي قسم إلى:

### الفرع الأول: مرحلة التثبيت الهيكلي (1994):

برنامج الإستقرار الإقتصادي حيث كان توجه السياسة النقدية في ظل هذا البرنامج نحو معالجة الإختلالات التي عرفتها الفترة السابقة، تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية، رفع معدل إعادة الخصم، الحد من التضخم و الحفاظ على سعر الصرف بعد تخفيض الدينار، و من النتائج التي تم التوصل إليها هو إنخفاض عجز الميزانية.

### الفرع الثاني: مرحلة التعديل الهيكلي:

هنا تم إتباع سياسة نقدية توسعية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي، بهدف تحقيق نمو إقتصادي و إستقرار أسعار الصرف، و أهم النتائج المحققة إرتفاع إحتياطي الصرف إلى 7 مليار دولار سنة 1998 مقارنة ب 1,1 مليار دولار سنة 1994.

### المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2015

تعتبر هذه الفترة (2001-2014) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية بإعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي، حيث كان أهم دوافعها الفوائض المالية العائدة من المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، و وصول إحتياطي الصرف إلى أعلى

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

مستوياته، ما جعل السلطة النقدية تضع برامج تنموية لإنعاش الإقتصاد الجزائري و لقد مرت هذه البرامج بثلاثة مراحل زمنية:

الأولى تزامنت ما بين سنة 2001-2004 و سميت ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث سعت السياسة النقدية فيها إلى التحكم في معدلات التضخم، و زيادة حجم الإستثمار و تقليص البطالة و القضاء على الفقر من خلال توفير مناصب الشغل، كما تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها، و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.<sup>1</sup>

أما المرحلة الموالية لها فكانت من سنة 2005 إلى سنة 2009 تحت عنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو، و تجلت فحواه حول مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، حيث شهدت تحقيقا واضحا للأهداف الموضوعية في المرحلة السابقة كارتفاع معدلات النمو، و تحسين الإطار المعيشي سواء في الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي من جهة، و كتكلمة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، دون أن ننسى التوفير الجلي لمناصب الشغل في تلك الفترة.

لتأتي بعد ذلك المرحلة ما بين 2010-2014 البرنامج الخماسي الثاني (توطيد النمو الإقتصادي) التي جاءت في ظل إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، في إطار إستكمال المشاريع الكبرى و تحسين التنمية البشرية، إرتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، إنخفاض معدل التضخم و حدوث إستقرار نقدي.<sup>2</sup>

و في نفس الإتجاه تم إجراء إصلاحات فيما يخص عمل السياسة النقدية و أهمها:

أولا الأمر رقم 01-01: المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم لقانون 90-10 المتعلق بقانون النقد و القرض، حيث فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض بإعتباره سلطة نقدية، بهدف إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس النقد و القرض كسلطة نقدية يضمن فعالية تطبيق أدوات السياسة النقدية.<sup>3</sup>

ثانيا الأمر رقم 03-11: الصادر في 26 أوت 2003 و الذي جاء كرد فعل سريع لفضيحة بنك الخليفة و إعلان إفلاس البنك التجاري الصناعي و الذي كان ناقوس خطر، و أهم ما جاء به قانون 2003 ما يلي:<sup>4</sup>

- التأكيد على تفعيل الرقابة الداخلية على مستوى البنوك.

- ضرورة وجود نظام رقابة خارجي فعال يمارس من قبل اللجنة المصرفية و يضمن كافة تطبيق القوانين و التشريعات المفروضة من قبل بنك الجزائر.

<sup>1</sup> - صالحى ناجية، مخناش فتحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي و المستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013، ص5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص- ص 9، 11.

<sup>3</sup> - الأمر رقم 01-01، المؤرخ في 27/02/2001، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 2، 3، 10، 12، 13.

<sup>4</sup> - بحوصي مجذوب، إستقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03، مرجع سابق، ص ص 12، 13.



## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

- توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض المخول بإختصاصات في مجال السياسة النقدية، سياسة الصرف، التنظيم و الإشراف، و أنظمة الدفع.
  - معاقبة أي متجاوز أو عدم تطبيق لهذه القوانين.
  - ضرورة تطبيق قواعد الحيطة و الحذر و تفعيل قرارات لجنة بازل.
  - الإهتمام بحماية المودعين و أصحاب المصالح من خلال إنشاء صندوق التأمين على الودائع.
- إبتداء من جوان 2014 و طوال سنة 2015، شكل إنخفاض أسعار البترول صدمة كبيرة على الإقتصاد الوطني، لا سيما على المالية العامة و الحسابات الخارجية، هذا في وضع تبعية الإقتصاد الوطني للموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات.
- على الصعيد النقدي، أدى الإنخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إنعطاف تطور بعض المجاميع مقارنة بالفترة الطويلة التي دامت من 2001 إلى 2014، تميز هذا الإنعطاف بتقلص تدريجي في فائض السيولة المصرفية، و بالتالي بلجوء أقل إلى امتصاصه في إطار تنفيذ السياسة النقدية.
- في حين واصل تمويل الإقتصاد توسعه بوتيرة قوية، و بقي النشاط المصرفي مربحا و النظام المصرفي مستقرا و صلبا، كما تشهد على ذلك المؤشرات المالية في هذا المجال.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

### المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

لدراسة أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة، سوف يتم الإعتماد على

الجدول التالية التي تبين تطور أهم مؤشرات السياسة النقدية، لننتقل بعد ذلك إلى الدراسة القياسية.

#### المطلب الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات

سيتم في الفروع التالية تحليل كل متغير على حدى كالتالي:

#### الفرع الأول: الكتلة النقدية في الجزائر من سنة 2001 إلى 2015

##### الجدول رقم (01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دينار

Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكتلة النقدية (M2)	2473,5	2901,5	3299,5	3644,4	4070,4	4827,6	5994,6	6956	7178,7	8162,8	9929,2	11015,1	11941,5	13686,8	13704,5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من خلال ملاحظة الجدول يتبين أن الكتلة النقدية M2 إنتقلت من 1656,4 مليار دج سنة 2000 إلى 2473,5 مليار دج سنة 2001، أي بنسبة زيادة تقدر ب 22,13%، و هذا نتيجة الزيادة في الكتلة النقدية بسبب إرتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية، نتيجة إرتفاع أسعار النفط بحيث إنتقلت من 775,94 مليار دج سنة 2000 إلى 1310,8 مليار دج سنة 2001، أي بنسبة نمو 68,93%، لتصل قيمة M2 إلى 3644,4 مليار دج سنة 2004، مقارنة ب 3299,5 مليار دج سنة 2003، أي بمعدل نمو 10,45%، إلا أن هذا المعدل يعتبر أقل مقارنة بالسنوات السابقة، و ذلك بسبب التوسع في الكتلة النقدية M1 بمعدل 32,5%، في حين أن أشباه النقود زادت بمعدل 8,5%، و هذا يفسر بالتراكم المتزايد للإدخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات على شكل ودائع تحت الطلب، كما إرتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية إلى 3119,2 مليار دج سنة 2004 مقارنة ب 2342,4 مليار دج سنة 2003.

إن تراجع معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2004 يعتبر تراجعا إيجابيا في التوسع النقدي، راسيا بذلك الإستقرار الإقتصادي، و قد بلغت سنة 2005 قيمة M2 4070,4 مليار دج، أي بنسبة نمو 11,68% و نلاحظ أن هذا المعدل منخفض مقارنة بالمعدل الذي حدده مجلس النقد و القرض و الذي يتراوح بين 15,8% و 16,5%، و ذلك راجع إلى الزيادة التي سجلتها الأرصدة الخارجية الصافية حيث بلغت 4179,4 مليار دج أي بمعدل 33,98% مقارنة بالسنة السابقة.

عرفت الكتلة النقدية M2 في 2007 نموا قويا وصل إلى 24,17%، و الذي تجاوز المعدل المستهدف و الذي قدر بين 17,5% و 18,5%، و هذا لزيادة الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 34,46%، و بحلول سنة 2008 (الأزمة العالمية المالية) لم يكن لها تأثير قوي على الإقتصاد الجزائري حيث وصل معدل نمو M2

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

إلى 16,03%، و هذا راجع إلى إرتفاع الموجودات الخارجية الصافية و التي وصلت إلى 10247 مليار دج مقارنة ب 7415,5 سنة 2007، أي بنسبة إرتفاع ب 38,18% و التي تمثل ذروة تاريخية، و رغم الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية إلا أن الكتلة النقدية نمت بمعدل 16,03% و هو أقل من السنة السابقة 2007 ب 24,17%، و هذا بسبب الميل التنازلي في نمو الكتلة النقدية.

في سنة 2009 كان معدل نمو الكتلة النقدية بعيد جدا عن المعدل المستهدف و الذي يتراوح بين 12% و 13% ليصل إلى 3,29%، و يفسر هذا التراجع في M2 إلى تراجع ودائع قطاع المحروقات و منه الودائع تحت الطلب لدى البنوك، بسبب إنخفاض أسعار البترول إلى 62,25 دولار كما تراجعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 13%.

عادت نمو الكتلة النقدية ليصل إلى 13,70% سنة 2010 نتيجة الإنشاء النقدي من خلال الموجودات الخارجية الصافية، إستمر إرتفاع الكتلة النقدية ليصل إلى 16,70% سنة 2011 و هذا لزيادة الموجودات الخارجية الصافية، و كذا الزيادة في القروض الموجهة للإقتصاد، لينخفض بعد ذلك معدل نمو الكتلة النقدية إلى 8,94% سنة 2013، و ذلك لتراجع ودائع قطاع المحروقات و أيضا الإنخفاض في الموجودات الخارجية الصافية ليصل إلى أدنى مستوى له ب 1,9%، و هذا راجع إلى الإستقرار المالي و النقدي، ليرتفع بعدها معدل نمو الكتلة النقدية إلى 14,61% سنة 2014 لإرتفاع الموجودات الخارجية الصافية.

في سنة 2015، و في تعارض كلي مع الفترة 2010-2014 أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية M2 يقدر بنسبة 13,4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية المجمعة (بإحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية و مركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 (0,13%).

في وضع يتسم بعجز كبير في ميزان المدفوعات المتزامن، نجم النمو الضعيف جدا للكتلة النقدية M2 عن الإنخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41,1%).

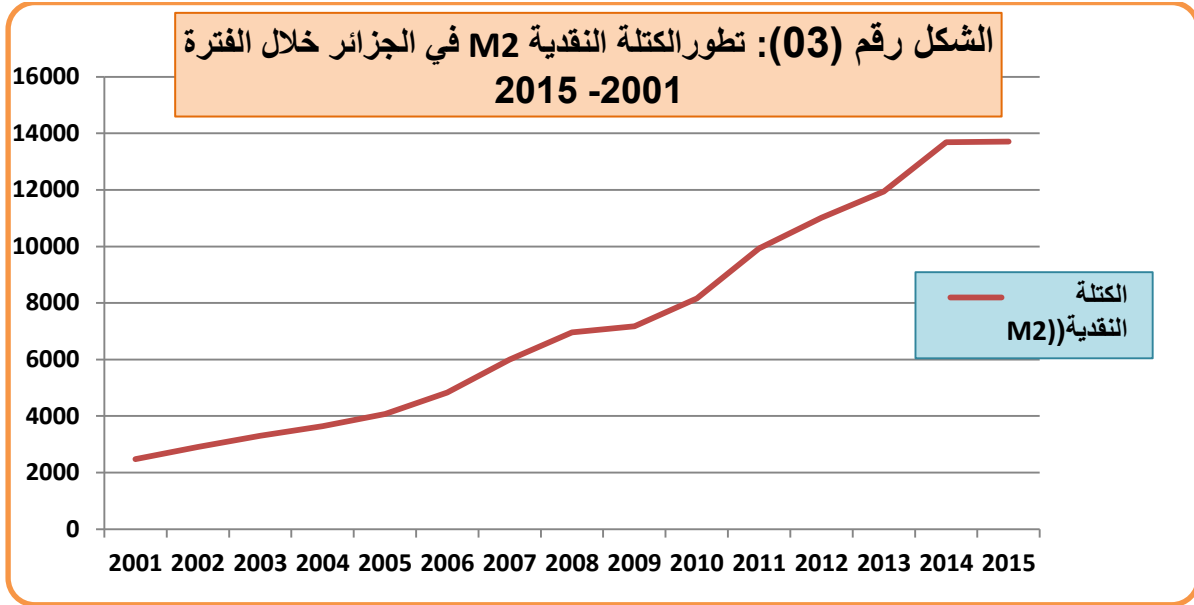
كما سجل المجمع النقدي M1 تقلصا قدره 3,6% هذه السنة، تحت أثر تقلص الودائع تحت الطلب ب 13,3% ( على مستوى المصارف 12,2%)، بينما إستأنفت النقود الورقية توسعها بوتيرة مرتفعة تقدر ب 12,3%.

شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، لأول مرة منذ بداية السنوات 2000 تقلص فائض السيولة المصرفية، و لم تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي و لم يصبح المجمع "صافي الموجودات الخارجية" منذ 2014 المصدر الأساسي للتوسع النقدي.

في هذا الظرف الجديد، إن إدارة السياسة النقدية التي كانت تكمن منذ مدة طويلة في إمتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الإمتصاص، ستتجه تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة.

و يمكن تلخيص ما سبق في التمثيل البياني التالي:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

الفرع الثاني: معدل التضخم في الجزائر من سنة 2001 إلى 2015

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: %

Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
d'inflation Taux	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نجد أن:

معدل التضخم سجل ارتفاعا سنة 2001 وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية M2 و المجمع M1، و هذا راجع إلى ارتفاع قيمة الموجودات الخارجية بحيث تم ضخ كتلة نقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض بعد ذلك معدل التضخم إلى 1,4 سنة 2002 و المفسر بإنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 17,30% مقابل 22,13% 2001، و هذا بسبب السياسة النقدية المتبعة لمراقبة المعروض النقدي، ليرتفع بعد ذلك معدل التضخم حتى سنة 2004 ليصل إلى 3,56% ليتجاوز المعدل المستهدف (3%)، و ذلك عائد إلى إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو كون أن أغلب دخل الجزائر مقوم بالدولار و أغلب وارداتها مقومة بالأورو.

سنة 2005 إنخفض معدل التضخم إلى 1,64%، و لكنه سرعانما إرتفع إلى 2,53% سنة 2006 بسبب إرتفاع الأسعار المستوردة و كذا أسعار الإستهلاك و أسعار الإنتاج الصناعي، و إستمر هذا الإرتفاع

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

حتى سنة 2008 ليصل إلى 4,86% بسبب الأزمة العالمية الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة، واصل معدل التضخم إرتفاعه حتى سنة 2009 ليبلغ 5,34% و هذا لتداعيات الأزمة العالمية، التي أدت إلى إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو و بالتالي فالتضخم هنا هو تضخم مستورد.

سنة 2010 إنخفض معدل التضخم إلى 3,91% و ذلك لتحسن الوضع الإقتصادي العالمي، لتحديث بعد ذلك صدمة تضخمية سنة 2012 حيث إرتفع معدل التضخم إلى 8,89%، و هذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الأجور منذ 2011 و سداد مستحقات القطاعات بأثر رجعي، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع القدرة الشرائية في المقابل لم تكن هناك زيادة في الإنتاج بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية، هنا قام البنك المركزي بإتخاذ تدابير لتخفيض معدل التضخم من خلال أداة إسترجاع السيولة ل6 أشهر حتى يتم إمتصاص السيولة الفائضة، و منه إنخفاض معدل التضخم إلى 3,26% سنة 2013 إلى 2,92% سنة 2014.

توقف تراجع التضخم في سنة 2013 و 2014 إذ عاد المتوسط السنوي للتضخم إلى الإرتفاع ليبلغ 4,8% في 2015، تعكس تشكيلة هذا التضخم طابعه الهيكلي كون التضخم الأساسي يعادل التضخم الكلي.

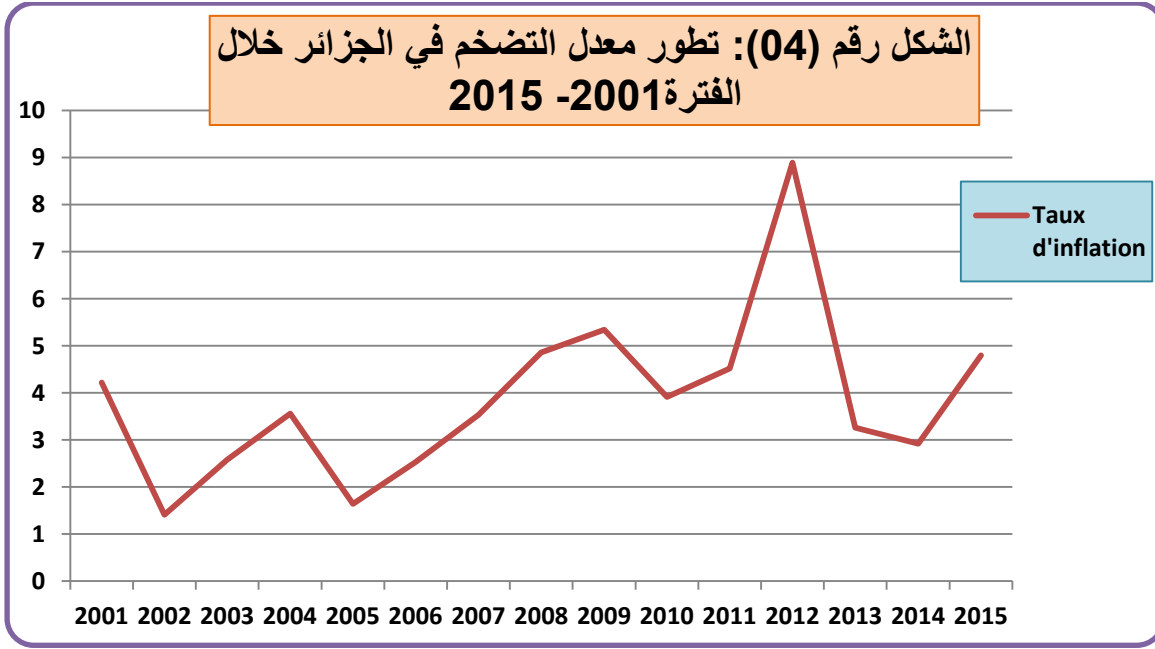
كما تسارع تضخم أسعار الإنتاج الصناعي بوتيرة بلغت 2,3% فاقت ضعف الوتيرة المسجلة في 2014، و تجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع في التضخم المسجل في 2015 لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي في هذه السنة كون أن هذا الأخير لم يتجاوز 0,13% و هي أدنى نسبة تاريخيا (14,6% في 2014).

جر التضخم أساسا من خلال إنحراف الأسعار في قطاع "المناجم و المحاجر" و "صناعة المواد الغذائية"، حيث مثل معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم فإن التضخم في سنة 2015 راجعا سويا لإنحراف أسعار المواد المعملية و التضخم في أسعار الخدمات، كون كلا المعدلان يفوقان 4,4% مما أدى إلى تضخم كلي يقدر ب 4,8%.

ختاما، في محيط دولي يتسم بإتجاه تنازلي للتضخم، فإن الأسعار في السوق الداخلية في الجزائر حالت دون إتباع نفس الديناميكية، بعدما إنخفضت في 2013 و 2014، تكتسي هذه القفزة في معدلات التضخم طابعا ذاتيا أساسيا في ظرف يتسم بتوسع نقدي منخفض.

و يمكن تلخيص ما سبق في التمثيل البياني التالي:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02).

الفرع الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر من سنة 2001 إلى 2015

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر

خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: (\$/DA)

Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	77,21	79,68	77,39	72,06	73,27	72,64	69,29	64,58	72,64	74,38	72,93	77,53	79,36	80,57	100,69

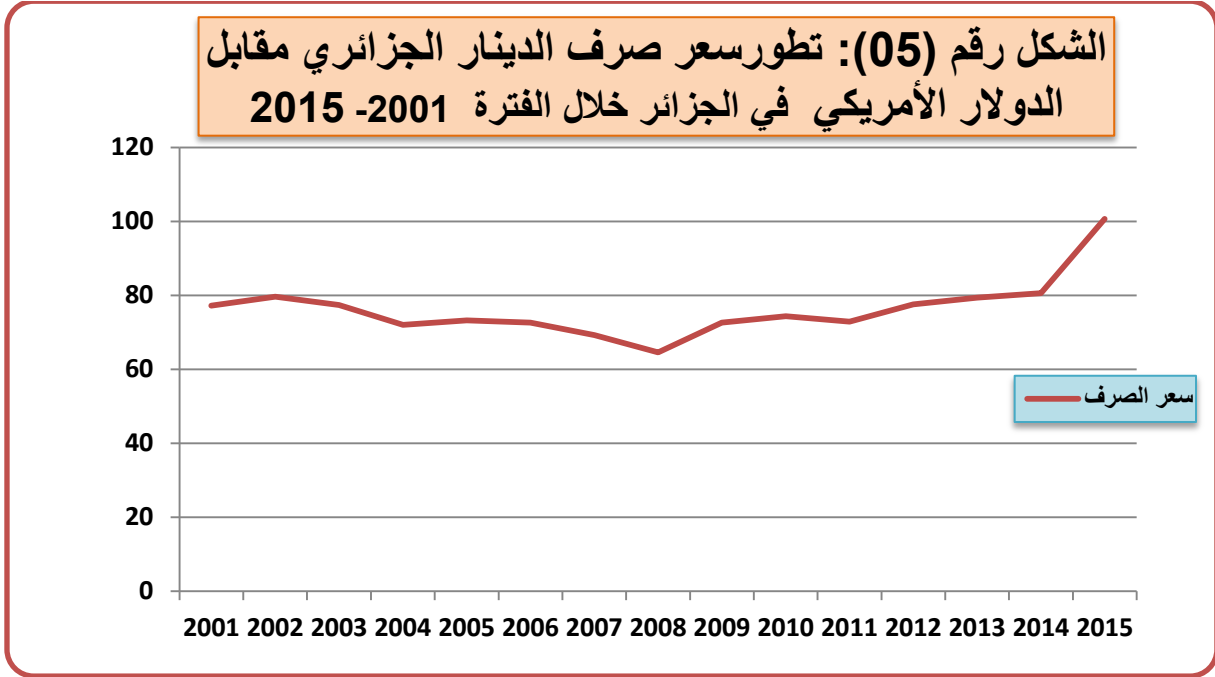
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات البنك العالمي(2016).

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن سعر الصرف في تطور مستمر ما يعني أن إنخفاض العملة أو أن قيمة الدينار في إنخفاض مستمر خلال هذه الفترة فلقد بلغ سعر الدولار الواحد 69,100 دج بعدما لم يتجاوز 21,77 دج سنة 2001، هذه الفترة التي تمتد إبتداء من سنة 2001 والتي عرف فيها سعر الصرف نوعا من الإستقرار بإستثناء سنة 2008 والتي إنخفض فيها سعر الصرف إلى 64,58 ديناراً للدولار الواحد ويرجع هذا إلى الأزمة العالمية التي أدت إلى إنهييار الدولار ما أدى بدوره إلى إنخفاض سعر الصرف، عكس المرحلة السابقة والتي تميز فيها سعر الصرف بالإرتفاع وهذا جراء التخفيضات التي تمت في إطار الإتفاق مع صندوق النقد الدولي وتزامن هذا مع التخفيض الذي قرره مجلس القرض والنقد في هذه السنة ووصل إلى 35,05 %

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

سنة 1994 وهذا جراء التخفيض الثاني المتزامن مع الإتفاق الموسع مع صندوق النقد الدولي والذي بلغ 40,17 %.

و يمكن تلخيص ما سبق في التمثيل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

الفرع الرابع: معدل الفائدة في الجزائر من سنة 2001 إلى 2015

الجدول رقم (04): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015

الوحدة: %

السنة	معدل الفائدة
2001	6
2002	8,5
2003	4
2004	6
2005	7,75
2006	7,5
2007	8
2008	8
2009	8
2010	8
2011	8
2012	8
2013	8
2014	8
2015	8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

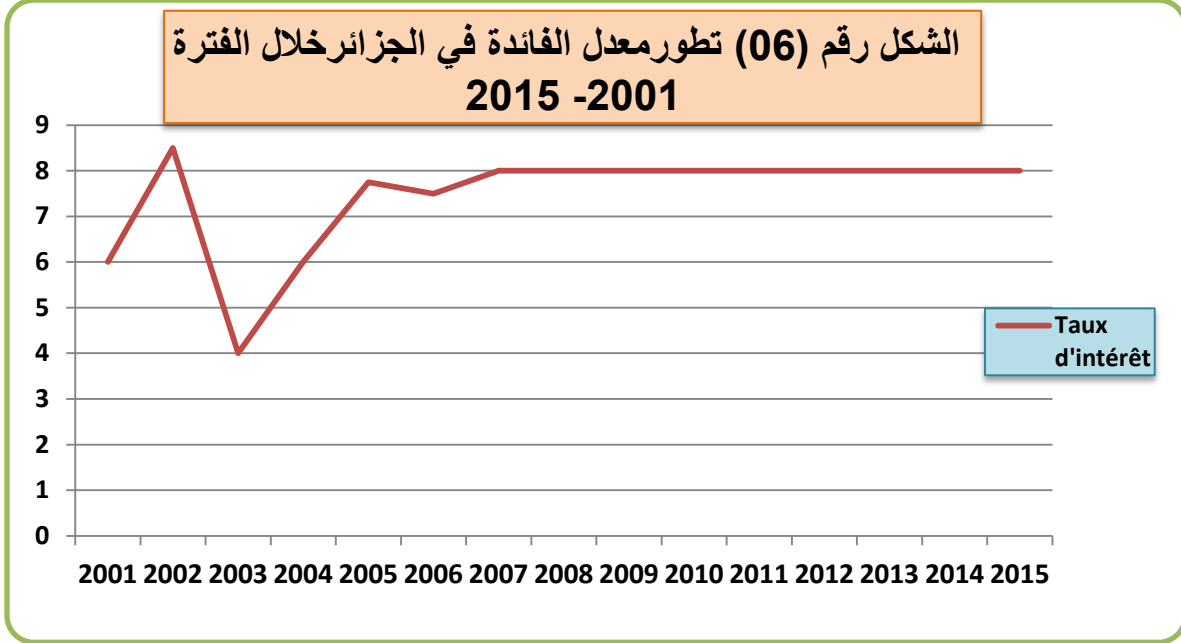
من خلال الجدول أعلاه يمكن إعطاء قراءة توضيحية للتغيرات الحاصلة على مستوى معدلات الفائدة في الجزائر و هذا للفترة الممتدة بين سنوات 2001 و 2015، و يمكن أن نقسم المنحنى السابق إلى مرحلتين رئيسية ربما شهدت نمطا متقاربا من معدلات الفائدة.

**المرحلة الأولى:** من سنة 2001 إلى سنة 2006 يلاحظ أن هناك تذبذب يتراوح بين الإرتفاع و الإنخفاض في معدلات الفائدة عرف أعلى قيمة له 8,5% في سنة 2002، و أقل قيمة له 4% سنة 2003، كما أن معدلات الفائدة في الفترة المعنية عرفت أيضا عدة تطورات سلبية و إيجابية تبعا لحصيلة ميزان المدفوعات المحققة

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

و يمكن القول أن سعر معدل الفائدة في سنة 2006 بما نسبته 7,5% أعطى مؤشرا واضحا على بداية تحسن سعر الفائدة و هو ما ستوضحه الفترة الموالية.

المرحلة الثانية: من سنة 2007 إلى سنة 2015 و هنا عرفت السياسة النقدية ثباتا في معدل الفائدة بما نسبته 8%، و هو ناتج عن السياسة المنتهجة من طرف البنك المركزي من خلال تثبيت معدل إعادة الخصم على مستوى البنك المركزي مما أعطى راحة أكثر للبنوك في خلق إستقرار واضح في سعر الفائدة خلال هذه الفترة. ويمكن تلخيص ما سبق في التمثيل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

الفرع الخامس: الناتج الداخلي الخام في الجزائر من سنة 2001 إلى 2015

الجدول رقم (05): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دينار

Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB	4227,1	4522,8	5247,5	6151,9	7562	8514,8	9366,6	11043,7	9968	11991,6	14526,2	16208,7	16643,8	17205,1	16799,2

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

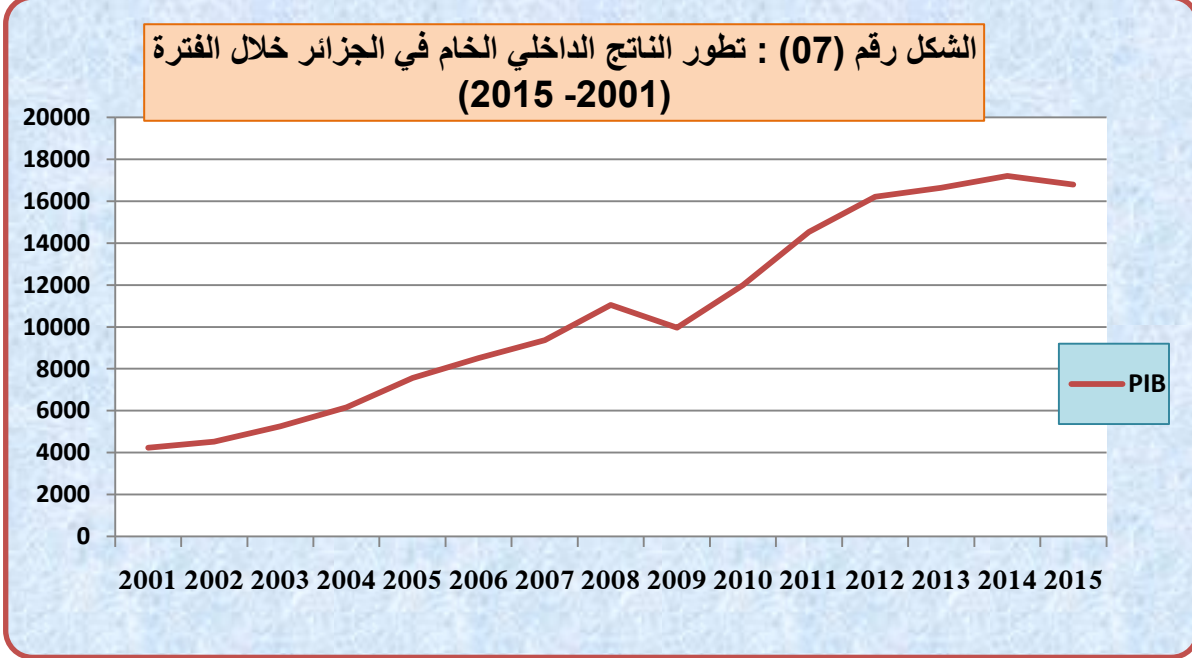
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2001 عرفت قيمة الناتج الداخلي الخام تحسنا ملحوظا نتيجة تدخل الدولة عبر تبنيها لبرامج الإنعاش الإقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية إضافة إلى إرتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساهمت في الرفع من قيمة النمو الإقتصادي في الجزائر، في



## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

حين نلاحظ في سنة 2009 إنخفاض في قيمة النمو وهذا راجع ربما إلى أسباب طبيعية غير متوقعة ليعود إلى الإرتفاع مرة أخرى إبتداء من سنة 2010، كما نلاحظ إنخفاض طفيف في قيمة الناتج الداخلي الخام سنة 2015 و هذا بسبب تراجع أسعار البترول.

و يمكن تلخيص ما سبق في التمثيل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة إعتقادا على معطيات الجدول رقم (05).

المطلب الثاني: دراسة قياسية للمتغيرات

تتضمن دراستنا محاولة تقدير دالة الناتج الداخلي الخام بالإعتماد على المتغيرات المستقلة (الكتلة النقدية، معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف و ذلك بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وهذا في الفترة الممتدة بين 1985-2015، من خلال إختيار النموذج الأنسب و ذلك بالإعتماد على المعايير الإحصائية و القياسية و الإقتصادية.

الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات:

المتغير المفسر (التابع) "*Variable à expliquer*" :

يتمثل في PIB: قيمة الناتج الداخلي الخام.

المتغيرات المفسرة (المستقلة) "*Variables explicatives*" :

تتأثر دالة الناتج الداخلي الخام بعدة عوامل (متغيرات)، وذلك حسب النماذج الإقتصادية وأهم هذه المتغيرات التي تتلاءم و الحالة المدروسة، معدل الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف و الكتلة النقدية وبالتالي فالمتغيرات المستقلة في نموذجنا هذا هي:

Tint: معدل الفائدة.

Tinf: معدل التضخم.

Tch: سعر الصرف.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

M2: الكتلة النقدية.

الفرع الثاني: دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير، أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

سنعتمد في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية على إختبار جذر الوحدة لـ"ديكي- فولر الموسع" ADF والذي سنعرف من خلاله ما إذا كانت السلاسل محل الدراسة مستقرة أو غير مستقرة و تبنى إستراتيجية هذا الإختبار على تقدير النماذج التالية :

ملاحظة: إن أول عمل نقوم به هو إدخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات، لغرض التحويل، أي تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده في المتغيرات.

$$\Delta y_t = \mu + \beta_t + \gamma^* y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i^* \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج - 06}$$

$$\Delta y_t = \mu + \gamma^* y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i^* \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج - 05}$$

$$\Delta y_t = \gamma^* y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i^* \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{نموذج - 04}$$

حيث أن :

$$\gamma^* = (\gamma_1 + \gamma_2 + \dots + \gamma_p) - 1 \text{ et } \gamma_i^* = \sum_{j=i+1}^p -\gamma_j, \quad i = 1, \dots, p-1$$

$$\varepsilon_t \rightarrow N(0; 1)$$

ثم نقوم بإختبار الفرضيتين :

$$\begin{cases} H_0: \gamma^* = 1 & \text{يوجد جذر الوحدة} \\ H_1: \gamma^* < 1 & \text{لا يوجد جذر الوحدة} \end{cases}$$

وذلك بالإعتماد على إحصائية "ديكي فولر" :  $\frac{\hat{\gamma}^*}{\delta \hat{\gamma}^*}$

وتعني فرضية العدم ( $H_0$ ) وجود جذر أحادي بالسلسلة وعدم إستقرارها كما تعني الفرضية البديلة ( $H_1$ ) غياب الجذر الأحادي ما يدل على أن السلسلة مستقرة و بالتالي، إذا تم رفض فرضية العدم :  $\gamma^* = 1$  فهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي أي أن السلسلة محل الدراسة مستقرة.<sup>1</sup>

- في حالة قبول الفرضية ( $H_0$ ) فهذا يعني وجود جذر أحادي و أن السلسلة من نوع "DS".

- في حالة قبول الفرضية ( $H_1$ ) وكان ( $\beta$ ) معنويا يختلف عن الصفر فالنموذج يكون من نوع "TS".

<sup>1</sup> - Isabelle Cadoret, Catherine Benjama, Franc Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy « Econométrie appliquée , méthodes, corrigés », Edition ouverture économique, deboeck, 1<sup>ère</sup> édition, 2004, P 310.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

أ- السلسلة LPIB :

لدراسة إستقرارية السلسلة LPIB نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: **Dickey-Fuller** بالإستعانة ببرنامج **Eviews9** تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (06) : نتائج إختبار ديكي- فولار **LPIB - ADF**

النتائج	معلمات LPIB	النموذج
0.67	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.43	الثابت (c)	
-0.77	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.07	الثابت (c)	النموذج الخامس
-1.84	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
3.19	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

**النموذج السادس:**

-  $Prob = 0.67 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
 -  $prob = 0.43 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -0.77 > ADF_t = -3.79$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

**النموذج الخامس:**

-  $Prob = 0.07 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -1.84 > ADF_t = -3.09$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

**النموذج الرابع:**

-  $ADF_c = 3.19 > ADF_t = -1.96$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.  
 وجود الجذر الأحادي ومنه السلسلة ( $Lpib$ ) غير مستقرة من نوع DS ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

$$Dlpib = lpib - lpib(-1)$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

ب- دراسة إستقرارية السلسلة (DLPIB):

لدراسة الإستقرارية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نختبر الجذر الأحادي لـ Dickey-Fuller و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (07): نتائج إختبار ديكي- فولار DLPIB - ADF

النتائج	معلومات DLPIB	النموذج
0.06	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.01	الثابت (C)	
-3.90	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.07	الثابت (C)	النموذج الخامس
-4.92	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
-1.97	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

النموذج السادس:

- Prob= 0.06 > 0.05 و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
 - Prob= 0.01 ≤ 0.05 و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -3.90 \leq ADF_t = -3.82$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

النموذج الخامس:

- Prob= 0.07 > 0.05 و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -4.92 \leq ADF_t = -3.11$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

النموذج الرابع:

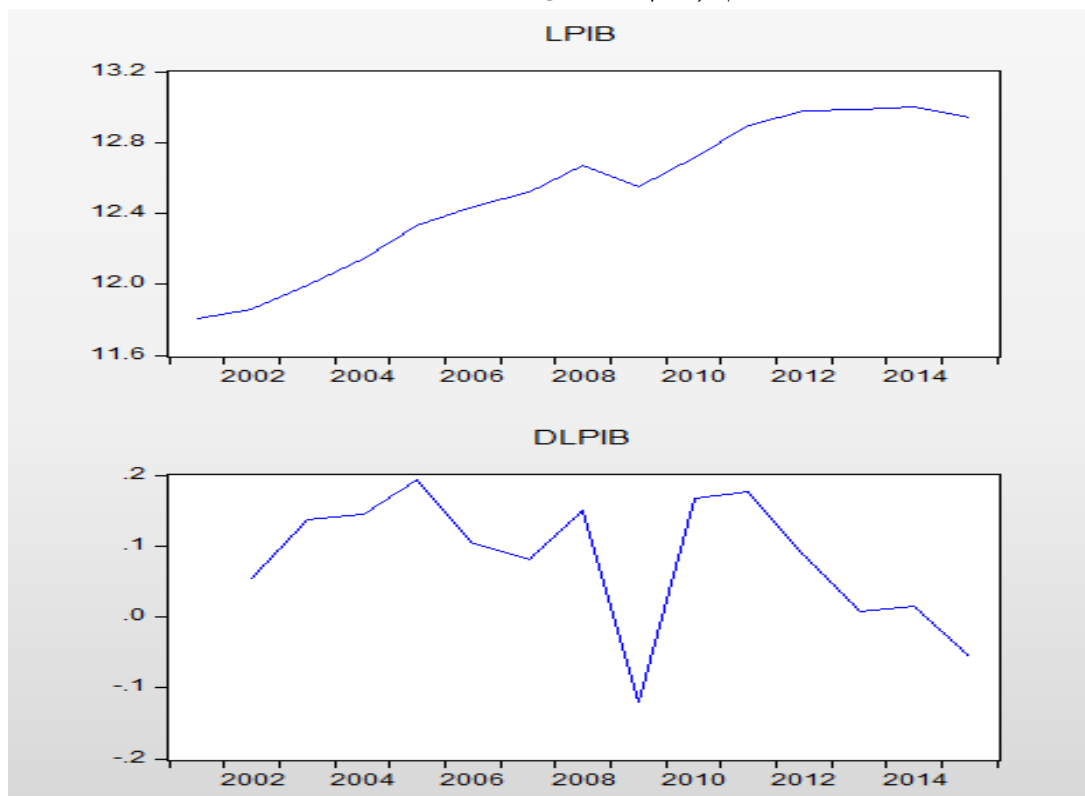
-  $ADF_c = -1.97 \leq ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

غياب الجذر الأحادي و منه السلسلة (DLPIB) مستقرة و يمكن توضيح ذلك من خلال منحنى تطور

DLPIB و LPIB.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (08): منحى تطور  $DLPIB$  و  $LPIB$



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج **Eviews9**.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السلسلة ( $DLPIB$ ) مستقرة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال: الـ

**Correlogram**

الشكل رقم (09): correlogram du  $DLPIB$

Date: 05/25/17 Time: 21:44 Sample: 2001 2015 Included observations: 14						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.024	0.024	0.0100	0.920
		2	-0.024	-0.024	0.0204	0.990
		3	-0.055	-0.053	0.0810	0.994
		4	-0.185	-0.184	0.8474	0.932
		5	-0.010	-0.006	0.8497	0.974
		6	0.239	0.236	2.4503	0.874
		7	0.050	0.027	2.5300	0.925
		8	-0.056	-0.098	2.6472	0.955
		9	-0.155	-0.152	3.7270	0.928
		10	-0.215	-0.137	6.3043	0.789
		11	-0.094	-0.083	6.9605	0.802
		12	-0.054	-0.158	7.2820	0.838

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج **Eviews9**.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

من خلال الشكل رقم (09) يتضح أن جميع القيم تقع ضمن مجال الثقة و منه فإن السلسلة محل الدراسة مستقرة.

في الأخير و من خلال الجدول رقم (07) ومنحنى السلسلة (DLPIB) و الـ correlogram يظهر إستقرار السلسلة (DLPIB) و يتضح أنها لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام و الثابت و كذلك لا تحتوي على الجذر الأحادي.

ت- السلسلة LM2:

لدراسة إستقرارية السلسلة LM2 نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: Dickey-Fuller وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (08) : نتائج إختبار ديكي- فولار ADF - LM2

النتائج	معلومات LM2	النموذج
0.25	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.19	الثابت (C)	
-1.34	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.06	الثابت (C)	النموذج الخامس
-1.78	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
7.27	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

النموذج السادس:

- $0.25 > 0.05 = \text{Prob}$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.
- $0.19 > 0.05 = \text{prob}$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $-1.34 > -3.79 = \text{ADF}_c = \text{ADF}_t$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

النموذج الخامس:

- $0.06 > 0.05 = \text{Prob}$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $-1.78 > -3.09 = \text{ADF}_c = \text{ADF}_t$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

### النموذج الرابع:

-  $ADF_c = 7.27 > ADF_t = -1.96$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.  
وجود الجذر الأحادي ومنه السلسلة (Lm2) غير مستقرة من نوع DS ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

$$Dlm2 = lm2 - lm2(-1)$$

ث- دراسة إستقرارية السلسلة (DLM2):

لدراسة الإستقرارية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نختبر الجذر الأحادي لـ Dickey-Fuller و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (09): نتائج إختبار ديكي - فولار ADF - DLM2

النتائج	معلمات $d\text{pib}$	النموذج
0.08	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.006	الثابت (C)	
-4.06	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.03	الثابت (C)	النموذج الخامس
-3.65	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
-2.65	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم 01-.

من خلال الجدول يتبين أن:

### النموذج السادس:

-  $Prob = 0.08 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
-  $Prob = 0.006 \leq 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.  
-  $ADF_c = -4.06 \leq ADF_t = -3.87$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

### النموذج الخامس:

-  $Prob = 0.03 \leq 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.  
-  $ADF_c = -3.65 \leq ADF_t = -3.11$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

### النموذج الرابع:

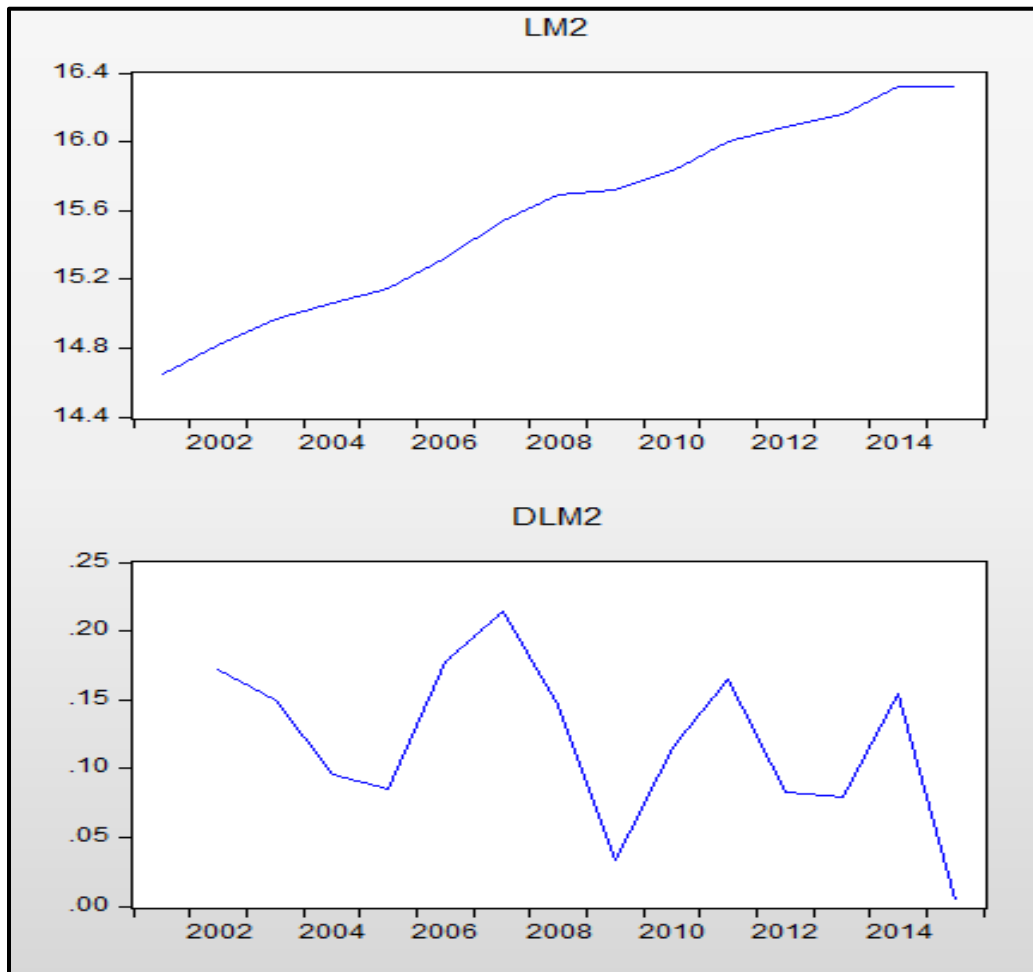
-  $ADF_c = -2.65 \leq ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

غياب الجذر الأحادي و منه السلسلة (DLM2) مستقرة و يمكن توضيح ذلك من خلال منحنى تطور

LM2 و DLM2.

الشكل رقم (10): منحنى تطور LM2 و dlm2



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

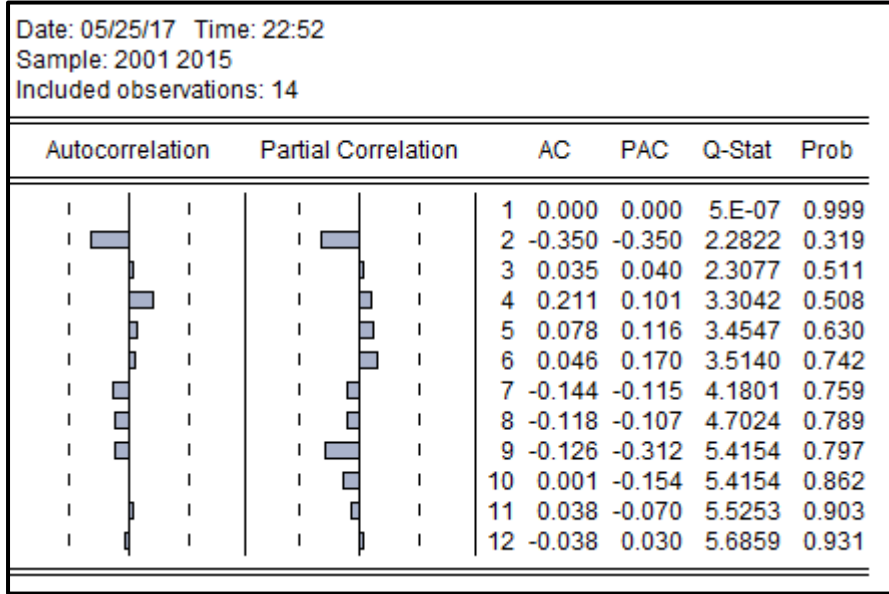
من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السلسلة (DLM2) مستقرة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال: الـ

Correlogram.



## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (11): correlogram du DLM2



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج Eviews9.

من خلال الشكل رقم (11) يتضح أن جميع القيم تقع ضمن مجال الثقة و منه فإن السلسلة محل الدراسة مستقرة.

في الأخير و من خلال الجدول رقم (11) ومنحنى السلسلة (DLM2) و الـ correlogram يظهر إستقرار السلسلة (DLM2) و يتضح أنها لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام و الثابت و كذلك لا تحتوي على الجذر الأحادي.

ج- السلسلة LINF:

لدراسة إستقرارية السلسلة LINF نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: Dickey-Fuller بالإستعانة

ببرنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (10) : نتائج إختبار ديكي- فولار  $LINF - ADF$

التمودج	معلمات $lpib$	$prob$
التمودج السادس	مركبة الإتجاه العام (b)	0.18
	الثابت (C)	0.01
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-3.23
التمودج الخامس	الثابت (C)	0.01
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-3.01
التمودج الرابع	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01-.

من خلال الجدول يتبين أن:

### التمودج السادس:

-  $Prob = 0.18 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
 -  $prob = 0.01 \leq 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -3.23 > ADF_t = -3.82$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

### التمودج الخامس:

-  $Prob = 0.01 \leq 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -3.01 > ADF_t = -3.09$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

### التمودج الرابع:

-  $ADF_c = -0.06 > ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.  
 وجود الجذر الأحادي ومنه السلسلة ( $Linf$ ) غير مستقرة من نوع DS ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

$$Dlinf = linf - linf(-1)$$

ح- دراسة إستقرارية السلسلة (DLINF):

لدراسة الإستقرارية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نختبر الجذر الأحادي لـ **Dickey-Fuller**

و تحصلنا على النتائج التالية:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (11): نتائج إختبار ديكي- فولار  $DLINF - ADF$

البيانات	معلمات $dlpib$	النموذج
0.92	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.88	الثابت (c)	
-5.02	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	
0.86	الثابت (c)	النموذج الخامس
-5.47	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	
-5.76	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

النموذج السادس:

-  $Prob = 0.92 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
 -  $Prob = 0.88 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -5.02 \leq ADF_t = -3.87$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

النموذج الخامس:

-  $Prob = 0.86 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
 -  $ADF_c = -5.76 \leq ADF_t = -3.14$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

النموذج الرابع:

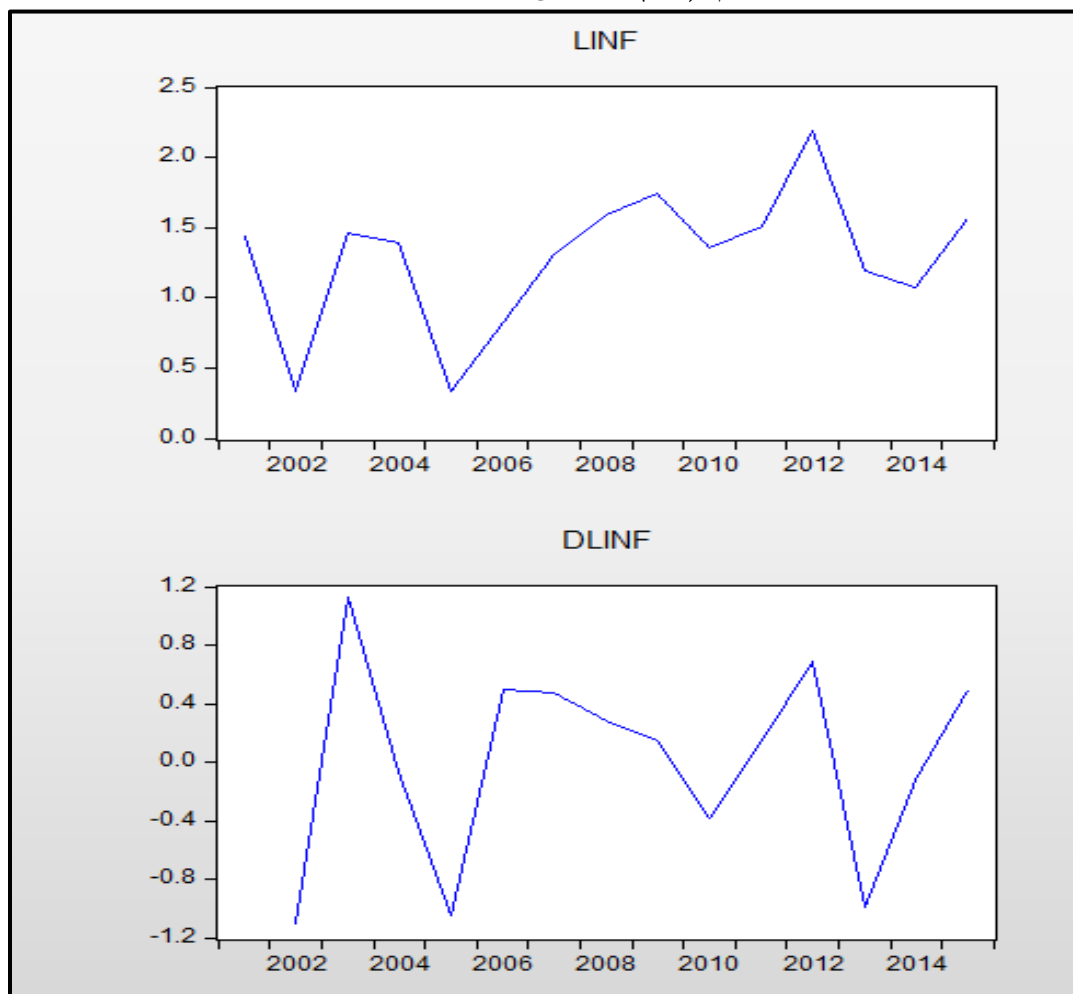
-  $ADF_c = -5.76 \leq ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

غياب الجذر الأحادي و منه السلسلة (DLINF) مستقرة و يمكن توضيح ذلك من خلال منحنى تطور

.DLINF و LINF

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (12): منحى تطور  $LINF$  و  $DLINF$



المصدر: Eviews9. من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السلسلة ( $DLINF$ ) مستقرة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال: الـ

Correlogram

الشكل رقم (13): correlogram du  $DLINF$

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.024	0.024	0.0100	0.920			
2	-0.024	-0.024	0.0204	0.990			
3	-0.055	-0.053	0.0810	0.994			
4	-0.185	-0.184	0.8474	0.932			
5	-0.010	-0.006	0.8497	0.974			
6	0.239	0.236	2.4503	0.874			
7	0.050	0.027	2.5300	0.925			
8	-0.056	-0.098	2.6472	0.955			
9	-0.155	-0.152	3.7270	0.928			
10	-0.215	-0.137	6.3043	0.789			
11	-0.094	-0.083	6.9605	0.802			
12	-0.054	-0.158	7.2820	0.838			

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج Eviews9.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

من خلال الشكل رقم (13) يتضح أن جميع القيم تقع ضمن مجال الثقة و منه فإن السلسلة محل الدراسة مستقرة.

في الأخير و من خلال الجدول رقم (13) ومنحنى السلسلة (DLINF) و الـ correlogram يظهر إستقرار السلسلة (DLINF) و يتضح أنها لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام و الثابت و كذلك لا تحتوي على الجذر الأحادي.

### خ- السلسلة LINT

لدراسة إستقرارية السلسلة LINT نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: **Dickey-Fuller** بالإستعانة ببرنامج **Eviews9** تحصلنا على النتائج التالية:

### الجدول رقم (12) : نتائج إختبار ديكي- فولار **LINT - ADF**

النتائج	معلمات $lpib$	النتائج
0.67	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.83	الثابت (C)	
-1.63	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.13	الثابت (C)	النموذج الخامس
-3.02	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.80	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

#### النموذج السادس:

- $Prob = 0.67 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.
- $prob = 0.83 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $ADF_c = -1.63 > ADF_t = -3.79$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

#### النموذج الخامس:

- $Prob = 0.13 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $ADF_c = -3.02 > ADF_t = -3.09$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

### النموذج الرابع:

-  $ADF_c = 0.80 > ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.  
وجود الجذر الأحادي ومنه السلسلة (*Lint*) غير مستقرة من نوع DS ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

$$Dlint = lint - lint(-1)$$

د- دراسة إستقرارية السلسلة (DLINT):

لدراسة الإستقرارية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نختبر الجذر الأحادي لـ **Dickey-Fuller** و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (13): نتائج إختبار ديكي - فولار **DLINT - ADF**

النتائج	معلمات <i>dlpib</i>	النموذج
0.22	مركبة الإتجاه العام (b)	النموذج السادس
0.18	الثابت (C)	
-598.2	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.44	الثابت (C)	النموذج الخامس
-970.9	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
-1178.1	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

### النموذج السادس:

-  $Prob = 0.22 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود مركبة الإتجاه العام.  
-  $Prob = 0.18 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
-  $ADF_c = -598.2 \leq ADF_t = -3.93$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

### النموذج الخامس:

-  $Prob = 0.44 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.  
-  $ADF_c = -970.9 \leq ADF_t = -3.17$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

### النموذج الرابع:

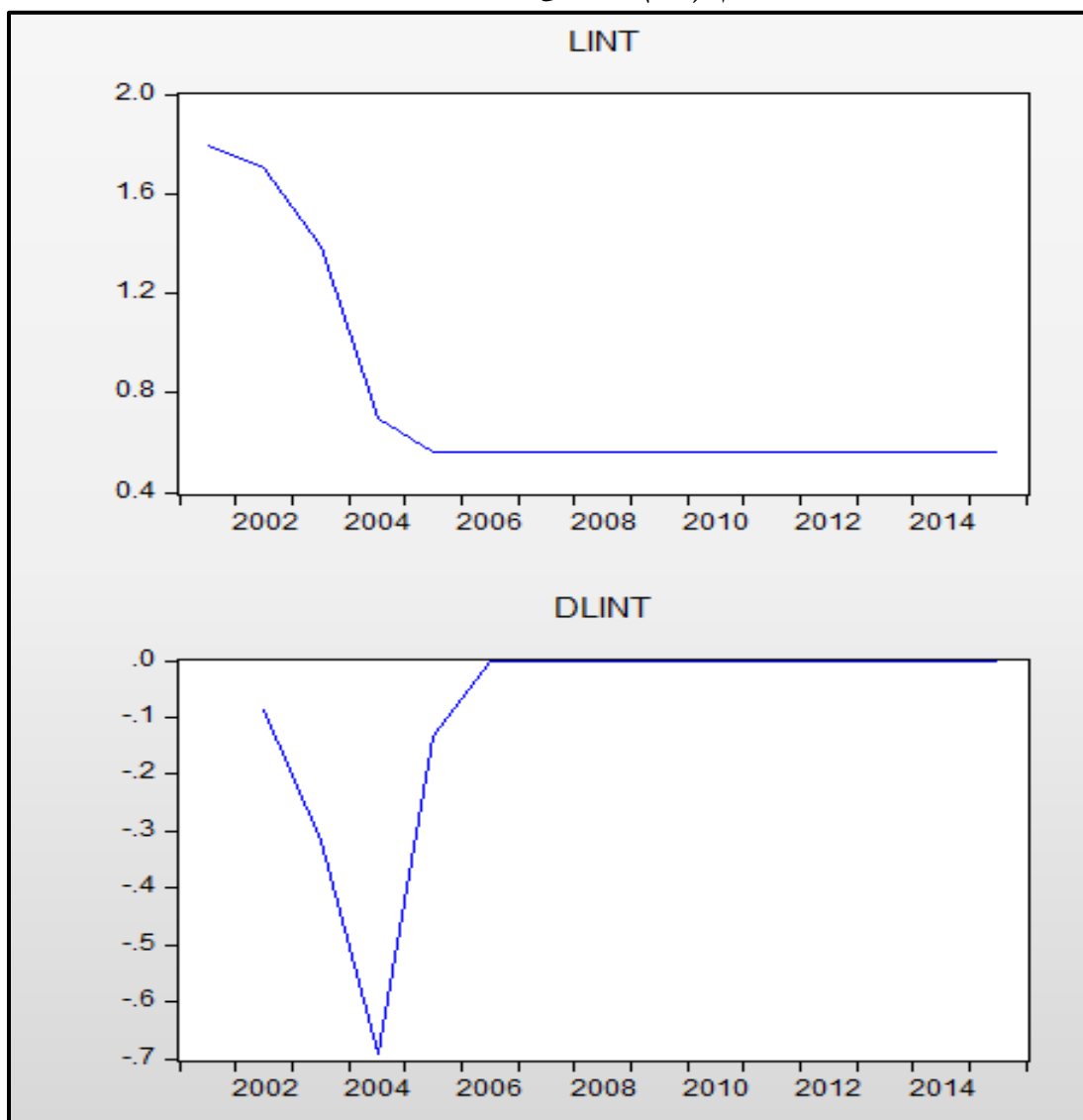
-  $ADF_c = -1178.1 \leq ADF_t = -1.97$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جذر الوحدة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

غياب الجذر الأحادي و منه السلسلة (DLINT) مستقرة و يمكن توضيح ذلك من خلال منحنى تطور

LINT و DLINT.

الشكل رقم (14): منحنى تطور LINT و DLINT



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج Eviews9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السلسلة (DLINT) مستقرة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال: الـ

Correlogram

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (15): correlogram du DLINT

Date: 05/26/17 Time: 09:11 Sample: 2001 2015 Included observations: 14						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.466	0.466	3.7424	0.053
		2	0.029	-0.240	3.7583	0.153
		3	-0.047	0.065	3.8030	0.284
		4	-0.062	-0.077	3.8895	0.421
		5	-0.078	-0.030	4.0395	0.544
		6	-0.093	-0.061	4.2825	0.638
		7	-0.109	-0.062	4.6606	0.701
		8	-0.124	-0.076	5.2367	0.732
		9	-0.140	-0.087	6.1117	0.729
		10	-0.155	-0.101	7.4620	0.681
		11	-0.147	-0.084	9.0809	0.614
		12	-0.040	0.033	9.2645	0.680

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على برنامج Eviews9.

من خلال الشكل رقم (15) يتضح أن جميع القيم تقع ضمن مجال الثقة و منه فإن السلسلة محل الدراسة مستقرة.

في الأخير و من خلال الجدول رقم (15) ومنحنى السلسلة (DLINT) و الـ correlogram يظهر إستقرار السلسلة (DLINT) و يتضح أنها لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام و الثابت و كذلك لا تحتوي على الجذر الأحادي.

ذ- السلسلة LCHAN:

لدراسة إستقرارية السلسلة LCHAN نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: Dickey-Fuller بالإستعانة

ببرنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:



## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (14) : نتائج إختبار ديكي- فولار  $LCHAN - ADF$

التمودج	معلمات $lpib$	$prob$
التمودج السادس	مركبة الإتجاه العام (b)	0.01
	الثابت (C)	0.47
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	0.66
التمودج الخامس	الثابت (C)	0.86
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	0.18
التمودج الرابع	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	0.91

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الملحق رقم -01-.

من خلال الجدول يتبين أن:

### التمودج السادس:

- $0.01 \leq Prob = 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود مركبة الإتجاه العام.
- $0.47 > prob = 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $ADFC = 0.66 > ADF_t = -3.87$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

### التمودج الخامس:

- $0.86 > Prob = 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.
- $ADFC = 0.18 > ADF_t = -3.09$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.

### التمودج الرابع:

- $ADFC = 0.91 > ADF_t = -1.96$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي يوجد جذر الوحدة.
- وجود الجذر الأحادي ومنه السلسلة ( $Lchan$ ) غير مستقرة من نوع DS ولجعلها مستقرة لابد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

$$Dlchan = lchan - lchan(-1)$$

ر- دراسة إستقرارية السلسلة (DLCHAN):

لدراسة الإستقرارية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نختبر الجذر الأحادي لـ **Dickey-Fuller**

و تحصلنا على النتائج التالية:

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (15): نتائج إختبار ديكي- فولار  $DLCHAN - ADF$

التمودج	معلمات $dlpib$	$prob$
التمودج السادس	مركبة الإلتجاه العام (b)	0.007
	الثابت (c)	0.01
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-3.94
التمودج الخامس	الثابت (c)	0.46
	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-4.12
التمودج الرابع	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	-2.11

المصدر: من إعداد الطالبة إعماداً على نتائج الملحق رقم -01.

من خلال الجدول يتبين أن:

**التمودج السادس:**

-  $0.007 \leq Prob = 0.007 \leq 0.05$  منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود مركبة الإلتجاه العام.

-  $0.01 \leq Prob = 0.01 \leq 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي وجود الثابت.

-  $-3.87 \leq ADF_t = -3.94 \leq ADF_c$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جزر الوحدة.

**التمودج الخامس:**

-  $0.46 > Prob = 0.46 > 0.05$  و منه نقبل الفرضية  $H_0$  و بالتالي عدم وجود الثابت.

-  $-3.11 \leq ADF_t = -4.12 \leq ADF_c$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جزر الوحدة.

**التمودج الرابع:**

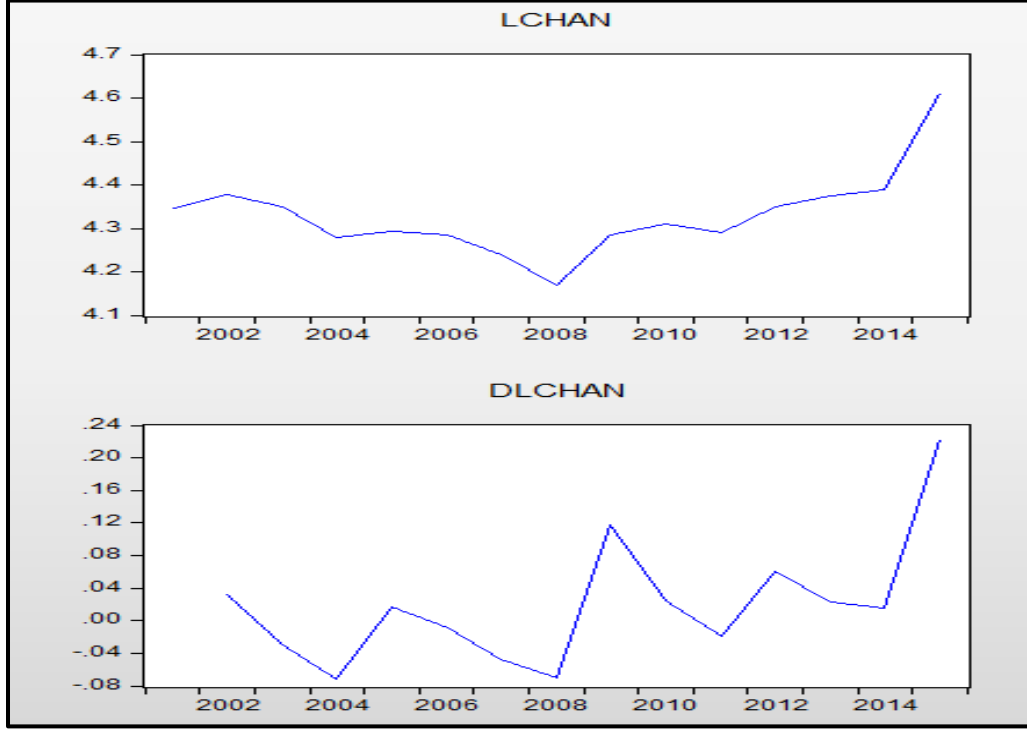
-  $-1.97 \leq ADF_t = -2.11 \leq ADF_c$  و منه نقبل الفرضية  $H_1$  و بالتالي لا يوجد جزر الوحدة.

غياب الجزر الأحادي و منه السلسلة (DLCHAN) مستقرة و يمكن توضيح ذلك من خلال منحنى

تطور LCHAN و DLCHAN.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (16): منحنى تطور  $LCHAN$  و  $DLCHAN$



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن السلسلة ( $DLCHAN$ ) مستقرة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال:

ال Correlogram

الشكل رقم (17): correlogram du  $DLCHAN$

Date: 05/26/17 Time: 09:24 Sample: 2001 2015 Included observations: 14						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.012	0.012	0.0027	0.959		
2	-0.075	-0.076	0.1087	0.947		
3	0.266	0.269	1.5470	0.671		
4	0.024	0.006	1.5597	0.816		
5	-0.089	-0.053	1.7571	0.882		
6	0.163	0.107	2.5037	0.868		
7	-0.175	-0.222	3.4788	0.837		
8	-0.195	-0.141	4.8988	0.768		
9	-0.109	-0.219	5.4288	0.795		
10	0.002	0.077	5.4291	0.861		
11	-0.232	-0.177	9.4430	0.581		
12	-0.126	-0.077	11.215	0.511		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

من خلال الشكل رقم (17) يتضح أن جميع القيم تقع ضمن مجال الثقة و منه فإن السلسلة محل

الدراسة مستقرة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

في الأخير و من خلال الجدول رقم (17) ومنحنى السلسلة (DLCHAN) و الـ correlogram يظهر إستقرار السلسلة (DLCHAN) و يتضح أنها لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام و الثابت و كذلك لا تحتوي على الجذر الأحادي.

### الفرع الثالث: تقدير نموذج الإنحدار و دراسته

يمكن التعرف على العلاقة الرياضية التي تربط بين مختلف المتغيرات المفسرة (المستقلة) variables explicatives والمتغير المفسر (التابع) variable à expliquer وذلك بالإعتماد على برنامج Eviews9 و الملاحق رقم (من 02 إلى 03) توضح هذه العلاقة، ويمكن صياغة الشكل العام للنموذج الكلي حسب ما سبق كالتالي:

$$Y_i = C + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \varepsilon_i$$

حيث:  $Y_i$  يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 2015-1985 .

$Y_i$ : لوغاريتم الناتج الداخلي الخام ( $\log(pib)$ ).

$X_{1i}$ : لوغاريتم الكتلة النقدية ( $\log(M2)$ ).

$X_{2i}$ : لوغاريتم معدل الفائدة ( $\log(tint)$ ).

$X_{3i}$ : لوغاريتم قيمة معدل التضخم ( $\log(tinf)$ ).

$X_{4i}$ : لوغاريتم معدل سعر الصرف ( $\log(tch)$ ).

بعد التعرف على الشكل العام للنموذج الكلي، نقوم بتقدير النموذج المناسب كالتالي:

### 1- النموذج:

باستعمال برنامج Eviews9 تحصلنا على النتائج التي تخص النموذج الأول وهي كالتالي:

$$PIB = 0.104 + 0.062DLM2 - 0.004DLINF - 0.013DLINT + 0.875DLCHAN$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (16): أهم النتائج الإحصائية للنموذج

SCR	DW	R <sup>2</sup>	F <sub>c</sub>	prob	st(t <sub>t</sub> )	st(t <sub>c</sub> )	المعالم	المتغيرات
0.05	2.13	0.515	2.39	0.31	1.57	1.06	0.104	الثابت
				0.92	1.57	0.09	0,062	X <sub>1</sub>
				0.88	1.57	-0.14	-0.004	X <sub>2</sub>
				0.92	1.57	-0.09	-0.013	X <sub>3</sub>
				0.02	1.57	1.60	0.875	X <sub>4</sub>

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews9. (أنظر الملحق رقم: 02).

أ- المعايير الإحصائية:

1/ حساب معامل التحديد (R<sup>2</sup>)

هو مقياس يوضح نسبة المتغير التابع (Y<sub>i</sub>) التي سببها التغير في المتغيرات المستقلة (X<sub>i</sub>) أي نسبة الإنحرافات الموضحة من قبل خط الإنحدار إلى الإنحدارات الكلية. ويتم حساب هذا المعامل كآتي:

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة R<sup>2</sup>=0.515 تدل على أن المتغيرات المفسرة قامت بتفسير المتغير التابع بنسبة 51.5%، أما الباقي والذي يمثل حوالي 48.5% فهي ترجع إلى الأخطاء العشوائية.

2/ إختبارستودنت *Test de Student*:

يستخدم إختبار (T) لتقييم معنوية تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ويعتمد هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : B_i = 0 & \text{المتغير غير معنوي} \\ H_1 : B_i \neq 0 & \text{المتغير معنوي} \end{cases} / i: 1 \dots \dots 4$$

ويتم هذا الإختبار بحساب الإحصائية: T حيث:

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{\hat{\delta}_{\beta_i}} \right| \rightarrow T_{n-k-1}^{\alpha/2}$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

$\hat{B}_i$  : هي القيمة المقدرة لـ  $B_i$ .

$\hat{\delta}_{B_i}$  : الإنحراف المعياري للمعلمة المقدرة  $\hat{B}_i$ .

و بما أن الفرضية  $H_0$  تنص على إنعدام  $B_i$  فإن قيمة  $T$  تصبح:

$$T = \left| \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{b_i}} \right|$$

وبعد إحتساب قيمة  $T$  نقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجدول الخاص بها عند درجة حرية

$(n - k - 1)$  ومستوى المعنوية المطلوبة (1%، 5%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم حيث:

$k$ : هو عدد المعلمات.

$n$ : هو عدد المشاهدات.

وقرار هذا الإختبار يكون كالآتي:

- إذا كان  $|T_c| > T_t$  نرفض الفرضية  $H_0$ .

- إذا كان  $|T_c| \leq T_t$  نقبل الفرضية  $H_0$ ، أي أن المعامل  $(X_i)$  ليس له تأثير على  $(Y_i)$ ، أو  
 .Prob > 0.05

من الجدول رقم (16) فإن نتائج هذا الإختبار كالتالي:

- المتغيرات  $X_1, X_2, X_3$  الثابت مدلوليتها أكبر من 0,05 و  $T_c < T_t$  فهي لا تعبر عن تفسير حقيقي للمتغير التابع، أما المتغير الباقي  $X_4$  (سعر الصرف) فإن مدلوليته أصغر من 0,05 و  $T_c > T_t$  فهو يؤثر في المتغير التابع.

### 3/ إختبار فيشر (Test de Fisher)

الهدف منه معرفة دلالة النموذج بصورة عامة وذلك بإختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = \dots = B_k = 0 & \text{النموذج غير مناسب} \\ H_1 : \exists !/B_i \neq 0 \quad /i = 1 \dots 4 & \text{النموذج مناسب} \end{cases}$$

يتم هذا الإختبار بحساب الإحصائية حيث:

$$F_c = \frac{R^2 / (k)}{(1 - R^2) / (n - k - 1)} \rightarrow F(k, n - k - 1)$$

- نقوم بمقارنة قيمة  $F_c$  (المحسوبة) مع  $F_t$  (الجدولية) عند درجة الحرية  $(k, n - k - 1)$ ، عند مستوى معنوية معين.

- فإذا كان  $F_c \leq F_t$  فإننا نقبل  $H_0$ ، أي أن العلاقة غير معنوية (ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات على المتغير التابع).

- وإذا كان  $F_c > F_t$  فإننا نرفض  $H_0$ ، أي أن العلاقة معنوية (على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر في المتغير التابع).

- لدينا:  $F_t^{0,05} (4,10) = 3.48$  ،  $F_c = 2.39$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

ومنه:  $F_C \leq F_T$

إذن نقبل الفرضية  $H_0$  (فرضية انعدام المعالم) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة ليس لها أي تفسير للمتغير التابع (النموذج غير مناسب).

من خلال نتائج إختبار *student* يمكن أن نقول أن النموذج الأول غير مقبول، لهذا سنقوم بتقدير نموذج ثاني مع نزع المتغيرات غير المعنوية.

### ب- المعايير الإقتصادية:

- الثابت إشارته موجبة أي هناك متغيرات تؤثر بالموجب على الناتج الداخلي الخام.
  - الإشارة الموجبة لمتغير الكتلة النقدية تدل على العلاقة الطردية التي تربطه بالناتج الداخلي الخام و هذا صحيح من الناحية الإقتصادية لأنه في حالة وجود فائض في الكتلة النقدية يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.
  - الإشارة الموجبة لمتغير معدل الصرف تدل على العلاقة الموجبة مع الناتج الداخلي الخام و هو صحيح من النظرية الإقتصادية لأن في حالة زيادة معدل الصرف يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية الأمر الذي يشجع زيادة الصادرات و بما أن الجزائر ليست دولة منتجة فستقوم بإصدار نقدي و منه زيادة الإنفاق العام فالناتج الداخلي الخام.
  - الإشارة السالبة للمعالم لكل من معدل الفائدة و نسبة التضخم تدل على العلاقة العكسية مع الناتج الداخلي الخام و هو صحيح من النظرية الإقتصادية لأنه في حالة إرتفاع معدل الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى إمتصاص السيولة و التوجه نحو البنوك و منه تثبيط حجم الإستثمارات و بالتالي إنخفاض الناتج الداخلي الخام.
  - أما بالنسبة لمعدل التضخم فإرتفاع هذه النسبة يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف و منه إنخفاض حجم الإستثمارات و بالتالي إنخفاض الناتج الداخلي الخام.
- من خلال هذا التحليل يمكن أن نقول ان النموذج مقبول إقتصاديا لأنه يتفق مع فرضيات النظريات الإقتصادية.

### 2- النموذج الثاني:

بعد حذف المتغيرات غير المعنوية السابقة الذكر وبإستعمال برنامج Eviews9 نتحصل على النتائج الآتية:

$$PIB = 0.097 + 0.852DLCHAN$$

الجدول رقم(17): أهم النتائج الإحصائية للنموذج الثاني

المتغيرات	المعالم	$ st(t_c) $	$st(t_t)$	prob	$F_c$	$R^2$	DW	SCR
الثابت	0.097	5.26	2.16	0.0002	12.60	0.512	2.10	0.054
$X_1$	0.852	3.55	2.16	0.0040				

المصدر: من إعداد الطالبة بإستعمال برنامج Eviews 9. (أنظر الملحق رقم: 03).

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

أ- المعايير الإحصائية:

من الجدول أعلاه يتبين لنا:

- القيمة  $R^2=0.512$  تدل على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغير المستقل  $X_1$  (معدل الصرف)، وهذا ما يدل على أن المتغير  $X_1$  يفسر المتغير  $Y_i$  بنسبة 51.2%، أما الباقي والذي يمثل حوالي 48.8% فهي ترجع إلى الأخطاء العشوائية.

### 1/ إختبار ستودنت *Test de student* :

يمثل مدى التأثير لكل متغير مستقل على المتغير التابع (*pib*)، ونتائج هذا الإختبار و من الجدول رقم

(17) كالتالي:

المتغير الباقي في النموذج  $X_1$  معدل الصرف و الثابت مدلوليتهما أصغر من 0,05 و  $T_c > T_t$  فهي تعبر عن تفسير حقيقي للمتغير التابع (أنظر الملحق رقم: 03).

### 2/ إختبار فيشر *Test de Fisher* :

لدينا  $F_t^{0,05}_{(1,13)}=4.67$  و  $F_c=12.60$  ومنه  $F_c > F_t$ .

إذن نرفض الفرضية  $H_0=0$  (فرضية إنعدام المعالم) وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة لها تفسير جيد للمتغير التابع ( النموذج مناسب).

من خلال نتائج إختبار student يمكن أن نقول أن النموذج الثاني مقبول إحصائيا، لهذا سنقوم بالتحليل الإقتصادي ثم نقوم بإجراء مختلف الإختبارات الإحصائية على الأخطاء.

### ب- المعايير الإقتصادية:

- الثابت إشارته موجبة أي هناك متغيرات تؤثر بالموجب على الناتج الداخلي الخام.
- الإشارة الموجبة لمتغير معدل الصرف تدل على العلاقة الطردية التي تربطه بالناتج الداخلي الخام فإرتفاع معدل الصرف يؤدي بدوره إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية و منه زيادة الصادرات أو القيام بإصدار نقدي و بالتالي زيادة الإنفاق العام و منه الناتج الداخلي الخام.
- ارتفاع (tch) ب 1% يقابله إرتفاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.85%.

من خلال التحليل نستطيع قبول النموذج لأنه يتفق مع فرضيات النظريات الإقتصادية.

### 3/ إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من جملة الفرضيات التي يقوم عليها النموذج القياسي، فرضية إنعدام الارتباط الذاتي للأخطاء، إلا أن إختلال هذه الفرضية يؤدي إلى عدم الدقة في قياس العلاقات الإقتصادية عند إستخدام طريقة المربعات الصغرى.

ولتحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نفترض الآلية التالية لتولد الخطأ:

$$\varepsilon_i = p\varepsilon_{i-1} + \mu_i$$
$$E(\mu_i\mu_{i-1}) = 0 \quad \mu_i \rightarrow N(0, \delta_\mu^2)$$



## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

$$E(\mu_i^2) = \delta_\mu^2$$

ومن أهم إختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى إختبار دارين واطسون

إختبار دارين واطسون ( Test de Durbin- Watson )

يعتمد هذا الإختبار على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 & \text{لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء} \\ H_1 : \rho \neq 0 & \text{يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء} \end{cases}$$

ومن أجل إختبار هذه الفرضية نقوم بحساب إحصائية دارين واطسون "DW" حيث:

$$d = \frac{\sum_{i=1}^n (e_i - e_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_i^2} \approx 2(1 - \rho)$$

مع:

$$\rho \approx \frac{\sum_{i=1}^n e_i e_{i-1}}{\sum_{i=1}^n e_i^2}$$

بعد حساب DW نقارنها مع القيمتين المجدولتين  $d_1, d_2$  ، وذلك حسب عدد المشاهدات ( $n$ ) وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة  $\alpha$  (1% أو 5%) ويتم قبول أو رفض الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يبين كافة الحالات الممكنة:

**الجدول رقم (18): قرارات إختبار Durbin Watson**

L'autocorrélation positive	Incertitude	Absence d'autocorrélation	Incertitude	L'autocorrélation négative
0	$d_1 = 1.08$	$d_2 = 1.36$	2	$4 - d_2 = 2.64$
				$4 - d_1 = 2.92$
				4

قيمة  $d$  الوسطية هي "2"، وعندما يندم الارتباط الذاتي فإن،  $\rho = 0$ .

ويتم رفض أو قبول  $H_0$  حسب الحالات التالية:

$0 < d < d_1$ : وجود إرتباط ذاتي موجب.

$d_1 < d < d_2$ : مجال غير محسوم (هناك شك في وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي).

$d_2 < d < 4 - d_2$ : عدم وجود إرتباط ذاتي.

$4 - d_2 < d < 4 - d_1$ : مجال غير محسوم.

$4 - d_1 < d < 4$ : وجود إرتباط ذاتي سالب.

من خلال نتائج الجدول رقم 18 نلاحظ أن:

$$Dw=2.10 \quad d_1=1.08 \quad d_2=1.36 \quad K=1 \quad N=15$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر

Dw=2.10 ينتمي إلى المجال المحدد [1,36 – 2,64] وهذا يدل على أن الأخطاء مستقلة

ذاتيا، و منه فإن فرضية MCO الخاصة بعدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء محققة.

### خلاصة الفصل الثالث

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، نجد أن القياس الإقتصادي من بين أهم النظريات الإقتصادية التي تمكننا من صياغة النماذج الإقتصادية لدالة الناتج الداخلي الخام و تقديرها وفق طريقة المربعات الصغرى العادية، كما يسمح لنا منهج القياس الإقتصادي من إختبار هذه النماذج إحصائيا وإقتصاديا للحصول على النموذج الأمثل بإستعمال برنامج **EvIEWS9**.

فمن خلال دراستنا لأثر السياسة النقدية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر التي من خلالها قمنا بتحديد أهم عناصر السياسة النقدية المؤثرة على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث توصلنا في الأخير إلى الحصول على أهم المتغيرات التي تؤثر عليه، فبعد إفتراضنا في البداية لهذه العوامل و التي تم حصرها فيما يلي: الكتلة النقدية، معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم .

و لكن بعد الدراسة النموذجية توصلنا إلى قبول النموذج الثاني المقبول من الناحية الإقتصادية و القياسية، وهذا بعد رفض النموذج الأول، حيث أبرزنا من خلال النموذج الثاني أهم المتغيرات المفسرة لدالة الناتج الداخلي الخام و التي تتمثل في متغير واحد وهو سعر الصرف، و لكن هذا العامل يبقى غير كافي لتحديد قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر، لأنه يتحدد كذلك بعوامل أخرى معنوية.

الخاتمة العامة

من أهم السياسات الاقتصادية نجد السياسة النقدية و التي لها دور كبير في الإقتصاد ككل سواء علي المستوي المحلي أو الخارجي، و التي تهدف لتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، التوازن الخارجي التشغيل التام، من خلال الأدوات التي يستعملها البنك المركزي بإعتباره المسؤول الأول عن إدارة السياسة النقدية، هذا بالإضافة الي تحقيق النمو الإقتصادي و الذي تم التركيز عليه في هذه الدراسة، و يعبر عنه بالزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما أن هناك العديد من الدراسات التي إهتمت بالنمو الإقتصادي و تأثره بالسياسة النقدية.

عرف الإقتصاد الجزائري إختلالات إقتصادية عمدت من خلالها الدولة إلى إتباع جملة من الإصلاحات تصدرها قانون النقد و القرض سنة 1990 إلى إصلاحات إقتصادية لتحقيق نمو إقتصادي ، و عليه فقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بمرحلتين الأولى من سنة 1990 إلى سنة 2000 و الثانية فقد إمتدت من سنة 2001 إلى سنة 2015، حيث تم الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي في المرحلة الأولى الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم و بالتالي اللجوء إلى إمتصاص السيولة الفائضة، أما المرحلة الثانية فقد سعت السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي من خلال تمويل إستثمارات ضخمة نتيجة الفوائض المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول، لينخفض بعدها سنة 2015 أين تم تقليص فائض السيولة.

### النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

### نتائج نظرية:

وتخص كل من الفصلين الأول و الثاني للدراسة كالتالي:

- السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي.
- تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف النهائية كالإستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل التام، التوازن الخارجي و تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، من خلال جملة من الأهداف الوسيطة و الأولية كالمجمعات النقدية و التأثير على معدلات الفائدة و سعر الصرف.
- يستعمل البنك المركزي جملة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المرجوة، و التي تنقسم إلى أدوات كمية، نوعية و أدوات أخرى للتأثير على المعروض النقدي حسب ظروف الإقتصاد، كالتخفيض من معدل الإحتياطي القانوني أو معدل الإحتياطي الإجباري، ودخوله كمشتري للأوراق المالية في السوق لتوفير السيولة و تشجيع الإستثمار، و منه تحقيق نمو بالإضافة الى توجيه الإئتمان الى قطاع معين، و توجيه تعليمات للبنوك و المؤسسات المالية بإتباع إتجاه معين تماشيا مع الأهداف المسطرة.

- النمو الإقتصادي ليس الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة و إنما هو الزيادة المطردة أو المستمرة حقيقية و ليست نقدية و بالتالي يجب إستبعاد أثر التضخم.
- أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، حيث أن الزيادة في حجم المعروض النقدي تؤدي لزيادة النشاط الإقتصادي و منه النمو الإقتصادي.
- دور كل من الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، من خلال زيادة حجم الإستثمارات و المعروض النقدي.

### نتائج تطبيقية:

تخص الفصل الثالث للدراسة كالتالي:

- بسبب الوفرة المالية نتيجة إرتفاع أسعار البترول تم إتباع سياسة نقدية توسعية و منه زيادة حجم الإستثمارات و بالتالي تحقيق نمو إقتصادي ليتم بعد هذه الفترة إمتصاص فائض السيولة سنة 2015.
- أما فيما يخص الجانب القياسي فالنتائج كالتالي:
- وجود علاقة إحصائية إقتصادية بين معدل الصرف و الناتج الداخلي الخام.
- المتغيرات المتبقية في الدراسة (الكتلة النقدية، معدل التضخم، معدل الفائدة) و الممثلة للسياسة النقدية لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام (إحصائيا غير مقبولين)، و هذا ما يعكس صفة الإقتصاد الجزائري و الذي هو إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد هو قطاع المحروقات و سعر واحد هو سعر البترول.
- عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء و تحقق فرضية الـ MCO.

### إختبار صحة الفرضيات:

#### الفرضية العامة:

تحققت الفرضية العامة القائلة بأن الإصلاحات الإقتصادية على مستوى السياسة النقدية أدت الى تحفيز النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي: من خلال الزيادة في حجم المعروض النقدي و توجيهه الى القروض و منه زيادة الإستثمارات و تحقيق نمو إقتصادي.

#### الفرضيات الفرعية:

-الفرضية الأولى: زيادة الكتلة النقدية تؤدي بدورها إلى زيادة الإستثمار و بالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام: توجد علاقة طردية بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي، فالزيادة في الكتلة النقدية تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق العام و منه الناتج الداخلي الخام، و هذا حسب الفرع الثالث من المطلب الثاني للمبحث الثاني في الفصل الثالث، تم تأكيد الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: إرتفاع معدلات التضخم يسبب تراجع في الناتج الداخلي الخام:

إرتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار و بالتالي زيادة التكاليف الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض حجم الإستثمار و منه إنخفاض الناتج الداخلي الخام، و هذا حسب الفرع الثالث من المطلب الثاني للمبحث الثاني في الفصل الثالث، تم تأكيد الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** معدلات الفائدة تؤثر على الناتج الداخلي الخام: و جود علاقة عكسية بين معدلات الفائدة و الناتج الداخلي الخام، فإرتفاع معدلات الفائدة تؤدي بدورها إلى تثبيط فتراجع حجم الإستثمارات و منه إلى إنخفاض الناتج الداخلي الخام و هذا حسب الفرع الثالث من المطلب الثاني للمبحث الثاني في الفصل الثالث تم تأكيد الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة بين سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام:

وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام، فالزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية و منه زيادة الصادرات أو القيام بإصدار نقدي في حالة الدول غير المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام و منه الناتج الداخلي الخام، و هذا حسب الفرع الثالث من المطلب الثاني للمبحث الثاني في الفصل الثالث كما أثبت وجود علاقة إحصائية بين سعر الصرف و الناتج الداخلي الخام، تم تأكيد الفرضية الرابعة.

### التوصيات

- على ضوء هذه الدراسة و نتائجها، نضع توصيات نرجو أن تجد صدق في الواقع و هي كالتالي:
- إعطاء أهمية كبيرة لقطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة، من أجل تنويع الإقتصاد و المداخيل.
  - عدم التبعية لقطاع المحروقات ( الإستقلالية عن قطاع المحروقات).
  - تنويع الإقتصاد من أجل تحرير التبعية للخارج كعامل أساسي للنهوض به و إجتناّب الصدمات الخارجية و تنويع الحصيلة من العملات الصعبة ما يساعد على إستقرار سعر الصرف.
  - على البنك المركزي التنويع في أدوات السياسة النقدية، و التسيير الجيد لها، و الرقابة عليها من أجل الوصول للأهداف المرجوة و تكون السياسة النقدية فعالة.
  - التنسيق بين أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي، و السياسة العامة للدولة.
  - مواصلة منح القروض و التوسع في الإستثمارات، لتحقيق نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات للنهوض بالإقتصاد و اللحاق بالدول المتقدمة.
  - منح إستقلالية أكثر للبنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية دون تدخل الدولة.
  - تقوية الأسواق النقدية لتفعيل أدوات السياسة النقدية أكثر.

### آفاق البحث

- في نهاية بحثنا هذا، يمكن تقديم بعض المواضيع و الإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث و نذكر منها:
- التنسيق بين السياسة النقدية و المالية و دورهما في تحقيق النمو الإقتصادي.

- أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة دراسة مقارنة مع الدول النامية.
- فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، من خلال قناة السوق المالية.
- دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي (الإقتصاد الإسلامي).



# قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### - الكتب

- 1- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة و فاعلية السياسة النقدية- تحليل رياضي و قياسي-، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، 2013.
- 2- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي-دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة(1965-2000)-، دار الياقوت للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 3- أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، السنة 2004.
- 5- بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي-دراسة مقارنة-، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2007.
- 6- حسين رحيم، النقد و السياسة النقدية-في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي-، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 7- زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 8- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية(المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، بسكرة، الجزائر، 2005.
- 9- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 10- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك-الأساسيات و المستجدات-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 11- مصطفى سليمان، حسن داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
- 12- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي و السياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.

#### - الرسائل و الأطروحات

- 1- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي-دراسة حالة موريتانيا-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة

- الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
- 2- إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و بنوك، جامعة الجزائر-3، 2011.
- 3- أمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
- 4- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
- 5- بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الإقتصادي-دراسة نظرية-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاديات المالية، جامعة بومرداس الجزائر، 2009.
- 6- بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر(1990-2010)-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016.
- 7- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية و المالية-دراسة مقارنة بين الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
- 8- طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر(1990-2003)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، 2005.
- 9- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- 10- محمد أحمد صالح جلال، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية-دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006.
- 11- نجاه مسمش، فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم- دراسة حالة الجزائر(1986-2004)-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

### - الملتقيات

- 1- بحوصي مجذوب، إستقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بشار، يومي 24،25 أفريل 2006.
- 2- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي و المستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، يومي 11،12 مارس 2013.

### - المجلات

- 1- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية و المالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الإقتصاد العراقي للمدة(2003-2011)، الغزي للعلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 22، السنة 8.
- 2- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة الجزائر، العدد 02، جوان 2015.

### - التقارير

- 1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2011.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

### - الجرائد

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، إتفاقات دولية، قوانين، و مراسيم، قرارات و آراء، مقررات، مناشير، إعلانات و بلاغات، أمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق 27 فبراير سنة 2001، يعدل و يتم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 2، 3، 10، 12، 13.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، إتفاقات دولية، قوانين، و مراسيم، قرارات و آراء، مقررات، مناشير، إعلانات و بلاغات، أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد و القرض، المادة رقم 2، 9، 10، 11، 13.

### - المحاضرات

- 1- دردوري حسن، الكتلة النقدية و مقابلاتها، مقياس البنك المركزي و الضبط النقدي، أقيت على طلبة السنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 2- معارفي فريدة، مدخل إلى السياسة النقدية، مقياس السياسة النقدية، أقيت على طلبة السنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 3- معيزي أحلام، القانون البنكي الجزائري، مقياس القانون البنكي، أقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص: مالية و بنوك، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، 2015.

### - المواقع الإلكترونية

- 1- النشرة الإحصائية الثلاثية 2008، رقم 05.  
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_05a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_05a.pdf), 19/11/2016, 22h35.
- 2- النشرة الإحصائية الثلاثية 2009، رقم 09.  
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_09a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_09a.pdf), 19/11/2016, 21h01.
- 3- النشرة الإحصائية الثلاثية 2010، رقم 13.  
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_13a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_13a.pdf), 18/11/2016, 16h33.
- 4- النشرة الإحصائية الثلاثية 2011، رقم 17.  
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_17a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_17a.pdf), 18/11/2016, 11h15.
- 5- النشرة الإحصائية الثلاثية 2012، رقم 21.  
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_21a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_21a.pdf), 18/11/2016, 09h21.

6- النشرة الإحصائية الثلاثية 2013، رقم 25.

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_25a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_25a.pdf), 17/11/2016, 21h45.

7- النشرة الإحصائية الثلاثية 2014، رقم 29.

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_29a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_29a.pdf), 17/11/2016, 20h40.

8- النشرة الإحصائية الثلاثية 2015، رقم 33.

[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin\\_33a.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_33a.pdf), 17/11/2016, 19h30.

### المراجع باللغة الفرنسية

#### - الكتب

1- Isabel cadoret, catherine benjama, franc martin, nadine herrard, steven tanguy « Econométrie appliquée, méthodes, corrigés », édition ouverture économique, deboeck, 1<sup>ère</sup> édition, 2004.

#### - التقارير

- 1- 1- Banque d'algérie, rapport 2014 evolution économique et monetaire en algérie, juillet 2015.
- 2- Banque d'algérie, rapport 2009 evolution économique et monetaire en algérie, juillet 2010.
- 3- Banque d'algérie, rapport 2007 evolution économique et monetaire en algérie, juillet 2008.
- 4- Banque d'algérie, rapport 2005 evolution économique et monetaire en algérie, 16 avril 2006.

الملاحق

## الملحق رقم -01-: نتائج إختبارات جذر الوحدة للسلاسل محل الدراسة باستخدام ADF

### 1. سلسلة لوغار يتم الناتج الداخلي الخام:

#### نموذج -06-

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.772854		0.9430	
Test critical values:				
1% level	-4.800080			
5% level	-3.791172			
10% level	-3.342253			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 08:43 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.234115	0.302923	-0.772854	0.4559
C	2.907143	3.562332	0.816079	0.4318
@TREND("2001")	0.013152	0.030154	0.436161	0.6712
R-squared	0.234256	Mean dependent var		0.081410
Adjusted R-squared	0.095030	S.D. dependent var		0.092556
S.E. of regression	0.088048	Akaike info criterion		-1.834455
Sum squared resid	0.085277	Schwarz criterion		-1.697514
Log likelihood	15.84119	Hannan-Quinn criter.		-1.847132
F-statistic	1.682555	Durbin-Watson stat		1.877990
Prob(F-statistic)	0.230388			

#### نموذج -05-

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.845161		0.3457	
Test critical values:				
1% level	-4.004425			
5% level	-3.098896			
10% level	-2.690439			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 08:47 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.104492	0.056630	-1.845161	0.0898
C	1.386632	0.707741	1.959237	0.0737
R-squared	0.221013	Mean dependent var		0.081410
Adjusted R-squared	0.156097	S.D. dependent var		0.092556
S.E. of regression	0.085026	Akaike info criterion		-1.960166
Sum squared resid	0.086752	Schwarz criterion		-1.868872
Log likelihood	15.72116	Hannan-Quinn criter.		-1.968617
F-statistic	3.404619	Durbin-Watson stat		2.064210
Prob(F-statistic)	0.089823			

#### نموذج -04-

Null Hypothesis: LPIB has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.190323		0.9985	
Test critical values:				
1% level	-2.740613			
5% level	-1.968430			
10% level	-1.604392			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 08:49 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.006403	0.002007	3.190323	0.0071
R-squared	-0.028173	Mean dependent var		0.081410
Adjusted R-squared	-0.028173	S.D. dependent var		0.092556
S.E. of regression	0.093850	Akaike info criterion		-1.825479
Sum squared resid	0.114503	Schwarz criterion		-1.779832
Log likelihood	13.77835	Hannan-Quinn criter.		-1.829705
Durbin-Watson stat	1.735893			



## 2. سلسلة فرق لوغاريتم الناتج الداخلي الخام:

### نموذج -06-

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.907060	0.0033		
Test critical values:	1% level	-4.886426		
	5% level	-3.828975		
	10% level	-3.362984		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 08:52 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-1.169136	0.305492	-3.907060	0.0033
C	0.213466	0.072765	2.933623	0.0149
@TREND("2001")	-0.014307	0.006820	-2.097801	0.0623
R-squared	0.609375	Mean dependent var	-0.008625	
Adjusted R-squared	0.531250	S.D. dependent var	0.127973	
S.E. of regression	0.087617	Akaike info criterion	-1.832499	
Sum squared resid	0.076768	Schwarz criterion	-1.702126	
Log likelihood	14.91124	Hannan-Quinn criter.	-1.859296	
F-statistic	7.799990	Durbin-Watson stat	2.112403	
Prob(F-statistic)	0.009095			

### نموذج -05-

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.924807	0.0002		
Test critical values:	1% level	-4.057910		
	5% level	-3.119910		
	10% level	-2.701103		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 09:01 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.973572	0.332867	-4.924807	0.0002
C	0.081007	0.041379	1.957677	0.0761
R-squared	0.437470	Mean dependent var	-0.008625	
Adjusted R-squared	0.386330	S.D. dependent var	0.127973	
S.E. of regression	0.100251	Akaike info criterion	-1.621649	
Sum squared resid	0.110552	Schwarz criterion	-1.534733	
Log likelihood	12.54072	Hannan-Quinn criter.	-1.639514	
F-statistic	8.554498	Durbin-Watson stat	1.770446	
Prob(F-statistic)	0.013818			

### نموذج -04-

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.974360	0.0497		
Test critical values:	1% level	-2.754993		
	5% level	-1.970978		
	10% level	-1.603693		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLPIB) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 09:05 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLPIB(-1)	-0.490964	0.248670	-1.974360	0.0497
R-squared	0.241479	Mean dependent var	-0.008625	
Adjusted R-squared	0.241479	S.D. dependent var	0.127973	
S.E. of regression	0.111456	Akaike info criterion	-1.476569	
Sum squared resid	0.149069	Schwarz criterion	-1.433112	
Log likelihood	10.59770	Hannan-Quinn criter.	-1.485502	
Durbin-Watson stat	2.236094			

### 3. سلسلة لوغار يتم الكتلة النقدية:

#### نموذج -06-

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.346338	0.8302		
Test critical values:				
1% level	-4.800080			
5% level	-3.791172			
10% level	-3.342253			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:39 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.426821	0.317024	-1.346338	0.2053
C	6.383823	4.619005	1.382078	0.1944
@TREND("2001")	0.048192	0.040468	1.190862	0.2588
R-squared	0.300648	Mean dependent var	0.119613	
Adjusted R-squared	0.173493	S.D. dependent var	0.059075	
S.E. of regression	0.053706	Akaike info criterion	-2.823171	
Sum squared resid	0.031728	Schwarz criterion	-2.686230	
Log likelihood	22.76219	Hannan-Quinn criter.	-2.835847	
F-statistic	2.364419	Durbin-Watson stat	1.657552	
Prob(F-statistic)	0.139903			

#### نموذج -05-

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.788633	0.3700		
Test critical values:				
1% level	-4.004425			
5% level	-3.098896			
10% level	-2.690439			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:40 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.050754	0.028376	-1.788633	0.0989
C	0.907476	0.440726	2.059050	0.0619
R-squared	0.210485	Mean dependent var	0.119613	
Adjusted R-squared	0.144692	S.D. dependent var	0.059075	
S.E. of regression	0.054634	Akaike info criterion	-2.844764	
Sum squared resid	0.035818	Schwarz criterion	-2.753470	
Log likelihood	21.91335	Hannan-Quinn criter.	-2.853215	
F-statistic	3.199207	Durbin-Watson stat	1.955224	
Prob(F-statistic)	0.098928			

#### نموذج -04-

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	7.272259	1.0000		
Test critical values:				
1% level	-2.740613			
5% level	-1.968430			
10% level	-1.604392			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:42 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.007641	0.001051	7.272259	0.0000
R-squared	-0.068456	Mean dependent var	0.119613	
Adjusted R-squared	-0.068456	S.D. dependent var	0.059075	
S.E. of regression	0.061063	Akaike info criterion	-2.685069	
Sum squared resid	0.048473	Schwarz criterion	-2.639423	
Log likelihood	19.79549	Hannan-Quinn criter.	-2.689295	
Durbin-Watson stat	1.557568			

#### 4. سلسلة فرق لوغاريتم الكتلة النقدية:

##### نموذج -06-

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.069151	0.0378		
Test critical values:	1% level	-4.992279		
	5% level	-3.875302		
	10% level	-3.388330		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:43 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-1.775785	0.436402	-4.069151	0.0036
D(DLM2(-1))	0.730143	0.326308	2.237591	0.0566
C	0.290809	0.079909	3.639250	0.0066
@TREND("2001")	-0.009430	0.004768	-1.977670	0.0833
R-squared	0.690429	Mean dependent var	-0.012156	
Adjusted R-squared	0.574340	S.D. dependent var	0.081153	
S.E. of regression	0.052946	Akaike info criterion	-2.777870	
Sum squared resid	0.022427	Schwarz criterion	-2.616234	
Log likelihood	20.66722	Hannan-Quinn criter.	-2.837713	
F-statistic	5.947416	Durbin-Watson stat	1.599334	
Prob(F-statistic)	0.019593			

##### نموذج -05-

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.659874	0.0859		
Test critical values:	1% level	-4.057910		
	5% level	-3.119910		
	10% level	-2.701103		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:45 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-0.984823	0.352415	-3.659874	0.0174
C	0.113641	0.048444	2.345815	0.0388
R-squared	0.415181	Mean dependent var	-0.012892	
Adjusted R-squared	0.362015	S.D. dependent var	0.077744	
S.E. of regression	0.062097	Akaike info criterion	-2.579604	
Sum squared resid	0.042416	Schwarz criterion	-2.492689	
Log likelihood	18.76743	Hannan-Quinn criter.	-2.597469	
F-statistic	7.809230	Durbin-Watson stat	1.757951	
Prob(F-statistic)	0.017446			

##### نموذج -04-

Null Hypothesis: DLM2 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.659842	0.0398		
Test critical values:	1% level	-2.792154		
	5% level	-1.977738		
	10% level	-1.602074		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLM2) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:47 Sample (adjusted): 2005 2015 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-0.135593	0.150849	-2.659842	0.3950
D(DLM2(-1))	-0.164616	0.289423	-0.568774	0.5851
D(DLM2(-2))	-0.805091	0.296533	-2.715014	0.0265
R-squared	0.542500	Mean dependent var	-0.008266	
Adjusted R-squared	0.428124	S.D. dependent var	0.083933	
S.E. of regression	0.063472	Akaike info criterion	-2.449430	
Sum squared resid	0.032230	Schwarz criterion	-2.340913	
Log likelihood	16.47187	Hannan-Quinn criter.	-2.517835	
Durbin-Watson stat	1.558081			

5. سلسلة لوغاريتم معدل التضخم:

نموذج -06-

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.230218	0.1217		
Test critical values:				
1% level	-4.886426			
5% level	-3.828975			
10% level	-3.362984			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 21:51 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-1.388564	0.429867	-3.230218	0.0103
D(LINF(-1))	0.360733	0.286041	1.261121	0.2390
C	1.354587	0.442426	3.061725	0.0135
@TREND("2001")	0.061488	0.042809	1.436325	0.1847
R-squared	0.612874	Mean dependent var	0.094780	
Adjusted R-squared	0.483832	S.D. dependent var	0.625829	
S.E. of regression	0.449625	Akaike info criterion	1.486856	
Sum squared resid	1.819467	Schwarz criterion	1.660687	
Log likelihood	-5.664565	Hannan-Quinn criter.	1.451126	
F-statistic	4.749420	Durbin-Watson stat	1.362156	
Prob(F-statistic)	0.029855			

نموذج -05-

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.019555	0.0474		
Test critical values:				
1% level	-4.004425			
5% level	-3.098896			
10% level	-2.690439			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 21:55 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.908043	0.290151	-3.019555	0.0087
C	1.160190	0.393600	2.947635	0.0122
R-squared	0.449393	Mean dependent var	0.009538	
Adjusted R-squared	0.403509	S.D. dependent var	0.680633	
S.E. of regression	0.525672	Akaike info criterion	1.683286	
Sum squared resid	3.315976	Schwarz criterion	1.774580	
Log likelihood	-9.783002	Hannan-Quinn criter.	1.674835	
F-statistic	9.794117	Durbin-Watson stat	1.576978	
Prob(F-statistic)	0.008699			

نموذج -04-

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.060965	0.6422		
Test critical values:				
1% level	-2.771926			
5% level	-1.974028			
10% level	-1.602922			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 22:04 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.006015	0.098672	-0.060965	0.9527
D(LINF(-1))	-0.394886	0.241306	-1.636453	0.1362
D(LINF(-2))	-0.561895	0.207244	-2.711270	0.0239
R-squared	0.477642	Mean dependent var	0.009167	
Adjusted R-squared	0.361562	S.D. dependent var	0.568611	
S.E. of regression	0.454334	Akaike info criterion	1.472349	
Sum squared resid	1.857773	Schwarz criterion	1.593575	
Log likelihood	-5.834092	Hannan-Quinn criter.	1.427466	
Durbin-Watson stat	1.675992			

6. سلسلة فرق لوغاريتم معدل التضخم:

نموذج -06-

Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>				
Test critical values:				
	1% level		-4.992279	
	5% level		-3.875302	
	10% level		-3.388330	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 21:46 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.976719	0.393467	-5.023845	0.0010
D(DLINF(-1))	0.566446	0.217124	2.608859	0.0312
C	0.056057	0.388226	0.144394	0.8888
@TREND("2001")	-0.003899	0.042127	-0.092553	0.9285
R-squared	0.806907	Mean dependent var	-0.052093	
Adjusted R-squared	0.734497	S.D. dependent var	0.933402	
S.E. of regression	0.480953	Akaike info criterion	1.635109	
Sum squared resid	1.850529	Schwarz criterion	1.796744	
Log likelihood	-5.810652	Hannan-Quinn criter.	1.575265	
F-statistic	11.14362	Durbin-Watson stat	1.668581	
Prob(F-statistic)	0.003145			

نموذج -05-

Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>				
Test critical values:				
	1% level		-4.121990	
	5% level		-3.144920	
	10% level		-2.713751	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 21:48 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.967666	0.359510	-5.473186	0.0004
D(DLINF(-1))	0.564411	0.203764	2.769932	0.0218
C	0.022527	0.131624	0.171146	0.8679
R-squared	0.806700	Mean dependent var	-0.052093	
Adjusted R-squared	0.763745	S.D. dependent var	0.933402	
S.E. of regression	0.453690	Akaike info criterion	1.469512	
Sum squared resid	1.852511	Schwarz criterion	1.590739	
Log likelihood	-5.817073	Hannan-Quinn criter.	1.424630	
F-statistic	18.77993	Durbin-Watson stat	1.677478	
Prob(F-statistic)	0.000614			

نموذج -0-

Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>				
Test critical values:				
	1% level		-2.771926	
	5% level		-1.974028	
	10% level		-1.602922	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINF) Method: Least Squares Date: 05/25/17 Time: 21:49 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.963609	0.340872	-5.760538	0.0002
D(DLINF(-1))	0.564106	0.193614	2.913561	0.0155
R-squared	0.806071	Mean dependent var	-0.052093	
Adjusted R-squared	0.786678	S.D. dependent var	0.933402	
S.E. of regression	0.431108	Akaike info criterion	1.306095	
Sum squared resid	1.858540	Schwarz criterion	1.386913	
Log likelihood	-5.836569	Hannan-Quinn criter.	1.276173	
Durbin-Watson stat	1.677746			

## 7. سلسلة لوغاريتم معدل الفائدة:

### نموذج -06-

Null Hypothesis: LINT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.639054	0.7235		
Test critical values:	1% level	-4.800080		
	5% level	-3.791172		
	10% level	-3.342253		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 08:59 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	-0.234703	0.143194	-1.639054	0.1295
C	0.047762	0.220638	0.216471	0.8326
@TREND("2001")	0.006870	0.015701	0.437539	0.6702
R-squared	0.443121	Mean dependent var	-0.088010	
Adjusted R-squared	0.341870	S.D. dependent var	0.195886	
S.E. of regression	0.158913	Akaike info criterion	-0.653513	
Sum squared resid	0.277786	Schwarz criterion	-0.516572	
Log likelihood	7.574593	Hannan-Quinn criter.	-0.666190	
F-statistic	4.376467	Durbin-Watson stat	1.572496	
Prob(F-statistic)	0.039966			

### نموذج -05-

Null Hypothesis: LINT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.029859	0.0563		
Test critical values:	1% level	-4.004425		
	5% level	-3.098896		
	10% level	-2.690439		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:00 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	-0.281155	0.092795	-3.029859	0.0105
C	0.136354	0.084651	1.610775	0.1332
R-squared	0.433429	Mean dependent var	-0.088010	
Adjusted R-squared	0.386215	S.D. dependent var	0.195886	
S.E. of regression	0.153466	Akaike info criterion	-0.779116	
Sum squared resid	0.282620	Schwarz criterion	-0.687823	
Log likelihood	7.453815	Hannan-Quinn criter.	-0.787567	
F-statistic	9.180045	Durbin-Watson stat	1.497558	
Prob(F-statistic)	0.010469			

### نموذج -04-

Null Hypothesis: LINT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.803280	0.8712		
Test critical values:	1% level	-2.792154		
	5% level	-1.977738		
	10% level	-1.602074		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:02 Sample (adjusted): 2005 2015 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT(-1)	0.000212	0.000263	0.803280	0.4482
D(LINT(-1))	0.212243	0.000750	283.1595	0.0000
D(LINT(-2))	-0.044529	0.000783	-56.86250	0.0000
D(LINT(-3))	0.008440	0.000690	12.23866	0.0000
R-squared	0.999928	Mean dependent var	-0.012139	
Adjusted R-squared	0.999897	S.D. dependent var	0.040261	
S.E. of regression	0.000408	Akaike info criterion	-12.49687	
Sum squared resid	1.16E-06	Schwarz criterion	-12.35218	
Log likelihood	72.73279	Hannan-Quinn criter.	-12.58808	
Durbin-Watson stat	2.436901			

## 8. سلسلة فرق لو غاريتيم معدل الفائدة:

### نموذج -06-

Null Hypothesis: DLINT has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-598.2126		0.0001	
Test critical values:				
1% level	-5.124875			
5% level	-3.933364			
10% level	-3.420030			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:05 Sample (adjusted): 2005 2015 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINT(-1)	-0.822360	0.001375	-598.2126	0.0000
D(DLINT(-1))	0.035183	0.000959	36.68568	0.0000
D(DLINT(-2))	-0.009039	0.000785	-11.51266	0.0000
C	0.001043	0.000693	1.505886	0.1828
@TREND("2001")	-8.66E-05	6.35E-05	-1.362280	0.2220
R-squared	0.999997	Mean dependent var		0.063013
Adjusted R-squared	0.999995	S.D. dependent var		0.169506
S.E. of regression	0.000385	Akaike info criterion		-12.58497
Sum squared resid	8.88E-07	Schwarz criterion		-12.40411
Log likelihood	74.21734	Hannan-Quinn criter.		-12.69898
F-statistic	485219.6	Durbin-Watson stat		2.490723
Prob(F-statistic)	0.000000			

### نموذج -05-

Null Hypothesis: DLINT has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-970.9072		0.0001	
Test critical values:				
1% level	-4.200056			
5% level	-3.175352			
10% level	-2.728985			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:06 Sample (adjusted): 2005 2015 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINT(-1)	-0.823882	0.000849	-970.9072	0.0000
D(DLINT(-1))	0.036081	0.000739	48.85574	0.0000
D(DLINT(-2))	-0.008439	0.000689	-12.25283	0.0000
C	0.000119	0.000147	0.805295	0.4471
R-squared	0.999996	Mean dependent var		0.063013
Adjusted R-squared	0.999994	S.D. dependent var		0.169506
S.E. of regression	0.000408	Akaike info criterion		-12.49730
Sum squared resid	1.16E-06	Schwarz criterion		-12.35261
Log likelihood	72.73513	Hannan-Quinn criter.		-12.58850
F-statistic	576479.6	Durbin-Watson stat		2.436444
Prob(F-statistic)	0.000000			

### نموذج -04-

Null Hypothesis: DLINT has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1178.129		1.0000	
Test critical values:				
1% level	-2.792154			
5% level	-1.977738			
10% level	-1.602074			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLINT) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:08 Sample (adjusted): 2005 2015 Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINT(-1)	-0.824250	0.000700	-1178.129	0.0000
D(DLINT(-1))	0.036324	0.000659	55.14657	0.0000
D(DLINT(-2))	-0.008250	0.000633	-13.03298	0.0000
R-squared	0.999996	Mean dependent var		0.063013
Adjusted R-squared	0.999994	S.D. dependent var		0.169506
S.E. of regression	0.000399	Akaike info criterion		-12.59051
Sum squared resid	1.27E-06	Schwarz criterion		-12.48200
Log likelihood	72.24783	Hannan-Quinn criter.		-12.65892
Durbin-Watson stat	2.424078			

9. سلسلة لوغار يتم سعر الصرف:

نموذج -06-

Null Hypothesis: LCHAN has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.663422	0.9982		
Test critical values:				
1% level	-4.992279			
5% level	-3.875302			
10% level	-3.388330			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:13 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHAN(-1)	0.275933	0.415924	0.663422	0.5283
D(LCHAN(-1))	-0.792996	0.456576	-1.736832	0.1260
D(LCHAN(-2))	-0.823035	0.427978	-1.923078	0.0959
C	-1.348755	1.785893	-0.755227	0.4748
@TREND("2001")	0.021948	0.006431	3.412726	0.0112
R-squared	0.643544	Mean dependent var	0.021932	
Adjusted R-squared	0.439855	S.D. dependent var	0.083036	
S.E. of regression	0.062146	Akaike info criterion	-2.424311	
Sum squared resid	0.027035	Schwarz criterion	-2.222267	
Log likelihood	19.54587	Hannan-Quinn criter.	-2.499115	
F-statistic	3.159445	Durbin-Watson stat	1.898702	
Prob(F-statistic)	0.087948			

نموذج -05-

Null Hypothesis: LCHAN has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.188172	0.9608		
Test critical values:				
1% level	-4.004425			
5% level	-3.098896			
10% level	-2.690439			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:15 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHAN(-1)	0.069521	0.369454	0.188172	0.8539
C	-0.280644	1.592356	-0.176245	0.8630
R-squared	0.002942	Mean dependent var	0.018966	
Adjusted R-squared	-0.080146	S.D. dependent var	0.077669	
S.E. of regression	0.080722	Akaike info criterion	-2.064049	
Sum squared resid	0.078192	Schwarz criterion	-1.972755	
Log likelihood	16.44834	Hannan-Quinn criter.	-2.072500	
F-statistic	0.035409	Durbin-Watson stat	1.506231	
Prob(F-statistic)	0.853886			

نموذج -04-

Null Hypothesis: LCHAN has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.916380	0.8938		
Test critical values:				
1% level	-2.740613			
5% level	-1.968430			
10% level	-1.604392			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:16 Sample (adjusted): 2002 2015 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHAN(-1)	0.004413	0.004815	0.916380	0.3762
R-squared	0.000361	Mean dependent var	0.018966	
Adjusted R-squared	0.000361	S.D. dependent var	0.077669	
S.E. of regression	0.077655	Akaike info criterion	-2.204321	
Sum squared resid	0.078395	Schwarz criterion	-2.158674	
Log likelihood	16.43024	Hannan-Quinn criter.	-2.208546	
Durbin-Watson stat	1.446757			



## 10. سلسلة فرق لوغار يتم سعر الصرف:

### نموذج -06-

Null Hypothesis: DLCHAN has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.949042	0.0451		
Test critical values:	1% level	-4.992279		
	5% level	-3.875302		
	10% level	-3.388330		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:18 Sample (adjusted): 2004 2015 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCHAN(-1)	-2.330641	0.590179	-3.949042	0.0042
D(DLCHAN(-1))	0.683749	0.359655	1.901122	0.0938
C	-0.164555	0.054914	-2.996628	0.0172
@TREND("2001")	0.022194	0.006192	3.584495	0.0071
R-squared	0.724124	Mean dependent var	0.021007	
Adjusted R-squared	0.620671	S.D. dependent var	0.097309	
S.E. of regression	0.059932	Akaike info criterion	-2.530000	
Sum squared resid	0.028735	Schwarz criterion	-2.368364	
Log likelihood	19.18000	Hannan-Quinn criter.	-2.589843	
F-statistic	6.999515	Durbin-Watson stat	1.751199	
Prob(F-statistic)	0.012579			

### نموذج -05-

Null Hypothesis: DLCHAN has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.123729	0.2393		
Test critical values:	1% level	-4.057910		
	5% level	-3.119910		
	10% level	-2.701103		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:20 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCHAN(-1)	-0.976720	0.459908	-4.123729	0.0472
C	0.017926	0.023439	0.764797	0.4605
R-squared	0.290790	Mean dependent var	0.014725	
Adjusted R-squared	0.226317	S.D. dependent var	0.095879	
S.E. of regression	0.084335	Akaike info criterion	-1.967405	
Sum squared resid	0.078236	Schwarz criterion	-1.880490	
Log likelihood	14.78813	Hannan-Quinn criter.	-1.985270	
F-statistic	4.510226	Durbin-Watson stat	1.415833	
Prob(F-statistic)	0.057199			

### نموذج -04-

Null Hypothesis: DLCHAN has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.115773	0.0375		
Test critical values:	1% level	-2.754993		
	5% level	-1.970978		
	10% level	-1.603693		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DLCHAN) Method: Least Squares Date: 05/26/17 Time: 09:23 Sample (adjusted): 2003 2015 Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCHAN(-1)	-0.954106	0.450949	-2.115773	0.0560
R-squared	0.253079	Mean dependent var	0.014725	
Adjusted R-squared	0.253079	S.D. dependent var	0.095879	
S.E. of regression	0.082863	Akaike info criterion	-2.069443	
Sum squared resid	0.082396	Schwarz criterion	-2.025985	
Log likelihood	14.45138	Hannan-Quinn criter.	-2.078375	
Durbin-Watson stat	1.360726			

الملحق رقم -02-: نتائج المعادلة التقديرية بين المتغيرات

Dependent Variable: DLPIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/26/17 Time: 10:42				
Sample (adjusted): 2002 2015				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.104358	0.097936	1.065573	0.3144
DLM2	0.062313	0.661415	0.094211	0.9270
DLINF	-0.004622	0.032156	-0.143723	0.8889
DLINT	-0.013016	0.143764	-0.090538	0.9298
DLCHAN	0.875084	0.543718	1.609444	0.0220
R-squared	0.515763	Mean dependent var		0.081410
Adjusted R-squared	0.300546	S.D. dependent var		0.092556
S.E. of regression	0.077407	Akaike info criterion		-2.007014
Sum squared resid	0.053927	Schwarz criterion		-1.778779
Log likelihood	19.04910	Hannan-Quinn criter.		-2.028141
F-statistic	2.396481	Durbin-Watson stat		2.139114
Prob(F-statistic)	0.127064			

الملحق رقم -03-: نتائج المعادلة التقديرية بين الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف

Dependent Variable: DLPIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/26/17 Time: 10:34				
Sample (adjusted): 2002 2015				
Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.097587	0.018548	5.261339	0.0002
DLCHAN	0.852964	0.240227	3.550654	0.0040
R-squared	0.512337	Mean dependent var		0.081410
Adjusted R-squared	0.471698	S.D. dependent var		0.092556
S.E. of regression	0.067274	Akaike info criterion		-2.428535
Sum squared resid	0.054309	Schwarz criterion		-2.337241
Log likelihood	18.99975	Hannan-Quinn criter.		-2.436986
F-statistic	12.60714	Durbin-Watson stat		2.100000
Prob(F-statistic)	0.003992			